



مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في

الشعبة : علوم إقتصادية

التخصص : إقتصاد ومالية دولية

بـعـنـوان

الإعتماد المستندي ودوره في تقليل مخاطر التجارة الخارجية

دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي (BEA) وكالة سعيدة

تحت إشراف الأستاذ :

نزعي عز الدين

من إعداد الطلبة :

❖ بن ويس مهدي

❖ بوري هشام

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ رئيسا

الأستاذ مشرفا ومقررا

الأستاذ ممتحن

الأستاذ ممتحن

السنة الجامعية : 2017/2016





أهداء

الحمد لله فالق الأنوار وجاعل الليل والنهار، ثم الصلاة والسلام على سيدنا
محمد المختار صلى الله عليه وسلم
أهدي هذا العمل إلى سر النجاح والفلاح
إلى التي حملتني وهنا على وهن ووفرت لي شروط الراحة التامة أُمي
العزيزة حفظها الله
إلى الذي كان سببا في حياتي وفيما وصلت إليه والتي كانت أمنيته أبي
رحمه الله .
إلى من تخرجت معهم ونما تحضي بينهم إلى جميع الإخوة
إلى رفقاء الدرب الذين كانوا بمثابة إخوتي، زملائي وأصدقائي الأعزاء
إلى كل طلبة ماستر 2 دفعة 2016 - 2017
إلى من جمعتني بهم الحياة هم في ذاكرتي ولم تسعهم مذكراتي
وخرسوا في قلبي ولم ينسهم قلبي.
إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الوفاء أهدي هذا العمل.

مهدي



أهداء

الحمد لله فالق الأنوار وجاعل الليل والنهار، ثم الصلاة والسلام على سيدنا

محمد المختار صلى الله عليه وسلم

أهدي هذا العمل إلى سر النجاح والفلاح

إلى التي حملتني وهنا على وهن ووفرت لي شروط الراحة التامة أُمي

العزيزة حفظها الله

إلى الذي كان سببا في حياتي وفيما وصلت إليه والتي كانت أمنيته أبي

إلى من تخرجت معهم ونما تحضي بينهم إلى جميع الإخوة

إلى رفقاء الدروب الذين كانوا بمثابة إخوتي، زملائي وأصدقائي الأعزاء

إلى كل طلبة ماستر 2 دفعة 2016 - 2017

إلى من جمعتني بهم الحياة هم في ذاكرتي ولم تسعهم مذكراتي

وخرسوا في قلبي ولم ينسهم قلبي.

إلى كل هؤلاء وبأسمى معاني الوفاء أهدي هذا العمل.

هشام

تشكرات

نحمد الله الذي كل صعب بمعونته هين، و كل ضائع بتوفيقه و هدايته متحقق متعين .

نحمده سبحانه و تعالى على نعمه الغزار، فهو للحمد أهل ، و نشكره و فضله جل و علا على ما يسر لنا من هذا العمل المتواضع .

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف نزعى عز الدين الذي جاد علينا بنصائحه، كما نتقدم بأسمى معاني الشكر و التقدير إلى كل من ساهم معنا من قريب أو بعيد و لو بكلمة طيبة.

نظمه مصطفى

كل من ساهم معنا من قريب أو بعيد و لو بكلمة طيبة.

نظمه مصطفى

كل من ساهم معنا من قريب أو بعيد و لو بكلمة طيبة.

نظمه مصطفى





الملخص :

تعتبر تقنية الاعتماد المستندي من أكثر التقنيات استخداما لتسوية المبادلات التجارية الدولية، حيث تبرز الأهمية الكبيرة لهذه التقنية من خلال ما تمنحه من ضمانات لمصالح الأطراف المتعاقدة ضمنها، سواء تعلق الأمر بالمستوردين، المصدرين، أو البنوك التجارية. و نظرا لتباين القوانين التي تحكم السير العملي لتقنية الاعتماد المستندي من دولة لأخرى، الأمر الذي دفع بغرفة التجارة الدولية لمحاولة توحيد القوانين التي تحكم سير هذه التقنية فيما يسمي "بالأصول و الأعراف الموحدة للإعتمادات المستندية".

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة للتعرف عن مدى دور الإعتماد المستندي في التقليل من مخاطر التجارة الخارجية، ولذلك قمنا بدراسة حالة بنك الجزائر الخارجي (BEA) وكالة سعيدة ، وتم الإعتماد في هذا البحث على الإستبيان كأداة لجمع المعلومات ، وقد خلصت الدراسة إلى الإعتماد المستندي قلل من مخاطر التجارة الخارجية للبنك الجزائري الجزائري وذلك بإجماع جميع أفراد العينة .

الكلمات المفتاحية:

التجارة الخارجية، الاعتماد المستندي، مخاطر التجارة الخارجية، المستورد، المصدر، الأصول و الأعراف الموحدة للإعتمادات المستندية .

Résumé:

La technique des crédits documentaires demeure l'une des techniques les plus utilisées pour la transaction internationale en raison des garanties qu'elle offre aux différentes parties :

Importateurs, exportateurs et banques commerciales.

Toutefois, à cause des disparités constatées entre les lois qui régissent les crédits documentaires d'un pays à un autre, la chambre internationale de commerce tente d'uniformiser les lois sous l'appellation « règles et usances uniformes relatives aux crédits documentaires pour amoindrir les risques du commerce international, pour ce fait, nous intéressons.

La banque extérieure algérienne (BEA) agence Saida en nous basant plus précisément sur l'enquête comme moyen de données nous sommes arrivés à la conclusion que le crédit documentaire réduit les dangers du commerce extérieur.

Sur ce pour avoir le consensus de tous les membres de l'échantillon .

Mots-clés :

Commerce extérieur , crédits documentaires , dangers commerciaux extérieurs , Importateur, exportateur, des règles et usances uniformes relative au crédits documentaire .





الموضوع	الصفحة
ملخص الدراسة	I
الإهداء	II
التشكرات	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول والأشكال	V
قائمة الملاحق	VI
مقدمة عامة	أ-ز

الفصل الأول : مدخل نظري الإعتماد المستندي ومخاطر التجارة الخارجية

تمهيد	01
المبحث الأول : الإعتماد المستندي كآلية لتمويل التجارة الخارجية	02
المطلب الأول : آليات تمويل التجارة الخارجية	02
✓ التمويل قصير الأجل	02
✓ تمويل متوسط وطويل الأجل	03
المطلب الثاني : عموميات حول الإعتماد المستندي	07
✓ تعريف الإعتماد المستندي وأهميته	07
✓ الأطراف المكونة للإعتماد المستندي	08
✓ أنواع الإعتمادات المستندية	09
المطلب الثالث : المراحل الرئيسية لسير الإعتماد المستندي	12
✓ مرحلة فتح الإعتماد المستندي	12
✓ مرحلة تنفيذ الإعتماد المستندي	14
✓ مرحلة تحقيق الإعتماد المستندي والطرق المعتمدة في ذلك	16
المطلب الرابع : الأصول والأعراف الموحدة للإعتمادات المستندية (UCP600) وأهميتها	20
✓ مفهوم الأصول والأعراف الموحدة للإعتمادات المستندية	20



20	✓ أهمية ومزايا (UCP600)
22	المبحث الثاني : مخاطر التجارة الخارجية
22	المطلب الأول : تعريف وطبيعة الخطر
22	✓ تعريف الخطر
22	✓ طبيعة الخطر
23	المطلب الثاني : أنواع المخاطر المتعلقة بالتجارة الخارجية
23	✓ أخطار قبل الإستلام
24	✓ أخطار بعد الإستلام
27	✓ خطر الإستخدام الجزافي للضمانات
28	المطلب الثالث : دور الإعتماد المستندي في تقليل مخاطر التجارة الخارجية
28	✓ بالنسبة للمورد
30	✓ بالنسبة للمصدر
32	خلاصة الفصل

الفصل الثاني : الجانب التطبيقي دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي (BEA) وكالة سعيدة

33	تمهيد
34	المبحث الأول : لمحة عن بنك الجزائر الخارجي BEA وكالة سعيدة
34	المطلب الأول : نشأة والهيكل التنظيمي للبنك
39	المطلب الثاني : نشاطات البنك الخارجي الجزائري
40	المطلب الثالث : أنواع الحسابات والقروض الخاصة بالبنك الخارجي الجزائري
41	المبحث الثاني : الإطار المنهجي للدراسة
41	المطلب الأول : مجتمع العينة واختبار العينة
42	المطلب الثاني : أداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة
44	المطلب الثالث : صدق وثبات الإستبيان
46	المبحث الثالث : نتائج وتحليل الإستبيان
46	المطلب الأول : الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية
50	المطلب الثاني : قياس وتحليل معامل الارتباط بيرسون لمحاور الدراسة



المطلب الثالث : تحليل وتفسير محاور الدراسة	53
المطلب الرابع : اختبار الفرضيات	59
المطلب الخامس : دراسة العلاقة بين دور الإعتماد المستندي في تقليل التجارة الخارجية وعامل الخبرة عن طريق تحليل التباين الأحادي ONE_WAY ANOVA	63
خلاصة الفصل	65
خاتمة عامة	66-68
قائمة المصادر والمراجع	69-71
الملاحق	72-80



قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
26	أنواع خطر الدفع	01
43	درجة مقياس سلم ليكارت	02
45	توضيح نتيجة اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان ومعامل صدق الاستبيان.	03
46	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس	04
47	يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر	05
48	يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل	06
49	يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة	07
50	معامل الارتباط بيرسون بين محاور الدراسة	08
53	يوضح إجابة المستجوبين على العبارات 1 - 2 - 3 - 4 المتعلقة بالمحور الأول .	09
55	يوضح إجابة المستجوبين على العبارات 1 - 2 - 3 - 4 - 5 المتعلقة بالمحور الثاني	10
57	يوضح إجابة المستجوبين على العبارات 1 - 2 - 3 - 4 المتعلقة بالمحور الثالث .	11
59	يوضح نتائج اختبار (T) الأحادي العينة لدرجات إجابة العمال عن علاقة الاعتماد المستندي في تقليل مخاطر تقليل مخاطر التجارة الخارجية .	12
60	يوضح نتائج اختبار (T) الأحادي العينة لدرجات إجابة العمال عن علاقة بين التقيد باللوائح والأعراف الدولية للاعتمادات المستندية (UCP) وتقليل مخاطر التجارة الخارجية .	13
61	يوضح نتائج اختبار (T) الأحادي العينة لدرجات إجابة العمال عن وفاء أطراف الاعتماد المستندي لالتزاماتهم يسهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية .	14

62	نتائج إختبار (T) الأحادي العينة لدرجات إجابة العمال عن العلاقة بين الدقة في تحديد المستندات المطلوبة وفحصها ومخاطر التجارة الخارجية .	15
63	يوضح إختبار التوزيع الطبيعي لسنوات الخبرة	16
64	يوضح إختبار ONE_WAY ANOVA لمتغير الخبرة	17

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
03	يوضح ميكانيزمات قرض المشتري	1-1
04	يوضح ميكانيزمات قرض مورد	2-1
05	يوضح ميكانيزمات عملية التمويل الجزائي	3-1
06	يوضح ميكانيزمات عملية قرض الإيجار الدولي	4-1
12	يوضح طبيعة العلاقات خلال مرحلة فتح الاعتماد المستندي	02
15	يوضح مرحلة تنفيذ الاعتماد المستندي	03
17	يوضح تحقيق الاعتماد المستندي عن طريق الدفع الفوري	04
18	يوضح تحقيق الاعتماد المستندي عن طريق القبول	05
26	يوضح شدة خطر عدم الدفع بالموازة مع موعد الاستحقاق.	06
36	يوضح الهيكل التنظيمي للبنك .	07
37	يوضح هيكل المديرية العامة .	08
38	يوضح نشاطات الهيكل التنظيمي .	09
46	مخطط دائرة نسبية يوضح جنس أفراد العينة	10

47	مخطط دائرة نسبية يوضح توزيع لأفراد العينة حسب العمر	11
48	مخطط دائرة نسبية يوضح لأفراد العينة حسب المؤهل	12
49	يوضح مخطط دائرة نسبية لأفراد العينة حسب الخبرة	13

قائمة الملاحق

<u>الرقم</u>	<u>الملحق</u>	<u>الصفحة</u>
1.	الإستبيان	76-72
2.	سند المراقبة	77
3.	سند الحصص الأساسية	78
4.	جدول حسابات النتائج	79
5.	الميزانية الجبائية للسنة	80





شهد قطاع التجارة الخارجية عددا من التطورات على الساحة العالمية ، فعرف العالم التجارة الخارجية مند أقدم العصور، ونمت مع نمو الحضارة فقد إستورد القدماء الكثير من المنتجات من البلدان المجاورة لهم ، ومن مناطق مختلفة من أرجاء العالم، ومن خلال ذلك توسعت أعمال هذا القطاع ، وإزداد حجمه في الاقتصاد وتعاظمت دائرة المشاركين فيه ورغم هذا التوسع برزت هناك عدة مشاكل وعقبات واجهت عملية التجارة الخارجية ، بسبب تخلف وسائل النقل والإتصال وما ينجز عنها من أخطار، مع ظهور مشاكل تنظيمية وتمويلية ومنازعات بين أطراف عمليات التجارة ، وهذا الواقع فرض على الجهات الدولية المعنية ضرورة تصميم قواعد جديدة ، ترعى عمل هذا القطاع من أجل تنظيمه أولا، ومن ثم السعي لتطويره وتعزيز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدول، فالتجارة الخارجية العصب الأساسي الذي يحرك الاقتصاد من خلال توفير التمويل اللازم للأنشطة مهما اختلفت الأنظمة السياسية للدولة، إذ لا يمكن لأي دولة أن تعيش في عزلة من العالم الخارجي مهما اكتفت ذاتيا، فالدول كالأفراد تستطيع إنتاج كل ما تحتاج إليه من سلع وفقا لإمكاناتها المتاحة لدى فالتخصص وارد.

لقد مرت تطورات التجارة الخارجية بعدة مراحل قبل الوصول إلى ما هي عليه اليوم، انطلاقا من المقايضة مروراً بالاقتصاد الموجه وصولاً إلى تقلب سعر الصرف ويمكن تعريف التجارة الخارجية بأنها تشكل من التدفقات المالية الخدمات و المعلومات التي يتم تبادلها عبر العالم مهما كانت الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات المعتمدة.

هذا التبادل التجاري الدولي الذي عرف منذ بداية الحرب العالمية الثانية انطلاقة سريعة، وذلك باللجوء لتقنيات تمويل متطورة من طرف البنوك من أجل تسهيل المبادلات التجارية وتمثل هذه الوسائل في تقنيات الدفع المباشر للأوراق التجارية، وتقنيات الدفع المستندية. وتعتبر هذه الأخيرة من أهم وسائل الدفع الحديثة والتي تم تطويرها بشكل كبير لأنه آلية وأداة تعطي أقصى حماية للبائع والمشتري وتعزيز درجة الثقة بين الأطراف ومدى احتياجهم المالية، فالمصدر يتردد في تنفيذ طلبه المستورد إذا لم يكن متأكد من أن هذا الأخير سوف يدفع مستحقاته وفي نفس الوقت يتردد المستورد في تحويل قيمة الصفقة إذا لم يكن متأكدا من أن عملية إرسال البضاعة تتم وفق الشروط المتفق عليها مسبقا لهذا يلجأ المتعاملين وأصحاب الصفقات التجارية إلى وسيلة الدفع العالمية الاعتماد المستندي.

وتعتبر هذه العملية من أهم الأعمال المصرفية التي تقوم وتضطلع بها المصارف المحلية والدولية في مجال النشاط الاقتصادي .



وهي تقوم بدور فعال وحيوي في مجال التجارة الدولية، وقد ساعدت على تشجيع حركة التجارة الخارجية، باعتبارها إحدى الوسائل والطرق الدفع السائدة والمنتشرة في التجارة الخارجية .

وإزاء هذه الأهمية البالغة للدور الاقتصادي الذي تؤديه عمليات الإعتمادات المستندية ، لأنها تؤمن الثقة والسرعة والأمن، وتساهم في إتمام الصفقات والمبادلات التي تتماشى وتشريعات وقوانين المتعاملين .
يأتي بحثنا هذا ليسلط الضوء على الإعتمادات المستندية ودورها في تقليل مخاطر التجارة الخارجية .

وهذا ما يجعلنا نطرح الإشكالية التالية :

أولا : إشكالية البحث

فالإشكالية التي نريد أن نعالجتها إستنادا على ماسبق عرضه تتجلى فيمايلي :

■ ماهو أثر تطبيق الإعتمادات المستندية في تقليل مخاطر التجارة الخارجية في البنوك الجزائرية ؟

ويمكن معالجة هذه الإشكالية من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية :

- 1- ما هي أهمية أساليب تمويل التجارة الخارجية ؟
- 2- الماقصود بالإعتماد المستندي ؟ وما هي مراحل سيره ؟
- 3- ما هي الأصول والأعراف الدولية للإعتمادات المستندية (UCP) ؟
- 4- ما هي مخاطر تمويل التجارة الخارجية ؟

ثانيا : فرضيات البحث

1. - الفرضية الرئيسية :

● الفرضية الرئيسية الأولى :

إن تطبيق الإعتماد المستندي قلل من مخاطر التجارة الخارجية من وجهة نظر البنوك الجزائرية .

2 الفرضيات الفرعية :

● الفرضية الأولى:

إن التقيد باللوائح والأعراف الدولية للإعتمادات المستندية (UCP) قلل من مخاطر التجارة الخارجية في البنوك الجزائرية.



• الفرضية الثانية :

إن وفاء جميع أطراف الإعتماد المستندي ساهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية من وجهة نظر البنوك الجزائرية .

• الفرضية الثالثة :

إن الدقة في تحديد المستندات المطلوبة وفحصها قلل من مخاطر التجارة الخارجية من وجهة البنوك الجزائرية .

ثالثا: أهداف البحث

يهدف بحثنا إلى معرفة الدور الذي يلعبه الإعتماد المستندي في تقليل مخاطر التجارة الخارجية وذلك من خلال الآتي :

- الإجابة على التساؤلات و التحقق من الفرضيات المقدمة.
- معرفة طرق تمويل التجارة الخارجية والمخاطر التي تواجهها .
- توضيح الدور العام الذي يؤديه الإعتماد المستندي في خدمة التجارة الخارجية وتسهيل علاقات المبادلات الدولية بين المصدر والمستورد .
- التعرف على مدى الإلتزام بالضوابط والإجراءات الصحيحة للإعتمادات المستندية .
- التعرف بالقواعد والأعراف الموحدة (UCP) ومدى تطبيقها .
- توضيح أهمية إستعمال البنوك الجزائرية لتقنية الإعتماد المستندي في تسوية عملية المبادلات الدولية وذلك من خلال دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي – وكالة سعيدة - .

رابعا: أهمية البحث

تأتي هذه الدراسة كمساهمة علمية في أحد المواضيع المهمة وهي مواضيع التجارة الدولية والإقتصاد الدولي من خلال التطرق إلى الإعتماد المستندي والدور الذي يلعبه في تقليل مخاطر التجارة الخارجية نظرا لإعتباره من أبرز الوسائل لضمان حقوق المتعاملين التجاريين الذين يتعرضون إلى مخاطر التجارة الخارجية نظرا لما يقدمه من ضمانات و خدمات .

خامسا: صعوبات البحث

من أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال الدراسة التي قمنا بها هي:

- قلة المراجع والدراسات والبحوث المتخصصة و المعمقة في هذا المجال.



- ندرة المعطيات و المعلومات أحيانا و صعوبة الحصول عليها أحيانا أخرى خاصة في الدراسة الميدانية وذلك بحجة سر المهنة.
- صعوبة ربط موضوع الدراسة بالإعتماد المستندي ومخاطر التجارة الخارجية .

سادسا: منهجية البحث

- بغية الإجابة على الإشكالية المطروحة، والتساؤلات الفرعية وأيضا اختبار صحة الفرضيات وتحليل مختلف أبعاد وجوانب الموضوع اعتمدنا على بعض المناهج التي توافقت مع طبيعة الموضوع وهي:
- المنهج الوصفي التحليلي: سمح لنا هذا المنهج بإستيعاب الجانب النظري للبحث والمتمثل في الدراسة النظرية حول التجارة الخارجية والإعتماد المستندي،
- منهج دراسة الحالة :دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي (BEA) وكالة سعيدة .

سابعا : تقسيمات البحث

من أجل محاولة التمكن من التحديد كافة الجوانب المتعلقة بالإعتماد المستندي ودوره في تقليل مخاطر التجارة الخارجية ومعرفة حقيقتها على أرض الواقع ، قمنا بتقسيم موضوع الدراسة إلى فصلين.

الفصل الأول: حيث سنتعرض في هذا الفصل إلى تمويل التجارة الخارجية عن طريق الإعتماد المستندي لتركز بذلك على آليات تمويل التجارة الخارجية والتعرف على تقنية الإعتماد المستندي والمراحل الأساسية لسيده والتطرق للأصول والأعراف الدولية للإعتمادات المستندية (UCP) ومخاطر التجارة الخارجية ودور الإعتماد المستندي في تقليلها .

الفصل الثاني: قمنا بدراسة ميدانية على مستوى بنك الجزائر الخارجي وكالة سعيدة ، من خلال تقديم عام لبنك الجزائر الخارجي ونشاطاته التي يقدمها ومختلف أنواع الحسابات والقروض التي يقدمها ، وفي الأخير قمنا بتحليل كمي لعمال الوكالة وذلك عن طريق إستعمال الإستبيان أجري لمعرفة الدور الذي يلعبه الإعتماد المستندي في تقليل مخاطر التجارة الخارجية، وبالتالي محاولة الخروج بنقاط قوة ونقاط ضعف البنك.



ثامنا : دراسات سابقة

2 دراسة بونحاس عادل : دور الإعتماد المستندي في ضبط التجارة الخارجية ,رسالة الماجستير ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة باتنة, 2014.

بحيث تمحورت إشكالية المذكرة حول:مدى فعالية استخدام تقنية الإعتماد المستندي باعتبارها آلية للتمويل البنكي في تسهيل وضبط المبادلات التجارية الدولية بالجزائر؟

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهمية تقنية الإعتماد المستندي في البنوك التجارية الجزائرية ودورها في عملية التمويل البنكي للتجارة الخارجية من استيراد وتصدير حيث توصلت إلى أهم النتائج التي تمحورت على أن تتوفر تقنية الإعتماد المستندي علي عدة أنواع,وهو مايمنحها مرونة في التعامل على اعتبار أن كل نوع يتماشى مع معطيات معينة تناسب الوضعية المالية أو التجارية للمتعاملين وهو مساعد على اتساع نطاق استخدام هذه التقنية على الصعيد الدولي ؛

3 دراسة ليلي بعناش : أثر الغش في عقد على تنفيذ الإعتماد المستندي ,رسالة دكتوراه كلية حقوق ,جامعة باتنة, 2014.

حيث تمحورت إشكالية المذكرة حول مدى تأثير الغش الصادر من المستفيد علي تنفيذ الإعتماد المستندي ؟

هدفت هذه الدراسة إلى أن التوعية بظاهرة الغش و انعكاساتها السلبية علي المعاملات الدولية والتركيز على تأثير هذه الظاهرة علي آلية الإعتماد المستندي ,لقد توصلت هذه الدراسة إلى أن المبدأ المسلم به في تنفيذ الإعتمادات المستندية هو بمبدأ استقلال,و أهم من يستفيد من هذا المبدأ هو المستفيد كما أنه لا يمكن التمسك بمبدأ استقلال الإعتماد المستندي على إطلاقه,أي الحد الذي يحمي البائع المنحرف,فمتى ثبت غش المستفيد جاز وقف تنفيذ الإعتماد المستندي,ويعود الدور الرائد للقضاء الأمريكي في إظهار ما يعرف توقف تنفيذ الإعتماد المستندي بسبب الغش ؛



4 دراسة آمال نوري محمد : إجراءات الإعتمادات المستندية في العراق بين الحقيقة والرؤى, مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية, جامعة بغداد, العدد 29, 2012.

بحيث تمحورت إشكالية المذكرة حول: ماهية الأصول والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية معرفة مدى إلزاميتها للأطراف المتعاملة ؟

هدفت هذه الدراسة إلى أهمية الإعتمادات المستندية كما تحتل مكانة متميزة في ميدان العمل المصرفي إذا أسهمت في دخول المصارف كطرف أساسي في عمليات التجارة الخارجية حيث توصلت إلى أهم النتائج التي تمحورت أن لا توجد جهة تدقيقية أو رقابية تشرف أو تضمن سلامة تنفيذ إجراءات الإعتمادات المستندية إلا أن وجود الأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية والالتزام بها هو الضمان الوحيد لتحقيق ذلك ؛

5 دراسة بن شعبان حكيمة : الإعتماد المستندي و التجارة الخارجية , رسالة ماجستير كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة تيزي وزو, 2014.

بحيث تمحورت إشكالية المذكرة حول : إلى أي مدى يمكن للاعتماد المستندي أن يؤدي دوره في تنشيط التجارة الخارجية ؟

هدفت هذه الدراسة إلى أن الإعتماد المستندي إحدى أهم أعمدة التجارة الخارجية من استيراد وتصدير, حيث توصلت إلى أهم النتائج التي تمحورت بأن لهذه التقنية قدرا من الأهمية في مجال المبادلات التجارية الخارجية, ويتعين علي المشرع الجزائري في مجال تقنين التجارة الخارجية و العمل علي تفادي سلبات الإعتماد المستندي و إعادة صياغة وفق المتطلبات والمتغيرات العالمية, تعزيز وتطوير الإعتماد المستندي لتجنب سلباته خاصة لكونه يجنب الخزينة الخسائر الفادحة جراء الصفقات التجارية الوهمية.؛

6 دراسة بوكونة نورة : تمويل التجارة الخارجية في الجزائر, رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة الجزائر, 2012.

بحيث تمحورت إشكالية المذكرة حول: على ماذا ارتكزت سياسات التجارة الخارجية الجزائرية وماهي كيفية تمويلها ؟



هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الدولة في تطوير التجارة الخارجية وضرورة تحريرها من أجل تحقيق معدلات عالية من التنمية، تبيان مكانة الجهاز المصرفي في الجزائر في تنظيم التجارة الخارجية، حيث توصلت إلى أهم النتائج وتمحورت في إعادة هيكلة الجهاز المصرفي للسيطرة الكاملة في تسيير تمويل التجارة الخارجية، تدعيم سلطة المراقبة في البنوك التجارية و خاصة البنوك الخاصة لتفادي المخاطر في تسيير الأموال.



مدفل نظري الإعتقاد المستندي ومفاطر التجارة الفارجية

تمهيد :

أصبحت العلاقات التجارية الخارجية ضرورة حتمية لأي دولة خاصة في ظل التطورات السريعة التي شهدتها الساحة الاقتصادية العالمية، لذا أصبح لزاما تطوير وتسهيل التجارة الخارجية والتخفيف من العراقيل التي تواجهها والبحث عن أفضل الطرق التي تسمح بتوسيعها .

إن تطور تقنيات الاستيراد والتصدير يتطلب تكييف أكثر لوسائل الدفع المستعملة لتمويل هذه الأخيرة مما يجعلها قادرة على حماية كل من الأطراف المشاركة علي العملية من أي اختلافات ومخاطر وبالتالي تعتبر عنصر هام في الصفقات التجارية لكونها هي التي تضمن السير الحسن لهذه العملية، كما تعتبر الإعتمادات المستندية إحدى الأدوات الهامة المستعملة في تمويل التجارة الخارجية من استيراد وتصدير وحيث أنها تجري عن طريق البنوك، فإن ذلك يضيف عليها الضمان والاستقرار والثقة للمستورد والمصدر بواسطة البنوك في تنفيذ هذه الإعتمادات المستندية. لدى سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الإعتماد المستندي ومخاطر التجارة الخارجية وسيكون هيكل هذا الفصل كمايلي :

❖ المبحث الأول : الإعتماد المستندي كآلية لتمويل التجارة الخارجية .

❖ المبحث الثاني : مخاطر التجارة الخارجية .

المبحث الأول : الاعتماد المستندي كآلية لتمويل التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة الاعتماد المتبادل بين دول العالم ، ويتزايد هذا الاعتماد المتبادل بصورة مستمرة مع تزايد درجة عولمة الإقتصاد والسوق.¹

إن المفهوم العام للتجارة الخارجية يتمثل في دراسة العلاقة الموجودة بين الأعوان الاقتصاديين، حيث أن عمليات التجارة تكتسي أهمية بالغة لا يمكن التغاضي عنها خاصة من طرف البنوك، هذه الأخيرة التي تلعب دورا كبيرا في مجال تمويل التجارة الخارجية وفي هذا المجال هناك عدة أساليب وتقنيات تستخدم لتسهيل عمليات التجارة الخارجية بجانبها الصادرات والواردات.

المطلب الأول : آليات تمويل التجارة الخارجية

يوجد العديد من الأساليب التي تستعمل في مجال تمويل التجارة الخارجية، و الهدف منها جميعا هو توفير وسائل التمويل الضرورية التي تسمح بتسهيل و تطور التجارة الخارجية .

الفرع الأول: التمويل قصير الأجل

ويتمثل في:

أولا : الإعتماد المستندي هو عقد يلتزم بمقتضاه البنك بأن يضع مبلغا تحت تصرف شخص يحدده العميل المتعاقد ويكون هذا الشخص " المستفيد " حائزا للمستندات التي تمثل البضاعة والمستندات المثبتة لعلاقته مع العميل إلا بالاعتماد والتي على البنك التحقق منها والحصول عليها لتنفيذ التزامه بالاعتماد .²

وخلاصة القول أن الاعتماد المستندي يقصد به جملة الترتيبات التي يتعهد البنك بموجبها لفتاح الاعتماد ووفقا لتعليماته بأن يدفع أو يصرف أو يقبل أو يشتري كمبيالات مسحوبة من قبل المستفيد أو أن يفوض صرف الكمبيالات أو قبولها أو شرائها من قبل بنك آخر .³

¹ - أحمد السريتي ، محمد ، إقتصاديات التجارة الخارجية ، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع ، ط 01 ، الإسكندرية ، 2008 ، ص 3.

² - محمود الكيلاني ، الموسوعة التجارية والمصرفية (عمليات البنوك) ، ط 1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، 2008 ، ص 157 .

³ - سمير حسون ، الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك ، ط 2، المؤسسة الجامعية ، لبنان ، 2004 ، ص 221 .

ثانيا: التحصيل المستندي هو تقنية دفع تمكن المصدر من ضمان تحصيل قيمة البضائع، حيث يتلقى البنك أمرا من مصدر البضائع أو الخدمات بأن يحول مستندات الشحن الى بنك المستورد، والذي يسلمها إلى المستورد، مقابل الحصول على قيمة هذه المستندات سواء تم ذلك نقدا أو مقابل توقيع كمبيالة تستحق في وقت لاحق.¹

وتجدر الإشارة الى أن التحصيل المستندي يقدم ضمان للبائع بتحصيل مبلغ البيع نقدا أو كمبيالة مؤجلة الدفع، وللمشتري باستلام البضاعة، وفي حالة عجز المشتري عن السداد، البائع يكون له حلين أما إرجاع البضاعة وتحمل كل النفقات، أو البحث عن مشتري آخر يقبل البضاعة.²

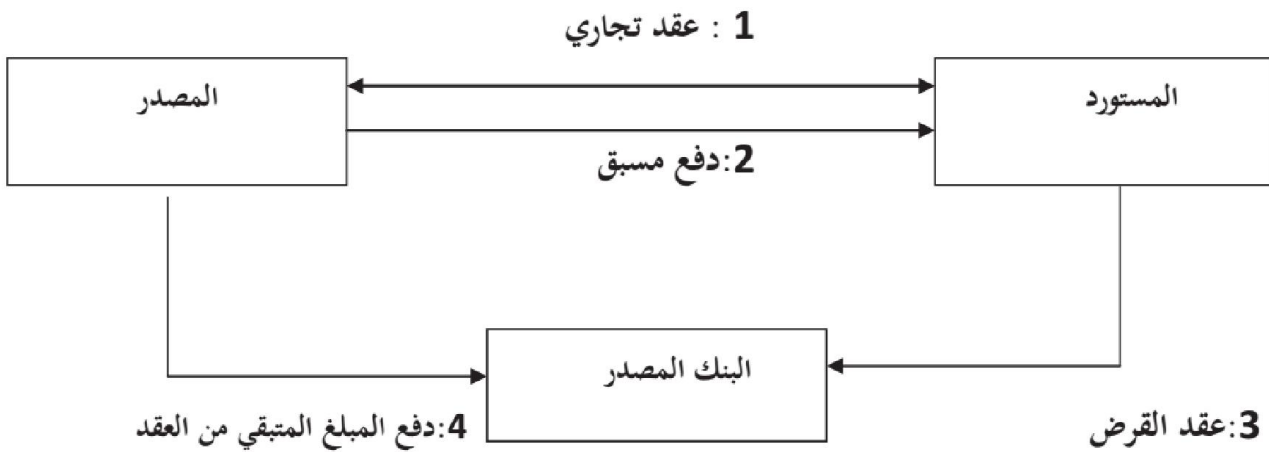
الفرع الثاني: التمويل متوسط وطويل الأجل

ويتمثل في:

أولا: قرض المشتري هو عبارة عن آلية يقوم بموجبها بنك معين او مجموعة من بنوك بلد المصدر بإعطاء قرض للمستورد، بحيث يستعمله هذا الأخير لتسديد مبلغ الصفقة نقدا للمصدر، يمنح قرض المشتري لفترة تتجاوز¹⁸ شهرا.

3

الشكل رقم (1 / 1) : ميكانيزمات قرض المشتري



المصدر: بوسليماني صليحة، تغطية مخاطر تمويل التجارة الخارجية عن طريق الوساطة المالية دراسة حالة BADR، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، (2012-2013)، ص 65.

¹ - احمد غنيم الإعتماد المستندي، والتحصيل المستندي مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، ط7، مصر، 2003، ص152

² - Loc bornent –Rollande, La banque et les entreprises, GAULINO, paris , 1995, p82

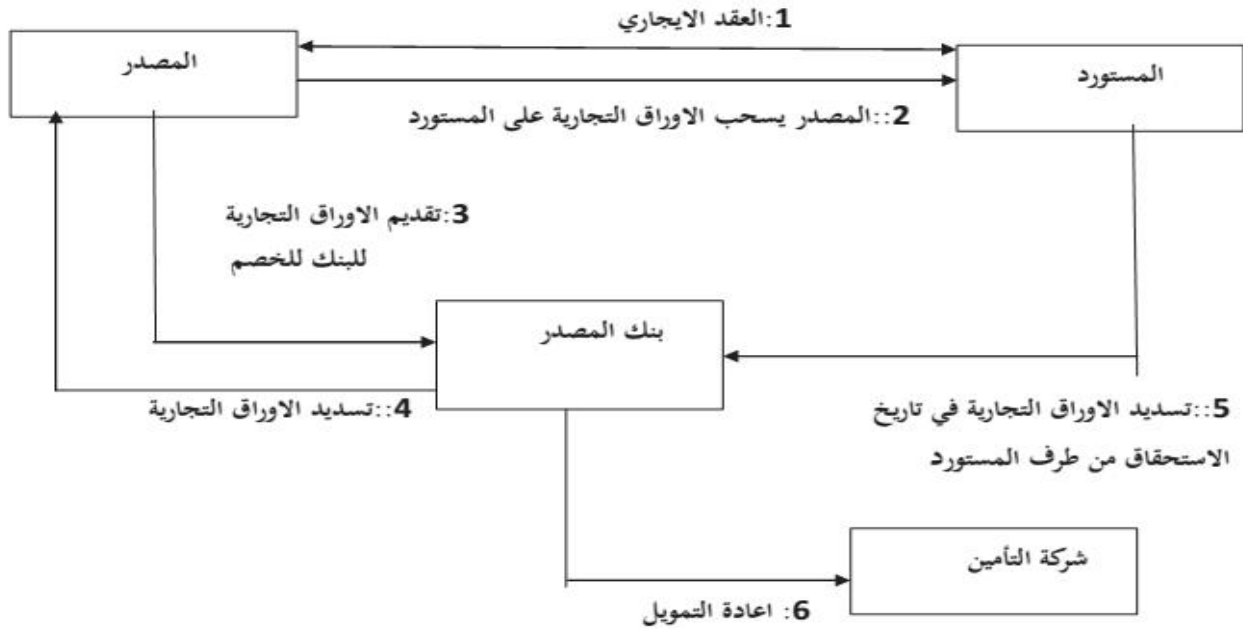
³ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، الجزائر، 2007، ص123

ثانيا: **قرض المورد** هو قرض بنكي يمنح للمورد المحلي، الذي وافق على مهلة تسديد القرض للمستورد، حيث يتمكن المورد من تحصيل المبالغ التي يدين له بها المستورد الأجنبي عند تسليم البضاعة (جزئيا أو كليا)، فالبنك إذ يمنح القرض للمورد المحلي، ومنه أتت تسمية قرض المورد.¹

هو قيام البنك بمنح قرض للمصدر لتمويل صادراته، و لكن هذا القرض هو ناشئ بالأساس عن مهلة للتسديد بمنحها المصدر لفائدة المستورد، ويعنى آخر عندما يمنح المصدر لصالح زبونه الأجنبي مهلة للتسديد، يلجأ إلى البنك للتفاوض حول إمكانية قيام هذا الأخير بمنحه قرضا لتمويل هذه الصادرات. و لذلك يبدو قرض المورد على انه شراء لديون من طرف البنك على المدى المتوسط .

و يمكن تعريفه أيضا على انه قرض مقدم للمصدر من طرف البنك الذي يعطي اجل للدفع للعملية في الخارج بعدها إعادة تدعيم الخزينة بالإقتراض من بنكه. و ذلك بخصم الكمبيالات المتحصل عليها. بواسطة هذه التقنية لا يوجد تدفقات مالية بين البائع و المشتري. البائع يوافق بإرسال البضاعة مقابل أن يعترف المستورد بالدين (ورقة تجارية، السفنجة، السند لأمر)، أي القرض في شكل خصم الحقوق التي تملكها البنوك على المشتري الأجنبي.²

الشكل رقم (1 / 2) : ميكانيزمات قرض المورد



المصدر: بوسليماني صليحة، مرجع سابق ، ص 67

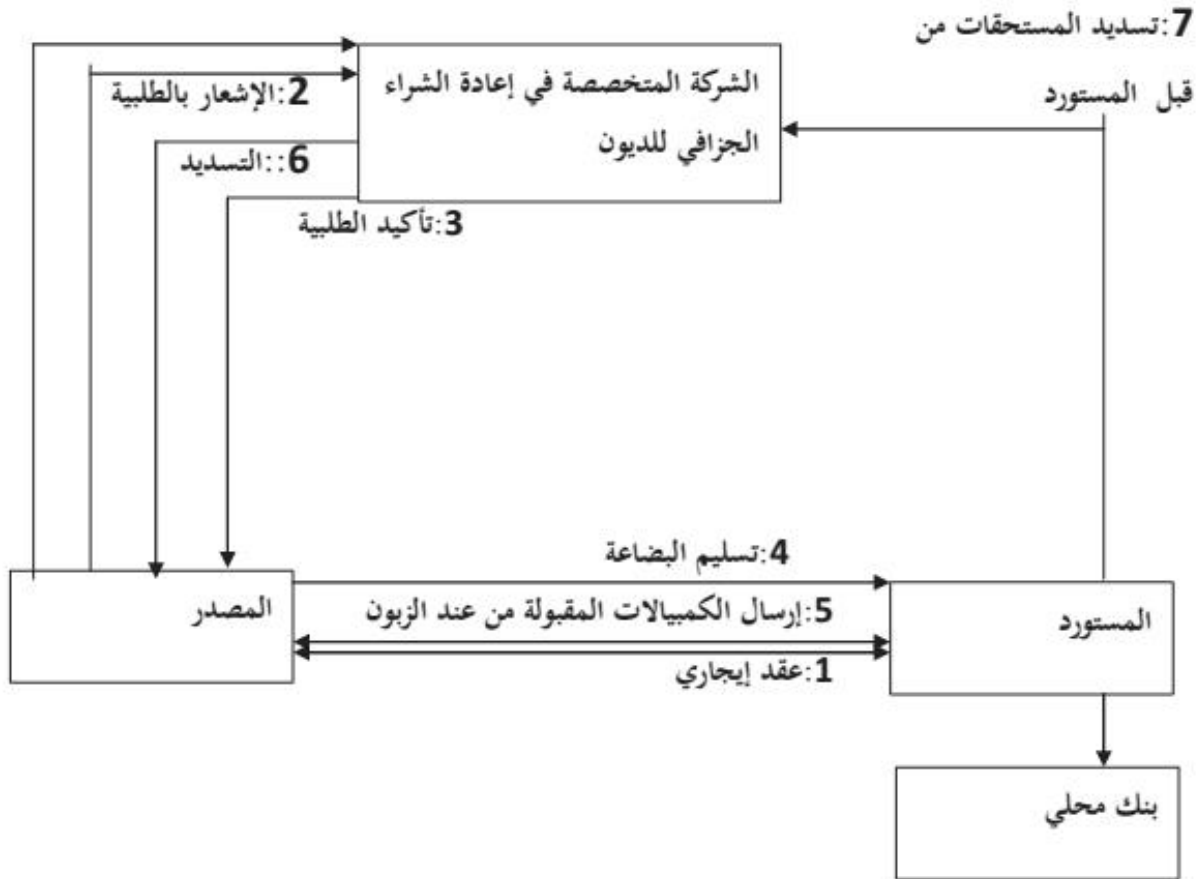
¹ - Valérie borond et autres, technique et management des opérations, commerce international, bréal paris, 2001, p197

² - الطاهر لطرش. مرجع سابق ، ص 125

ثالثا: التمويل الجزافي هو عملية الحصول على قرض لصالح المصدر نتيجة تعبئة الحقوق الناشئة عن التصدير بتحويل ديونه المتمثلة في اوراق تجارية عن طريق خصمها بدون طعن وتزويد خزيتها بسيولة آنية، وهي بذلك عملية تتم بين طرفين فقط، وهما المصدر والمؤسسة المتخصصة في التمويل الجزافي على ان يدفع الطرف الاول الى الطرف الثاني عمولة مقابل ذلك.¹

الشكل رقم (1 / 3) : ميكانيزمات عملية التمويل الجزافي

5: إرسال الكمبيالات إلى الشركة المتخصصة
إعادة الشراء الجزافي

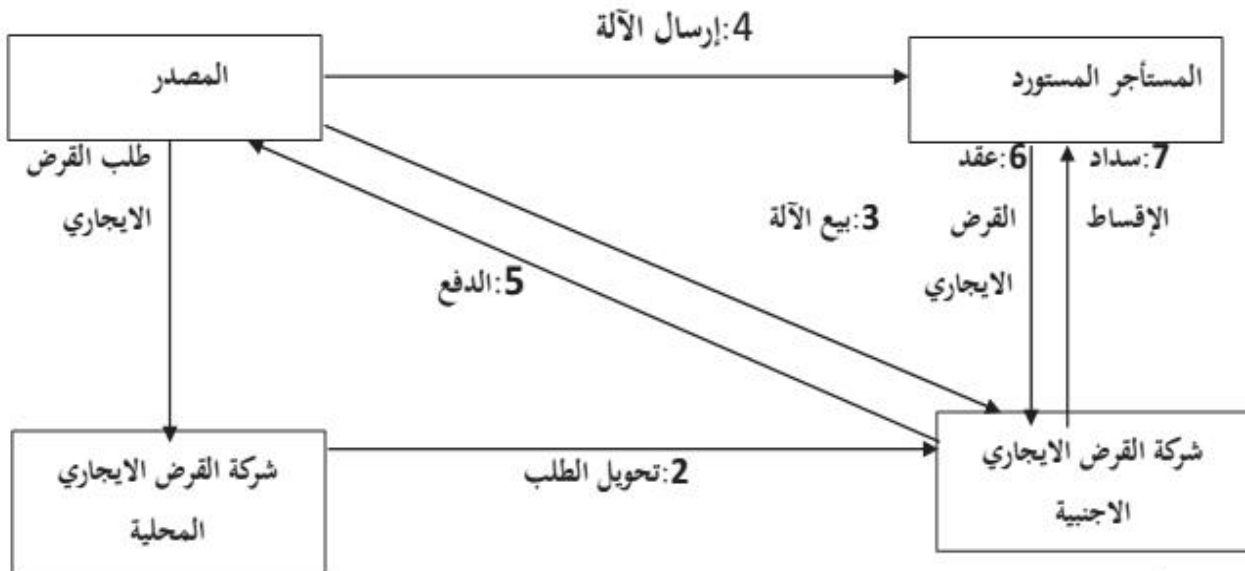


المصدر: بوسليماني صليحة، مرجع سابق ، ص 67

¹ - صليحة بن طلحة، تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر في اطار التحولات الاقتصادية (حالة سونلغاز) 1990-2006، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 116.

رابعا: قرض الإيجار الدولي عبارة عن آلية لتمويل المتوسط والطويل الأجل للتجارة الخارجية، ويتمثل مضمون هذه العملية في قيام المصدر ببيع سلعه إلى مؤسسات متخصصة أجنبية والتي تقوم بتفاوض مع المستورد حول إجراءات عقد تجاري وتنفيذه، تتضمن الدفعات التي يقوم المستورد بدفعها إلى مؤسسة القرض الإيجاري قسط الاستهلاك الخاص برأس المال الأساسي، إضافة إلى تغطية الأخطار المحتملة، كما أن تسديد هذه الأقساط يمكن أن يكون تصاعديا أو تنازليا أو مكيفا مع شروط السوق.¹

الشكل رقم (1 / 4) : ميكانيزمات عملية قرض الإيجار الدولي



المصدر: بوسليماني صليحة، مرجع سابق ، ص 68

¹ - الطاهر لطرش. مرجع سابق ، ص 127

المطلب الثاني : عموميات حول الاعتماد المستندي

تعتبر الإعتمادات المستندية إحدى الأدوات الهامة المستعملة في تمويل التجارة الخارجية من استيراد وتصدير وحيث أنها تجري عن طريق البنوك، فإن ذلك يضيف عليها الضمان والاستقرار والثقة للمستورد والمصدر بواسطة البنوك في تنفيذ هذه الإعتمادات المستندية.

الفرع الأول: تعريف الاعتماد المستندي وأهميته

أولاً: تعريف الاعتماد المستندي

الاعتماد المستندي تعهد كتابي صادر من البنك بناء على طلب المستورد لصالح المصدر يتعهد فيه البنك بدفع مبلغ الكمبيالات المسحوبة عليها عند تقديمها مستوفاة الشروط الواردة في الاعتماد¹. ويمكن التمييز بين تعريفين أساسيين للمفهوم الواحد، وذلك من الناحية الاصطلاحية ومن الناحية التقنية².

فمن الناحية الاصطلاحية يقصد به ذلك الاعتماد الذي يفتح البنك بناء على طلب عميله أيًا كانت طريقة تنفيذه، سواء كان بقبول كمبيالة أو الوفاء لصالح متعامل الأمر بفتح الاعتماد.

وهو مضمون بحيازة المستندات الممثلة للبضاعة في الطريق أو معدة للإرسال، وبعبارة أخرى فهو اعتماد ناشئ عن وساطة بنكية (بنكين) لمتعاملين اثنين، الأول بنك المراسل الذي يتعهد بالدفع، والثاني بنك المصدر الذي يحصل قيمة الصفقة التجارية وذلك في بلدين مختلفين.

أما من الناحية التقنية فالاعتماد المستندي يعني الدفع مقابل المستندات، وهي الوسيلة الأكثر شيوعاً واستعمالاً في مجال التجارة الخارجية، فهو عملية قرض من نوع الالتزام بالإمضاء بناء على طلب المستورد الذي طلب فتح الاعتماد المستندي من أحد البنوك في الداخل لصالح المصدر، بعد أن يكون الطرفان قد اتفقا على شروط العقد للمصدر مقابل حيازة الوثائق المتعلقة بالسلع محل العقد³.

¹ - شاكِر القزويني: محاضرات في الاقتصاد البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998، ص 103.

² - أبو عتروس عبد الحق: الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 86.

³ - فراش فاطمة الزهراء: أثر قانون المالية التكميلي لسنة 2009 على تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، دفعة 2010 2011، ص ص 50 51.

هو كتاب تعهد صادر عن البنك فاتح الاعتماد إلى البنك المراسل مبلغ الاعتماد، بناءً على طلب أحد العملاء المستوردين لصالح المستفيد (المصدر)، يتعهد فيه البنك بدفع مبلغ معين أو قبول سحوبات بقيمة محددة وخلال مدة محددة، وذلك مقابل تقديم المستندات المطابقة تماماً لشروط الاعتماد وتنفيذه.

ثانياً: أهمية الاعتماد المستندي

يعتبر الاعتماد المستندي إجراء قانوني رسمي يضمن لجميع المتعامل بين حقوقهم بشكل شفاف وقانوني حيث تكمن أهميته فيما يلي¹:

- ✓ الاعتماد يمثل أساس العلاقة بين البنك والعميل الأمر بفتح الاعتماد المستندي؛
- ✓ طلب فتح الاعتماد بمثابة عقد رسمي يحكم علاقة البنك بعملية فاتح الاعتماد؛
- ✓ أن المستورد يكون على ثقة من أن البضاعة ستصل مطابقة وفق للشروط المتفق عليها؛
- ✓ مصدر دخل للبنوك من جراء العمولات التي تتقاضاها؛
- ✓ يسهل عمليات التجارة الدولية خاصة من الناحية المالية والتي كانت تقف عائقاً أمام انتشار وتوسع التجارة الدولية، فتقوم البنوك بدور الوسيط الذي يثق به كل من العميل والمشتري.

الفرع الثاني: الأطراف المكونة للاعتماد المستندي

الأطراف المكونة للاعتماد المستندي

هناك ثلاثة أطراف تشترك في الاعتماد المستندي و هي الأطراف الأساسية ويأتي إلى جانبهم طرف رابع وهو البنك الذي يقدم المشورة أو التأكيد أو التعزيز وفيما يلي التعريف بكل طرف².

أ- **المشتري** : هو الذي يطلب فتح الاعتماد، ويكون الاعتماد في شكل عقد بينه وبين البنك فاتح الاعتماد ويشمل جميع النقاط التي يطلبها المستورد من المصدر.

¹ - محمد صالح الخناوي: مؤسسات البورصة والبنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 170.

² - كتوش ، عاشور ، مداخلة بعنوان دور الإعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية ، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات النامية ، جامعة بسكرة ، 2006 ، ص 04.

ب- البنك فاتح الاعتماد : هو البنك الذي يقدم إليه المشتري طلب فتح الاعتماد، حيث يقوم بدراسة الطلب. وفي حالة الموافقة عليه وموافقة المشتري على شروط البنك، يقوم بفتح الاعتماد ويرسله إما إلى المستفيد مباشرة في حالة الاعتماد البسيط، أو إلى أحد مراسليه في بلد البائع في حالة مشاركة بنك ثاني في عملية الاعتماد المستندي.

ج - المستفيد : هو المصدر الذي يقوم بتنفيذ شروط الاعتماد في مدة صلاحيته. وفي حالة ما إذا كان تبليغه بالاعتماد معززا من البنك المراسل في بلده، فإن كتاب التبليغ يكون بمثابة عقد جديد بينه وبين البنك المراسل، وبموجب هذا العقد يتسلم المستفيد ثمن البضاعة إذا قدم المستندات وفقا لشروط الاعتماد.

د - البنك المراسل : هو البنك الذي يقوم بإبلاغ المستفيد بنص خطاب الاعتماد الوارد إليه من البنك المصدر للاعتماد في الحالات التي يتدخل فيها أكثر من بنك في تنفيذ عملية الاعتماد المستندي كما هو الغالب. وقد يضيف هذا البنك المراسل تعزيزه إلى الاعتماد، فيصبح ملتزما بالالتزام الذي التزم به البنك المصدر، وهنا يسمى بالبنك المعزز.

الفرع الثالث: أنواع الإعتمادات المستندية

أنواع الإعتمادات المستندية

هناك عدة تقسيمات للإعتمادات المستندية وذلك حسب الزاوية المنظور إليها ولذلك سوف نركز اهتمامنا على أهم أنواع الإعتمادات المستندية وأكثرها شيوعا واستعمالا في عالم الأعمال والتبادلات الدولية

1- أنواع الاعتماد المستندي من حيث الالتزام البنكي:

أ - الاعتماد المستندي القابل للإلغاء (Crédit Documentaire Révocable)

يظهر هذا النوع من الاعتماد عندما يقوم بنك المستورد بفتح اعتماد مستندي لصالح زبونه (المستورد) وإعلام المصدر بذلك، ولكن دون أن يلتزم أمامه بشي، وعليه فإن الاعتماد المستندي القابل للإلغاء لا يعد ضمانا كافيا لتسوية ديون المستورد تجاه المصدر، ومن الممكن أن يلغي في لحظة، وهذه السلبيات تجعل من هذا النوع من الاعتماد المستندي نادرة الاستعمال¹.

¹ - غنيم أحمد: الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، ط 07، مصر، 2003، ص 154

ب -الاعتماد المستندي الغير القابل للإلغاء (Credit Documentaries Irrevocable)

الاعتماد الغير القابل للإلغاء أو القطعي هو الآلية التي بموجبها يتعهد بنك المستورد بتسوية ديون هذا الأخير تجاه المصدر، وهو غير قابل للإلغاء لأن بنك المستورد لا يمكن أن يتراجع عن تعهده بالتسديد ما لم يتحصل على موافقة كل الأطراف.

ج -الاعتماد المستندي الغير القابل للإلغاء والمؤكد:**(Credit Documentaries Irrevocable Confirmed)**

هو ذلك النوع من الاعتماد المستندية الذي لا يتطلب تعهد بنك المستورد فقط بل يتطلب أيضا تعهد بنك المصدر على شكل تأكيد قبول الدين الناشئ عن تصدير البضاعة، ونظرا لكون هذا النوع من الاعتماد يقدم ضمانات قوية فهو يعتبر من بين الآليات الشائعة الاستعمال .

2 - أنواع الاعتماد المستندي من حيث شكل أو صورة الاعتماد:**أ -الاعتماد المستندي قابل للتحويل : (Cre.doc. Transferable)**

هو الاعتماد الذي يسمح فيه المستفيد تحويله كليا أو جزئيا إلى مستفيد آخر يطلق عليه المستفيد الثاني، وغالبا ما يكون المستفيد الأول من الاعتماد هو الوسيط أو الوكيل للمستورد في بلد المصدر ، ويشترط أن يفتح الاعتماد لصالحه حتى يقوم بتحويله بدوره إلى المصدر الفعلي للبضاعة نظير عمولة معينة ، أو الاستفادة من الأسعار الواردة بالاعتماد والأسعار التي يمكنه الحصول عليها من المصدر ، ولا يحق للمستفيد الأول إجراء أي تعديلات على شروط وبيانات الاعتماد المفتوح، فيما عدا حق تعديل اسم المستفيد الذي يحول إليه الاعتماد وتعديل سعر الوحدة ومبلغ الاعتماد، كما أن تاريخ صلاحية الاعتماد المحول يكون عادة قبل انتهاء الاعتماد الأصلي بعدة أيام ، أما بالنسبة للشروط الأخرى للاعتماد الأصلي فتبقى كما هي ¹.

ب-الاعتماد المستندي غير قابل للتحويل: (Cre.doc. in transferable)

في هذا النوع من الاعتماد يتعين على المستفيد استخدام الاعتماد بنفسه ، أي لا يجوز لأي مستفيد آخر استخدامه ولا يسقط حق المستفيد من هذا الاعتماد في التصرف في الحصيلة وفقا لأحكام القانون السارية.

¹ - طاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط06، الجزائر، 2001، ص119.

ج- الاعتماد الدائري أو المتج (Crédit Documentaire Revolving)

ويستخدم هذا النوع من الاعتماد في حال الاتفاق على تسليم البضاعة للمشتري على دفعات على فترات زمنية منتظمة، ففي حالة رغبة المشتري المحلي باستيراد كميات كبيرة من البضاعة واستلامها على شكل دفعات فإنه بدلا من فتح اعتماد مستندي لكل دفعة فإنه يفتح اعتماد واحد يتجدد تلقائيا على شكل دوري كلما انتهت مدته وقيمته، دون أن يكون هناك حاجة إلى فتح اعتماد مستندي جديد في كل مرة¹.

3- أنواع الاعتمادات المستندية حسب كيفية تنفيذها:

أ- الاعتماد المستندي المنفذ لدى الإطلاع أو بالنظر:

(A Vue Cre.Doc. Réalisables Par Patiemment)

هو ذلك الاعتماد الذي يمكن للمستفيد من خلاله الحصول على قيمة الصفقة من بنكه بمجرد التقدم إليه وإظهاره وتحقق البنك من صحتها بعد ذلك يقوم البنك الأمر بتحويل المبلغ فور استلامه للمستندات والوثائق المطلوبة الواردة إليه أو للحصول عليها من المستفيد) المصدر.

ب- الاعتماد المستندي المحقق بالتفاوض: (Cre.Doc.Realizable Par Negotiations).

هذا النوع قد يعرف أحيانا بالاعتماد المستندي القابل للخصم بحيث بموجبه قد يتعهد البائع من البنك بخصم الكمبيالة التي يسحبها من المشتري وفق شروط معينة ومن ثم فهو شكل من أشكال القروض بمقتضاها ينفذ بنك معين عملية شراء مستندات معينة صفقة معينة (مسحوبة بكمبيالة) مسحوبة من أحد الأطراف الثلاثة: المشتري، البنك الأمر، البنك المشعر (من المستفيد) المصدر من القرض مع خصم نفقات تلك العملية، وإلا تسديد عمولات التفاوض بشأن الكمبيالة إلى غاية التسديد الفعلي لها عن طريق البنك (المصدر) المشعر.

ج- الاعتماد المستندي المنفذ بالقبول أو الدفع الآجل (Cre.Doc.Realizable Par):

يتم بموجب هذه الاعتمادات قيام البنك الذي أصدر الاعتماد أو مراسله في حالة التعزيز بقبول الكمبيالات المرفقة بالمستندات المقدمة من المصدر أو الالتزام بسداد قيمة المستندات عند حلول أجل السداد أية سداد قيمة D ويستخدم هذا الشرط في حالة قيام المصدر بفتح ائتمان تجاري للمستورد لأجل معين يتم في الكمبيالات المقبولة أو سداد قيمة المراسلة دون قبول الكمبيالات².

¹ - فراش فاطمة الزهراء: مرجع سابق، ص 57.

² - عبد الغني مازوت: الاعتماد المستندي والتجارة الإلكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط 01، 2006، ص 27.

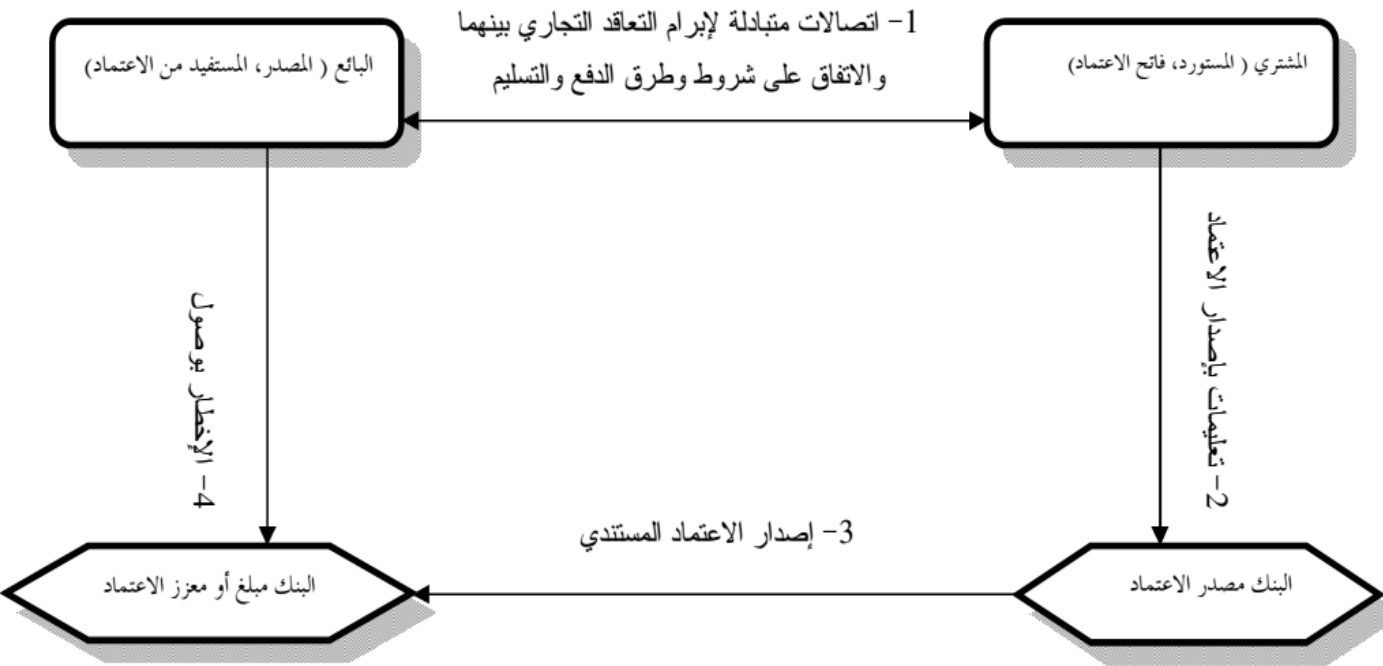
المطلب الثالث : المراحل الرئيسية لسير الاعتماد المستندي

الاعتماد المستندي وكما ذكرنا سابقا هو عقد مستقل ينشأ تبعا لعقد البيع المبرم بين المستورد و المصدر حيث يأتي ضمنه أن تسديد ثمن البضاعة يتم عن طريق قيام المستورد بفتح اعتماد مستندي لصالح المصدر وتتم عملية التسديد من خلال ثلاث مراحل رئيسية، سنشرحها من خلال هذا المطلب بالتفصيل.

الفرع الأول: مرحلة فتح الاعتماد المستندي

الشكل الموالي رقم (02) يوضح مرحلة فتح و إنشاء الاعتماد المستندي و العلاقة التي تربط عناصر عقد الاعتماد خلال هذه المرحلة.

الشكل رقم: (02) طبيعة العلاقات خلال مرحلة فتح الاعتماد المستندي



المصدر: أحمد غنيم، الاعتماد المستندي و التحصيل المستندي - أضواء على الجوانب النظرية و النواحي التطبيقية - المكتبات الكبرى، مصر، الطبعة السادسة، 1998، ص:78.

ينشأ طلب فتح الاعتماد نتيجة لعقد البيع المبرم بين المستورد و المصدر على أساس أن المصدر اشترط تسوية ثمن البضاعة عن طريق الاعتماد المستندي، وباعتبار أن عقد فتح الاعتماد المستندي هو عقد مستقل عن عقد البيع كما ذكرنا في المطلب السابق، فإن مخالفة المستورد لاتفاق عقد البيع وإعطائه معلومات أخرى عن البضاعة للبنك يجعل هذا الأخير ملتزماً مع عميله بما قدمه له من معلومات ولا سيما ورد ضمن عقد البيع.

لذا فإنه عند قيام المستورد بطلب فتح الاعتماد المستندي وتبعا للبيانات الواردة ضمن هذا الطلب و المدونة ضمن استمارة خاصة.

حيث يمثل طلب فتح الاعتماد المستندي العقد الرابط بين البنك والمستورد، لذا يجب توضيح كافة البيانات و الأرقام، مع بيان نوع وكمية البضاعة باللغة الأجنبية، على أن يوقع العميل بقبول الشروط و الأعراف وأهمها التصريح للبنك بخضم الدفعات وقيمة المصاريف و العمولات من حساب العميل وهذا كله ضمن استمارة خاصة لتفادي أي التباس أو خطأ أو نسيان¹.

على أن يتضمن طلب فتح الاعتماد المستندي المعلومات التالية²:

- * اسم وعنوان العميل فاتح الاعتماد المستندي وكذلك اسم وعنوان المستفيد؛
- * توضيح مستندات الشحن المطلوبة؛
- * الوصف الموجز للبضاعة محل التعاقد؛
- * إيضاح برنامج وطريقة الشحن، مع إبراز موانئ وسبل الشحن و الوصول؛
- * الإشارة لطريقة تحقيق الاعتماد المستندي؛
- * تاريخ صلاحية الاعتماد المستندي؛
- * تواريخ : إصدار الاعتماد، الشحن، تقديم مستندات الشحن؛
- * مصاريف فتح وتنفيذ الاعتماد.

¹ - أحمد غنيم، دور الاعتمادات المستندية في عمليات الاستيراد و التصدير، 2002، ص: 78- 79.

² - المواد رقم (17) (29) (30)، الأصول و الأعراف الموحدة للإعتمادات المستندية، منشور رقم 600.

الفرع الثاني: مرحلة تنفيذ الاعتماد المستندي

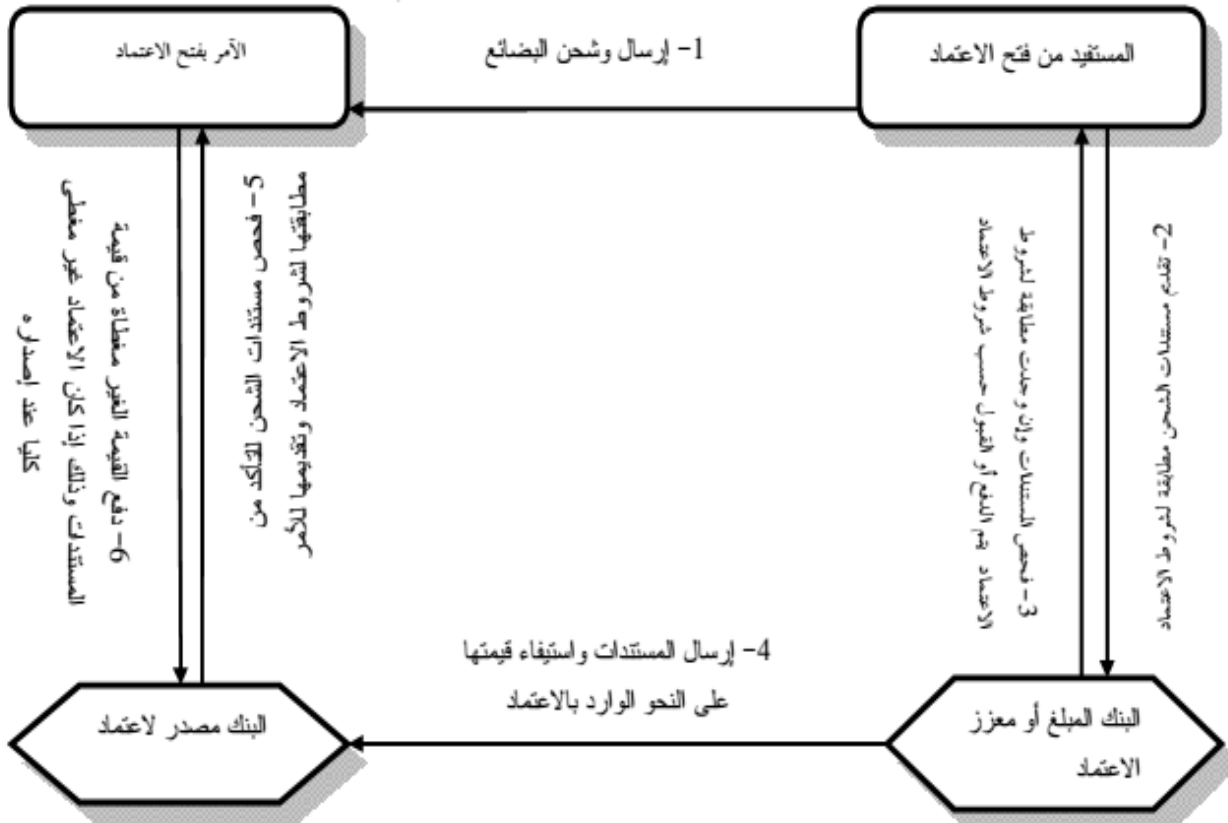
بعد انتهاء مرحلة فتح الاعتماد المستندي تبدأ مرحلة جديدة ابتداء من إشعار المستفيد بفتح الاعتماد عن طريق البنك المبلغ، وتبعا لشروط العقد المبرم بين المستورد و المصدر يتم شحن البضاعة سواء مصنعة أو مشتتة من طرف المصدر إلى بلد المستورد ومن ثم حصوله على مستندات تثبت صحة ذلك ووفقا للمواصفات المشترطة، ليقدمها إلى البنك المبلغ ليتولى هذا الأخير عملية التدقيق وفحص المستندات وهي المرحلة المهمة لارتباط عدة حقوق بمدى سلامة هذه المستندات¹.

وبعد التأكد من استفاء المستندات للشروط يقوم البنك بتنفيذ الاعتماد و دفع القيمة الواردة في المستندات للمستفيد ثم إرسال المستندات للبنك مصدر الاعتماد، بالإضافة إلى خطاب يوضح الرصيد الباقي من الاعتماد، قيد الدفع و العملات المحصلة إضافة لذكر أي تحفظات يكون قد وجدها بالمستندات.

بعدها يقوم البنك مصدر الاعتماد بالفحص مرة أخرى للمستندات على أن يقوم بتغطية ما دفعه البنك المبلغ للمستفيد، وبعدها يتم تسليم المستندات للمستورد الذي يدقق في مدى سلامتها مرة أخرى ويدفع بدوره قيمة مستندات الشحن للبنك مصدر الاعتماد بحسب الطريقة المتفق عليها، ونلخص كل ما سبق من خلال الشكل الموالي رقم (03).

¹ - صلاح الدين حسن السبيسي، التسهيلات المصرفية للمؤسسات و الأفراد، دار الوسام للطباعة و النشر، لبنان، 1998، ص:112.

الشكل رقم: (03) مرحلة تنفيذ الاعتماد المستندي



المصدر: أحمد غنيم، الاعتماد المستندي و التحصيل المستندي - أضواء على الجوانب النظرية و النواحي

التطبيقية - ، المكتبات الكبرى، مصر، الطبعة السادسة، 1998، ص:79.

من خلال الخطوات المبرزة في الشكل السابق فإن أولى خطوات مرحلة تنفيذ الاعتماد المستندي هي إرسال وشحن البضائع من طرف المصدر لصالح المستورد، تليها خطوة تقديم مستندات الشحن مطابقة لشروط الاعتماد من طرف المستفيد للبنك الذي يقوم بفحصها، ثم ترسل إلى البنك مصدر الاعتماد للتأكد من مطابقتها لشروط الاعتماد وتقديمها للأمر، و أخيراً دفع القيمة الغير مغطاة من قيمة المستندات وذلك إذا كان الاعتماد غير مغطى كلياً عند إصداره.

تجدر الإشارة أن الخطوات السابقة قد تتخللها خطوة تسمى بتعديل الاعتماد المستندي نبرزها على النحو التالي:

تعديل الاعتماد المستندي: وتنشأ الحاجة إليه برؤية من المستورد و المصدر تبعاً لجملة من المتغيرات التي قد تطرأ في أي لحظة على المستورد أو المصدر، وأياً ما كانت هذه المستجدات أو المتغيرات فهناك حاجة ماسة إلى ضرورة التنسيق بين الطرفين، أما عن أهم النقاط التي قد يكتنفيها التعديل فهي: -تواريخ الشحن وتقديم المستندات، شروط التسليم، مواصفات البضاعة ونوعيتها، أسلوب الشحن، مستندات التأمين... وللتوضيح أكثر يمكن مراجعة المادتين (9) و(10) من المنشور رقم 600 المتضمن الأصول والأعراف الموحدة للإعتمادات المستندية¹.

الفرع الثالث: مرحلة تحقيق الاعتماد المستندي و الطرق المعتمدة في ذلك

يقصد بمرحلة تحقيق الاعتماد المستندي عملية تسوية الالتزامات المالية الناتجة عن مرحلة التنفيذ والمشار إليها ضمن عقد الاعتماد المستندي؛ والمتعارف عليه أن تتضمن الاعتمادات المستندية ضمن شروطها الطريقة التي سيتم من خلالها تحقيق الاعتماد طبقاً لما جاءت به مواد المنشور رقم 600 المتضمن لائحة القواعد والأعراف الموحدة للإعتمادات المستندية ونميز من خلاله أربعة طرق لتحقيق الاعتماد المستندي، نفصلها على النحو التالي :

أولاً: الاعتماد المستندي المحقق عن طريق الدفع الفوري

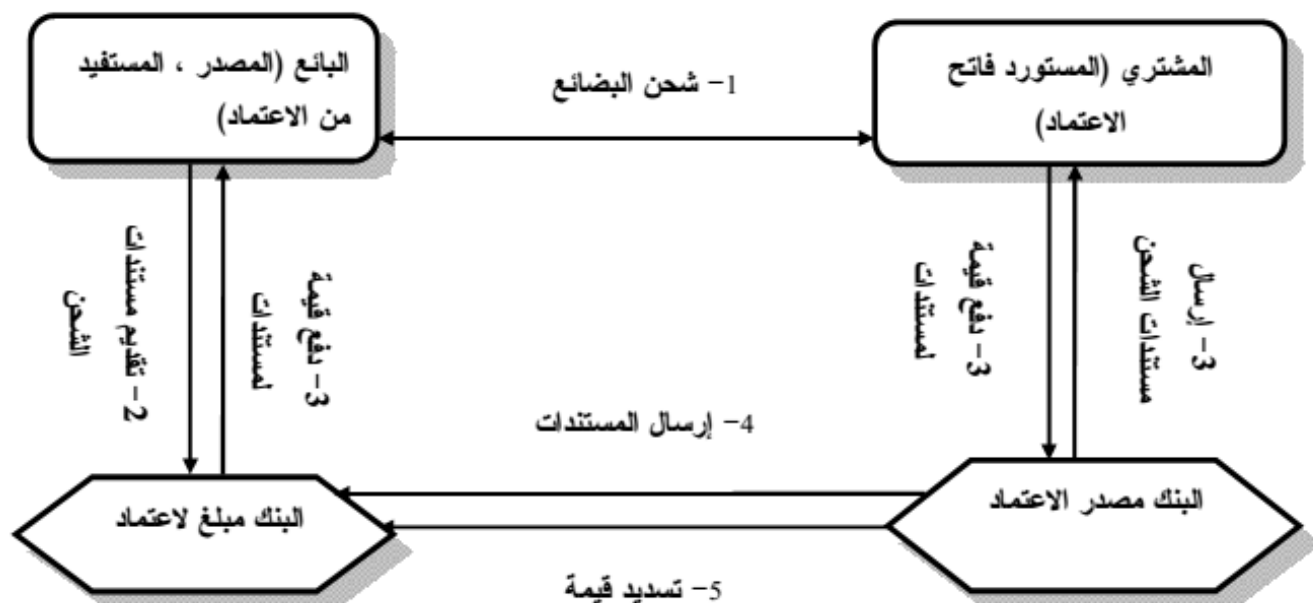
يتم بموجب هذه الصيغة الدفع الفوري للمصدر من طرف أحد البنكين المبلغ أو المصدر للاعتماد وذلك فور تقديمه للمستندات مستوفاة للشروط وهي الطريقة الملائمة بالنسبة للمستفيد أي المصدر، حيث يتحقق الاعتماد المستندي بالدفع الفوري على النحو الآتي ذكره .

بقيام المستفيد بتقديم المستندات التي تشير بالأساس للشحن النهائي للبضاعة محل التعاقد إلى البنك المبلغ أو المعزز للاعتماد، يدفع المعني من أحد هذين الآخرين قيمة المستندات للمستفيد بعد التأكد من موافقتها للشروط بعدها يتعين على البنك محقق الاعتماد إرسال تلك المستندات إلى البنك مصدر الاعتماد الذي يدفع قيمتها للبنك المعني بالتحقيق بحسب ما هو متفق عليه ضمن عقد الاعتماد ، ثم يقوم البنك مصدر الاعتماد وخطوة ثالثة بإرسال المستندات للمستورد الذي يدفع للبنك المحلي قيمة المستندات بحسب

¹ - صلاح الدين حسن السبيسي، مرجع سابق ، ص:118.

ما جاء أيضا ضمن عقد الاعتماد المستندي¹. والشكل الموالي رقم (06) يبين أهم هذه الخطوات بشكل أوضح .

الشكل رقم: (04) تحقيق الاعتماد المستندي عن طريق الدفع الفوري



Source: La chambre de commerce internationale, guide CCI des opération de crédit documentaire pour les RUU 500,p:92

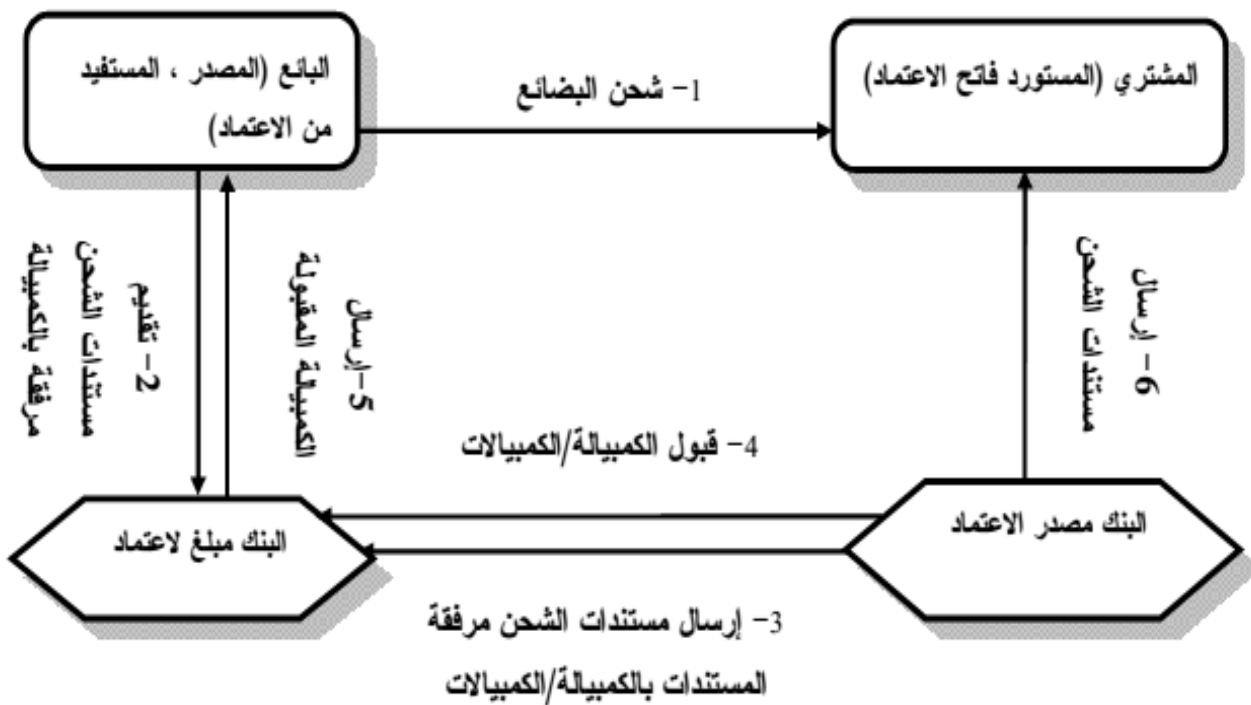
¹ -LASSARY, le crédit documentaire,2005, p:50

ثانيا: الاعتماد المستندي المحقق عن طريق القبول

من خلال هذه الطريقة لا يتم تحقيق الاعتماد المستندي فور تقديم المصدر لمستندات الشحن وإنما بمرور فترة من تاريخ البضاعة تكون مسحوبة إما على المستورد أو مسحوبة على البنك مصدرا لاعتماد، و بالتالي لا تسلم المستندات للمستورد إلا بتوقيع الكميالات التي عادة ما يحدد تاريخ استحقاقها بين الثلاثة و الستة أشهر ابتداء من تاريخ تقديم مستندات الشحن.

وبالتالي وبالتوقيع على الكميالات من المستورد أو أحد البنوك المحققة للاعتماد يتسلم المستورد المستندات ليقوم بالتخليص على البضاعة¹.
والشكل رقم (05) يوضح مراحل تحقيق الاعتماد المستندي عن طريق القبول.

الشكل رقم (05) : تحقيق الاعتماد المستندي عن طريق القبول



Source: La chambre de commerce internationale, guide CCI des opération de crédit documentaire pour les RUU 500,p:92.

¹ - صلاح الدين حسن السبيسي ، القطاع المصرفي و الاقتصاد الوطني، مرجع سابق، ص: 68.

ثالثا: الاعتماد المستندي المحقق عن طريق الدفع الآجل

بالاعتماد على هذه الطريقة يتعهد البنك المحقق للاعتماد بدفع قيمة المستندات المقدمة له من طرف المستفيد في آجال محددة يتم تعيينها ولتكن مثلا أربعة أشهر من تاريخ شحن البضاعة ، على أن تكون المستندات مستوفاة لشروط الاعتماد ومقدمة في الآجال المحددة ومن خلال هذه الطريقة نجد أن المصدر يمنح للمستورد آجالا للدفع.

وتجدر الإشارة أن الفرق بين الطريقة السابقة أي عن طريق القبول وهذه الأخيرة لا تتضمن الكمبيالات المقدمة مع مستندات الشحن، وبالتالي فالمصدر لا يتمتع بأفضلية خصم الكمبيالات قبل تاريخ الاستحقاق¹.

رابعا: الاعتماد المستندي المحقق عن طريق التداول

لقد أشارت القواعد والأعراف الدولية الموحد للإعتمادات المستندية ضمن نصوص موادها على أن عملية التداول بمثابة عملية شراء للمستندات من طرف البنك محقق الاعتماد من المستفيد وبيعها إلى البنك مصدر الاعتماد.

أما في حال تداول المستندات من طرف بنك آخر فلهذا الأخير الحق في الرجوع إلى المستفيد في حالة عدم التزام البنك المصدر للاعتماد أو المعزز بالقيمة التي دفعها هذا البنك للمستفيد².

وتجدر الإشارة إلى أن مجرد فحص المستندات والتأكد من تطابقها مع الشروط مع عدم دفع قيمتها من طرف البنك لا يعتبر تداولاً، أي أن عملية تداول المستندات تقف على عملية شراء المستندات بعد فحصها والتأكد أنها تبدو في ظاهرها مطابقة لشروط الاعتماد المستندي³.

¹ - المادة رقم (02)، الأصول و الأعراف الموحدة للإعتمادات المستندية، منشور رقم 600.

² - أحمد غنيم ، دور الإعتمادات المستندية في عمليات الإستيراد والتصدير، مرجع سابق، ص:285.

³ - المادة رقم (02)، الأصول و الأعراف الموحدة للإعتمادات المستندية، منشور رقم 600.

المطلب الرابع : الأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية (UCP 600) وأهميتها
الفرع الأول : مفهوم الأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية (UCP 600)

مفهوم الأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية : (UCP 600) تعتبر الاعتمادات المستندية من الوسائل الأساسية التي ساعدت على انتشار التجارة وسهلت عمليات التبادل التجاري بين مختلف دول العالم، كونها تتصف بالأمان والإيفاء بالالتزامات المالية وتضفي طابع الطمأنينة على البائع باستلام مستحقته المالية عند تنفيذ الالتزامات. ولقد بدأ الاهتمام بموضوع الاعتمادات المستندية منذ مطلع العشرينيات وعقد عدد من المؤتمرات لغرض وضع القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية، وأدت التطورات الكبيرة في التجارة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية إلى إجراء بعض التعديلات والتغيرات في الأصول والأعراف التي تحكم الاعتمادات المستندية لتغطية متطلبات المرحلة آنذاك.

استمرت التعديلات والتغيرات على الأصول والأعراف التي تحكم الاعتمادات المستندية للفترة ما بين 1947 وحتى عام 1963 عندما تم توقيع اتفاقية مكسيكو في نيسان 1963 المتعلقة بالأعراف والأصول الموحدة للاعتمادات المستندية، كما جرى تعديلات أخرى على الأعراف والأصول الموحدة للاعتمادات خلال عام 1975، إضافة إلى التعديلات التي أجريت خلال عام 1983 والتي صدرت بالنشرة رقم (400)، وعام 1993 بالنشرة (500) وحتى عام 2007 حيث صدرت النشرة (600) ¹.

الفرع الثاني : أهمية ومزايا الأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية (UCP 600)
أولاً : الأهمية :

خلصت إلى أن أهمية الأعراف والأصول الموحدة تنبع مما يلي ²:

- أ- اعتبار هذه الأعراف والأصول الأساس في حل النزاعات والاحتكام إليها فيما يتعلق بالاعتمادات المستندية واعتبار التحكيم في مثل هكذا نزاعات يستند أساساً على النظام القضائي المعتمد لدى غرفة التجارة الدولية.
- ب- تحديد مسؤوليات كل من البنك والمشتري والبائع كل فيما يخصه من التزامات في تنفيذ شروط الاعتماد.
- ج- تحديد المستندات الأساسية للاعتمادات المستندية التي يجب تقديمها وتداولها وقبولها.

¹ - السعيد، سماح، العلاقة التعاقدية بين أطراف الاعتماد المستندي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2007.

² - الظاهر أحد، مشاكل الاعتمادات المستندية الصادرة من وجهة نظر المستوردين الأردنيين، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم السياسية والاجتماعية، المجلد 15، العدد الرابع، 91، 110، 1999.

إن الميزة التي تحققها النشرة 600 يكمن في تحويل الأصول والأعراف الموحدة إلى قواعد تؤدي إلى زيادة درجة الالتزام بها.

ثانيا : المزايا¹:

خلصت إلى أن ميزة النشرة 600 من الأصول والأعراف الموحدة يكمن في:

- أ- سهولة قراءتها وفهمها وتطبيقها.
- ب- وضوحها بحيث تقلل الاجتهادات والتفسيرات عند تطبيق الاعتمادات.
- ج- اتساع انتشار تطبيقها من كافة البنوك بكافة الدول.
- د- عملها لمصلحة كافة الأطراف.
- هـ- تشجيعها لأطراف الاعتمادات باستخدام الضمانات الائتمانية بشكل أوسع.
- و- إعطائها فرصة للبنوك وحثهم على مراجعة مضمون الوثائق والنماذج وتحسينها.
- ز- تخفيضها لحالات الفشل والاحتيال في الاعتمادات المستندية.
- ح- إعادتها لصياغة المواد بحيث ألغت بعض المواد التي لم تعد مطبقة وفسرت بعض المواد الأخرى.

¹ - JAQUES S., 2009, -Uniform Customs and Practice for Documentary Credits 2007 Revision, ICC Publication No. 600 , July

المبحث الثاني : مخاطر التجارة الخارجية

بالرغم من تطور التجارة الخارجية، وتطوير الوسائل التي تضمن تأدية المبادلات التجارية الخارجية على أحسن وجه، تبقى المخاطر مختلفة و متعددة قد تنجم عن عمليات الاستيراد و التصدير¹، فإنها تصادف العديد من العقبات والمشاكل والأخطارو تتباين هذه المخاطر ودرجة خطورتها باختلاف طبيعة العمل الذي تقوم به وقدرة النظام الهيكلي وآلية المشروع على التكيف في مواجهة هذه المشاكل وكنتيجة طبيعية لعمل هذه المشروعات فإن حجم المخاطر التي تتعرض لها تزيد عن درجة وحجم المخاطر التي تتعرض لها في المشروعات التجارية الأخرى.

المطلب الأول : تعريف وطبيعة الخطر

أولاً : تعريف الخطر

يمكن تعريف الخطر على النحو التالي: (الخطر هو احتمال تحقيق خسارة مادية في الثروة أو الدخل نتيجة لوقوع حادث معين مفاجئ)، ومن هذا التعريف نجد أن عناصر الخطر ثلاثة هي الاحتمال وعدم التأكد، الحادث المفاجئ، الخسارة المادية.

ثانياً : طبيعة الأخطار

يمكن تقسيم الأخطار من حيث طبيعتها إلى أخطار اقتصادية وأخطار غير اقتصادية.

1/ الأخطار غير الاقتصادية (أخطار معنوية):

وهذه الأخطار يكون ناتج تحقق مسببات خسارة معنوية بحتة ولا تؤثر بأي حال على النواحي المالية والاقتصادية المتعلقة بهم، وينصب أثرها على الحالة المعنوية والنفسية للشخص الذي يتحمل هذا الخطر.

2/ الأخطار الاقتصادية:

وهذه الأخطار يكون ناتج تحقق مسبباتها خسارة مالية وتظهر هذه الأخطار واضحة بالنسبة لخطر الوفاة المرتبط بفقدان الدخل وخطر الريف المرتبط بفقدان الأصل. والأخطار الاقتصادية هي التي تهتم دائماً بالمستقلين بالنواحي المالية والتجارية، ويمكن تقسيم الأخطار الاقتصادية إلى نوعين²:

¹ - طلعت اسعد عبد الحميد ، الادارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة - مكتبة الشقري ، المدرسة العليا ، 1998 .

² - إبراهيم محمد مهدي، التأمين ورياضياته (الخطر والتأمين)، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 2010م، ص ص 15 - 16.

أ/ الأخطار التجارية (أخطار المضاربة):

وهي الأخطار التي يتسبب في نشأتها ظواهر يخلقها الإنسان بنفسه ولنفسه ، بغرض الأمل في تحقيق مكاسب مالية أو اقتصادية وإن كان لا يعلم بنتائج تحقيقها

مقدماً (ربح أو خسارة) وتشمل هذه الأخطار تلك التي ترتب على جميع الأعمال التجارية والصناعية وأعمال الخدمات التي تنشأ بقصد تحقيق ربح من التعامل فيها وذلك بالإضافة إلى أعمال المقامرة والرهان.

ب/ الأخطار الطبيعية (الأخطار البحتة):

وهي الأخطار التي يتسبب عنها ظواهر طبيعية وظواهر عامة ليس للإنسان دخل في وجودها ولا يمكنه تجنبها، ويزترتب على تحقق الظواهر الطبيعية والعامة هذه خسائر مالية مؤكدة للإنسان ولا ينطوي مثل هذا التحقق على أي فرص للربح بأي حال من الأحوال.

ويعتبر خطر الوفاة والعجز والمرض والشيخوخة والبطالة وأخطار الحروب والإنفجارت والسرقة وأخطار المسؤولية المدنية بأنواعها المختلفة أمثلة عديدة لهذه الأخطار، ويطلق عليها في التجارة الخارجية (القوة القاهرة) ¹.

المطلب الثاني : أنواع المخاطر المتعلقة بالتجارة الخارجية

يمكن تقسيم هذه المخاطر على أساس ثلاث مراحل أساسية في عملية البيع الدولي :

- الطلبية.

- الإرسال.

- مرحلة الاستلام.

عموماً يمكن التحكم في المخاطر ما بين الطلبية و الإرسال، كون البضاعة ما زالت تحت سيطرة المصدر، ولكن بعد إرسالها تخرج من هذه السيطرة أين تنتقل مسؤولية البضاعة من المصدر إلى المستورد، هذا الأخير الذي يتحمل أي خطر يأتي فيما بعد إلا إذا نص العقد التجاري على غير ذلك.

1. أخطار قبل الاستلام:

هو الاتفاق الذي يكون بين المصدر و المستورد و الذي بعقد تجاري يبين بنوده طريقة التمويل، كيفية الاستلام، شروط الدفع... إلخ.

¹ - إبراهيم محمد مهدي ، مرجع سابق، ص 16 - 17.

في هذه المرحلة جل المخاطر تكون على عاتق المصدر كون البضاعة لا تزال تحت مسؤوليته.

1.1. أخطار بين الطلبية و الإرسال: يمكن تمييز نوعين من الأخطار:

- الخطر الاقتصادي أو خطر ارتفاع التكاليف.

- خطر الصنع (خطر الإنتاج).

1.2. أخطار ما بين الإرسال و الاستلام¹:

إلى جانب المخاطر التجارية و السياسية التي ذكرت سابقا، هناك ثلاث مخاطر تؤدي إلى الخسائر الخاصة و أخرى إلى الخسائر المشتركة و أخرى إلى خسائر متميزة .

2. أخطار بعد الاستلام:

هنا تنتقل المخاطر من عاتق المصدر إلى عاتق المستورد، تندرج ضمن هذه المراحل ثلاث أنواع:

2.1. الخطر المتعلق بالمستهلك:

عند استلام البضاعة من طرف المستورد، و التي توزع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق الوسطاء إلى المستهلك النهائي، الذي يمثل المستعمل لهذه السلع، القاعدة العامة تنص على أن كل شخص (طبيعي أو معنوي) تضرر بعد استعماله لسلعة معينة، يمكنه أن يبحث عن المسؤول عنها، إما الصانع أو البائع لها و مطالبته بالتعويض، و على المسؤول أن يخضع للحكم المطبق عليه بتسديد مبلغ أو استبدال البضاعة أو التعويض بأي شكل من الأشكال.

لهذا وجب اختيار المصدر لما يصدره و المستورد لمن يتعامل معه حتى لا يضطر لدفع تكاليف هم في غنى عنها.

2.2. خطر الصرف:

إن خطر الصرف ناجم عن الخسارة الممكنة أن تحدث من جراء التغيرات التي تقع على سعر الصرف للعملات بالنسبة للعملة الأجنبية المرجعية للبنك، حيث أن هذا الأخير له حقوق أو عليه ديون محرة بهذه العملات، في هذا الإطار يجب التمييز بين الوضعية الكلية لسعر الصرف و الذي يعبر عنها بالفرق

¹ - M. Benamar, Technique du commerce international. Edition technique Paris 1996 .

بين الحقوق للعمليات الأجنبية و الديون بالعمليات الأجنبية أو ما يسمى بالرصيد الصافي و وضعية سعر الصرف تمثل تحديد الحقوق الديون لعملة أجنبية .

و منه نستخلص أن خطر الصرف يتحدد في الفرق الموجود ما بين السعر المتفق عليه عند إبرام الصفقة و السعر الذي يصبح بعد التنفيذ، حيث أن هذا السعر محدد بعملة صعبة تخضع لمتغيرات السوق التي تؤثر عليه، و لهذا يقع الخطر على الطرفين بالنسبة:

- للمستورد في حالة زيادة معدل الصرف.

- للمصدر في حالة نقصان معدل الصرف.

يمكن تجنب خطر الصرف بعدة وسائل منها:

- وسائل حماية كأن يكون السعر في الفاتورة المؤقتة غير محددة و غير ثابت.

- متغير إلى غاية موعد الاستلام أو يتم الدفع تدريجيا.

- التأمين ضد خطر الصرف عند GAGEX .

2.3. خطر القرض أو عدم الدفع:

بعد تنفيذ الطلبية (إرسال البضائع أو تنفيذ الصفقة المتعاقد عليها) و تظهر عدم التسوية الجزئية أو النهائية للسعر ، يعود هذا لعدة أسباب فد تكون ¹ :

أ/ أسباب داخلية: خاصة بالمصدرين، حيث يتهاون البائع بعدم المتابعة الجيدة للأعمال، غياب العقد التجاري أو فاتورة غير واضحة... إلخ.

ب/ أسباب خارجية: كعدم توفر العملة الصعبة للمستورد لإكمال التحويل أو الرفض الدفع بسبب النوايا السيئة للمستورد.

يعتبر الدفع آخر مرحلة في السلسلة التجارية، إذ لم يتم فإنه سيخل بالذمة المالية للمصدر، لهذا حسب رأي المؤمنين على القرض نجد أن حوالي 1/4 المؤسسات التي تمت تصفيتها تعود إلى عدم الالتزام في الدفع لزبون أو عدة زبائن.

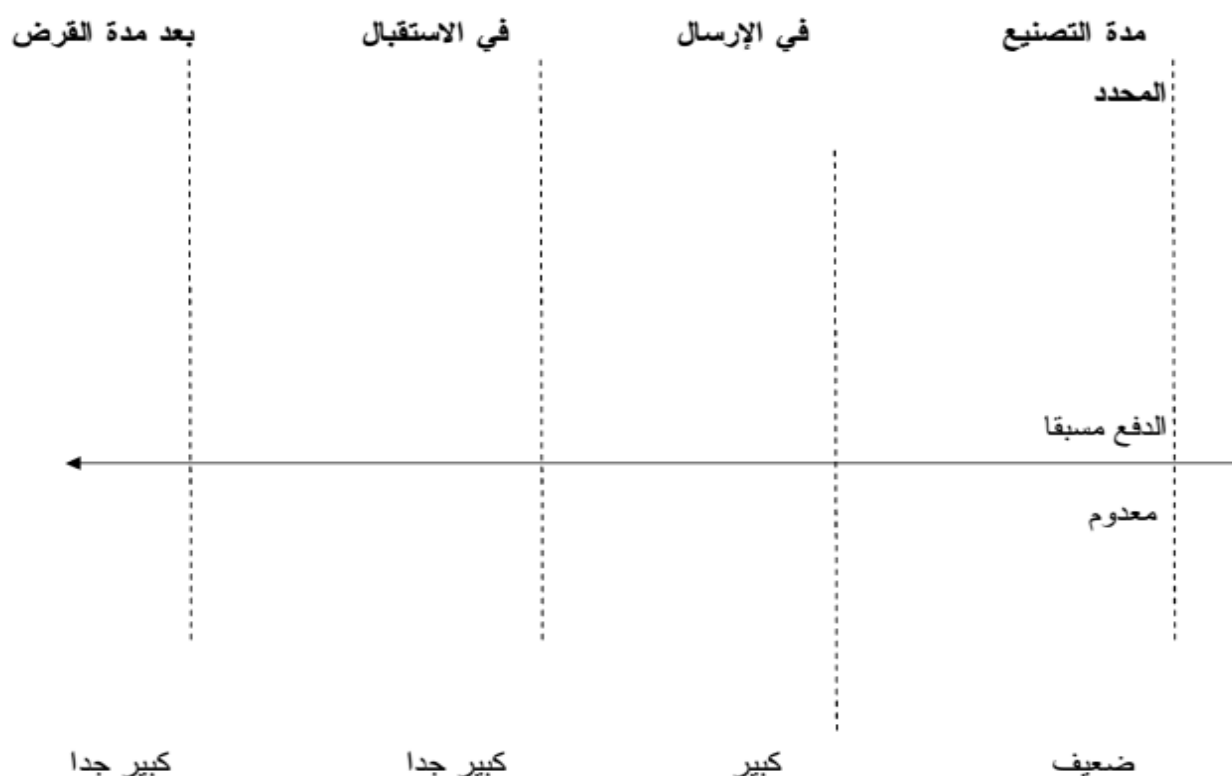
لهذا لا بد أن تدرس العملية من مختلف جوانبها لتجنب هذا الخطر على المصدر و أن يحلل رقم أعمال الزبائن، خصائصهم، وسائل و آجال الدفع المقدمة لهم، و من أهم أسباب الوقوع في هذا الخطر:

¹ - M. Benamar, Technique du commerce international. Edition technique Paris 1996 .

- تركيز البيع: على عدد قليل من الزبائن أو على منطقة جغرافية محددة.

- خصائص المستورد: التي توحى بخطر عدم الدفع

الشكل رقم (06) : شدة خطر عدم الدفع بالموازاة مع موعد الاستحقاق.



.Source :Vincenzo Bona OP-CIT p :385

ويمكن بهذا الخطر أن يظهر على شكلين مثلما هو الحال بالنسبة لخطر الصنع إما أن يكون تجاري أو سياسي كما هو موضح في الشكل التالي:

خاص	عام	
تجاري	سياسي	عدم الالتزام بالدفع من طرف المدين
سياسي	سياسي	حدث سياسي

الجدول رقم(01) : أنواع خطر الدفع.

Source : Exporter, OP-CIT p : 385

3 - خطر استخدام الجزافي للضمانات (خطر الاستعمال المفرط للضمان):

إن خطر الاستعمال المفرط هنا يخص المصدر الذي يقوم بالتزاماته التعاقدية (المستفيد من الضمان)
حقه بالمطالبة بالضمان متحججا بنقص في الخدمة أو في السلعة لان الضمانات البنكية هي ضمانات
لأول طلب و غير رجعية فإن البنك (الضامن) يدفع للمستفيد ثم يتفاوض مع متعامله.
إن حجة المستفيد الباطلة جعلت البنك يخصم مبلغ الضمان من حساب المصدر لصالح المستورد، مما
يؤدي إلى نزاعات تحل على مستوى المحاكم.

3 - 1 - 1 - تغطية المخاطر :

تختلف تغطية المخاطر باختلاف أنواع الصفقات التجارية الخارجية التي تتم بين الأطراف المتعاقدة. ويمكن تقديمها
في النقاط التالية.

3 - 1 - 1 - تغطية مخاطر ارتفاع التكاليف.

يوضع بند في العقد التجاري يهدف إلى قابلية أو إمكانية مراجعة الأسعار من طرف المصدر، حيث
يلجأ المتعاملون الاقتصاديون لتجنب المخاطر ، ووضع هذا النوع من البنود يتطلب اتفاقا متبادلا بين
الطرفين، وفي حالة عدم الاتفاق، فإن المصدر عادة ما يلجأ إلى عملية التأمين، حيث توجد مؤسسات
للتأمين على هذا النوع من المخاطر. ونجد كمثال على ذلك مؤسسة كوفاس الفرنسية coface.

3 - 1 - 2 - تغطية مخاطر الطلب المفاجئ للتسيقات. هذا النوع من المخاطر يغطيها ويتحملها

المصدر ويتم معالجته ضمن خطر ارتفاع التكاليف¹.

3 - 1 - 3 - تغطية مخاطر عدم الدفع. تستعمل تقنيات تمويل خاصة حيث يعالج المصدر عن

طريق التعامل مع المستورد ، تؤمنه من هذا الخطر كالاعتماد المستندي الغير قابل للإلغاء الذي يحميه من
الخطر التجاري.

وتقع المسؤولية على بنك المستورد الذي يتعهد بالدفع تعهدا رجعيا، إما في حالة الخطر السياسي فإن المصدر
لتغطية هذا المخطر يعتمد على تقنية الاعتماد المستندي الغير قابل للإلغاء والمؤكد من طرف بنك المصدر
كما يلجأ المصدر لتغطية هذا الخطر لتقنية الفوترة إذ تعتبر إحدى طرق التمويل المضمونة للصادرات،
حيث يتحصل المصدر على قيمة الصفقة من شركة الفوترة بمجرد تسليم السلعة للمستورد .

¹ - M. Benamar, Technique du commerce international. Edition technique Paris 1996 .

ويتم تحويل الدين المستحق من طرف شركة الفوترة مع تعويض كلي للمصدر، وهذا ما يوفر لهذا الأخير ضمانا كليا على أنه سيحصل على مستحقاته.

3-1-4 - تغطية مخاطر النقل. إن مخاطر النقل ترتبط بأساليب التعاقد؛ لأن التعاقد هو

استعمال عالمي بين المصدر والمستورد. والحل الوحيد لتغطية هذا الخطر هو اللجوء إلى شركات التأمين عن طريق فتح وثيقة التأمين والتي تعرف بـ "بوليصة التأمين".

4 - التغطية عن طريق الهيئات الحكومية :

إن كل الهيئات الخاصة في مجال الصادرات والواردات (مثل شركات التأمين) ، هدفها أن تغطي وفق شروط معينة خطر تقلبات أسعار الصرف ونجد كمثال على تلك المؤسسات مؤسسة كوفاس الفرنسية وصندوق تثبيت أسعار الصرف بالجزائر والذي أنشأ بقرار 90/06 في 30 أكتوبر 1990 والذي يهدف إلى التقليل من تأثيرات اضطرابات وتقلبات سعر الصرف على الاقتصاد الوطني. من خلال ما تقدم نلاحظ أن عملية منح القروض للعملاء؛ الخدمة الأساسية التي تقدمها البنوك والمصدر الأول للربح، ولكن هذا الأخير يكون دائما مهدد، وذلك أن عملية الإقراض تكون محفوفة بعدة مخاطر. حيث تعتبر هذه الأخيرة صميم النشاط البنكي لأن طبيعة نشاطه تشوبه المخاطر. كما أن المخاطر التي يتعرض لها البنك هي نتيجة منحة للقروض؛ وتعامله مع مختلف الأعوان الاقتصاديين. والبنوك تسعى دائما؛ لتجنب حدوث تلك المخاطر، وتحاول بقدر الإمكان التخفيف من وطأها.

المطلب الثالث : دور الاعتمادات المستندية في تقليل مخاطر التجارة الخارجية

يوفر الاعتماد المستندي الكثير من أوجه الحماية إلا أنه مع ذلك لا يوفر ضمان أكيد ونهائي لحماية حقوق ومصالح المستوردين والمصدرين ومن هنا سوف نتعرف على دورها في حماية الحقوق لكل من المستورد والمصدر¹:

أولا بالنسبة للمستورد:

لحماية حقوق المستورد فالاعتماد المستندي يتعين على الأقل وفاء أطراف الاعتماد بالتزاماتهم على الوجه التالي:

✓ قيام المستفيد (المصدر) باحترام شروط العقد المبرم مع المستورد.

✓ قيام المستفيد (المصدر) باحترام شروط الاعتماد المستندي.

¹ - احمد غنيم، دور الاعتمادات المستندية في عمليات الاستيراد والتصدير، ط1، مصر، 2000، ص ص 32 ، 33

✓ دقة وسلامة أداء البنك الفاتح للإعتماد وتنفيذه الحرفي لتعليمات المستورد بشأن فتح الإعتماد، ومناقشته فيما قد يخلق صعوبات في تنفيذ الإعتماد المستندي.

✓ دقة وسلامة أداء البنك الذي عهد إليه إبلاغ الإعتماد المستندي

✓ دقة وسلامة أداء البنك الذي أسند إليه مهمة تلقي المستندات من المستفيد وفحصها والدفع أو القبول أو التداول لهذه المستندات.

لذا فان الحماية الحقيقية لمصالح المستورد مرتبطة بكل ما تقدم من ادوار هذا بالإضافة لادوار أطراف أخرى مثل (شركات النقل، شركات التامين، شركات البريد الدولي، مكاتب أو شركات التفيتش). وبناء على ما سبق فان الإعتماد المستندي ما هو إلا وسيلة لتسوية مدفوعات المستورد على المستوى الدولي ويقتصر دور البنك هنا على التنفيذ الحرفي لتعليمات المستورد وعدم الدفع أو القبول أو التداول إلا مقابل مستندات شحن مطابقة لشروط الإعتماد.

لذلك يجب على المستورد إدراك أن البنوك لا تتعامل إلا في المستندات فقط ولا شأن لها في البضائع أو العقود وما يوضح ذلك بالنسبة للعقود فتقديم مستندات مطابقة لشروط الإعتماد تم يمنع المستفيد من الحصول على قيمة الإعتماد حتى وان كانت البضائع غير مطابقة لها في المستندات، وفيما يخص العقود فالاستقلالية العقود يمكن إبرازها على النحو الآتي:

❖ فسخ التعاقد بالاتفاق بين المصدر والمستورد بعد فتح الإعتماد لا يعنى انتهاء الإعتماد تلقائيا، لذا لا بد أن يتفق جميع أطراف الإعتماد على ذلك.

❖ حصول المستورد على حكم قضائي بفسخ التعاقد بعد فتح الإعتماد لن يمنع المصدر من تنفيذ الإعتماد وصرف قيمته كما لم يمنع البنك فاتح الإعتماد من قبول المستندات والدفع للمستفيد وفق شروط الإعتماد و الخصم من حساب المستورد فاتح الإعتماد

❖ إفلاس المستورد بعد فتح الإعتماد لا يمنع المستفيد من تنفيذ الإعتماد والحصول على قيمته ولا يترتب علي الإفلاس إلغاء الإعتماد تلقائيا.

❖ وفاة المستورد بعد فتح الإعتماد لا يمنع المستفيد من تنفيذ الإعتماد والحصول على قيمته ولا يترتب على وفاة المستورد إلغاء الإعتماد تلقائيا

ثانيا بالنسبة للمصدر¹ :

الاعتماد المستندي يوفر حماية أكثر للمصدر ودرجات اقل للمستورد ويبقى الخطر الرئيسي الذي يواجه المصدر هو عدم قدرته على تنفيذ شروط الاعتماد الذي فتح لصالحه، وذلك من حيث تقديم مستندات الشحن المطلوبة كما نص عليها في شروط فتح الاعتماد في أو قبل الموعد المحدد وان يتم الشحن في أو قبل التاريخ المحدد. فالمصدر عكس المستورد يمتلك مساحة كبيرة يمكنه خلالها إدارة المخاطر إذا التزم بالاتي:

1. مراجعة شروط الاعتماد فور استلامه للتحقق من قدرته على تنفيذ هذه الشروط ومدى مناسبتها له.
2. التأكد من التزام المستورد بالشروط التي تم الاتفاق عليها في العقد المبرم معه وانها أدرجها في الاعتماد المستندي الذي تم فتحه.
3. الإسراع في طلب تعديلات في حال وجود صعوبة في تنفيذ الإلتزام.

لذلك فالاعتماد المستندي بطبيعة الحال يمثل حماية هامة لمصالح المستفيد لكونه غير قابل للإلغاء واستناده على مبدأ هام هو استقلالية العلاقات التي تربط أطراف الاعتماد، وتنخفض المخاطر التي يواجهها المستفيد إذا كان الاعتماد معزز. ويبقى مع ذلك بعض المخاطر التي يواجهها المستفيد في الاعتمادات المستندية وهي:

- ❖ عدم قدرته على تنفيذ الإلتزامات الواردة في الاعتماد بالشكل والتوقيت المتفق عليها ورفض المستورد لإجراء التعديلات التي تمكنه من مواجهة الموقف
- ❖ التقلبات السياسية والاجتماعية والتشريعية في بلد المستورد وذلك في كون الاعتماد غير معزز
- ❖ عدم أداء البنوك المشاركة في الاعتماد المستندي لأدوارها بكفاءة
- ❖ عدم التعامل الجيد والسريع لبعض الشروط التي تدرج أحيانا في الاعتمادات والتي تتسم بالغموض².

وبالرغم من هذا تظل الاعتمادات المستندية من أفضل وسائل الدفع في التجارة الخارجية ويظهر ذلك في النقاط التالية:

- ✓ تؤدي إلى تسهيل الحصول على قيمة البضاعة للمستفيد بمجرد تسليم المستندات للبنك المرسل بعد التأكد من صحتها و مطابقتها لشروط الاعتماد.

¹ - احمد غنيم، مرجع سابق، ص 35-36

² - أحمد غنيم، مرجع سابق، ص 37 - 39.

- ✓ تعفى المصدرين من بذل الجهد في الحصول على المعلومات والبيانات عن المركز المالي لمشتري بضاعته مادام سيحصل على قيمة البضاعة بمجرد تسليم البنك للمستندات المطلوبة.
- ✓ تمنح المستثمر الطمأنينة بأن الثمن الذي دفعه لقاء البضاعة سيكون مقابل مستندات تمكنه من استلام البضاعة المتفق عليها
- ✓ تساعد على تصحيح أو استكمال أي نقص أو خطأ في مستندات الشحن في أقل وقت وذلك عندما يقوم البنك بفحص المستندات عند تسليمها إليه لدفع قيمتها.
- ✓ توزع أعباء استيفاء جميع الإجراءات الحكومية اللازمة بين المصدر والمستورد والمستورد يقوم باستيفاء جميع الإجراءات التي تطلبها جهات الرقابة على الإستيراد في بلده قبل أن يطلب من البنك الذي يتعامل معه فتح الاعتماد، بينما يتولى المصدر جميع الإجراءات اللازمة لتصدير بضاعته بمجرد إخطاره بفتح اعتماد لصالحه¹.

لذلك يعتبر الاعتماد المستندي وسيلة وفاء بالالتزامات المترتبة على عقد البيع إذا التزمت الأطراف الأخرى بالأحكام واللوائح و شروط الاعتماد².

¹ - علي حسن سالم، خطابات الاعتماد المستندية، معهد الإدارة العامة، السعودية ، 1406هـ ، ص ص 13 - 14.

² - جمال يوسف عبد النبي، الاعتمادات المستندية، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر، عمان، الأردن ، ص37.

خلاصة الفصل :

تعتبر التجارة الخارجية بمثابة المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية لارتباطها وتفاعلها مع مختلف القطاعات الأخرى المكونة للهيكل الاقتصادي للدول، ورغم ذلك هي لا تخلو من المخاطر مما يستوجب تدخل البنوك كوسيط وممول لعملية ترقية التجارة الخارجية، ومن أهم هذه البنوك نجد البنوك التجارية، فهذه البنوك تساهم في تطوير التجارة الخارجية عن طريق تقديم مختلف القروض الخاصة بعملية تمويل التجارة الخارجية.

يعد الإعتماد المستندي من أبرز الوسائل لضمان حقوق المتعاملين التجاريين الذين يتعرضون إلى مخاطر التجارة الخارجية نظرا لما يقدمه من ضمانات و خدمات بسبب الذي يفرق بينهما فالمصدر يخشى عدم قيام زبونه بالالتزام خاصة فيما يخص دفع مستحققاته، أما المشتري فيخشى عدم حصوله على الخدمة المطلوبة أي البضاعة و بسبب تخوف كل منهما يلعب البنك الدور الأساسي في تقديم كل الضمانات و التسيير الأفضل لهذه العملية بإتباعه و تطبيقه لجميع القواعد و الأعراف المتعامل بها عالميا.



دراسة حالة بنك الجزائر الفارابي [BEA] وكالة سعيدة

تہید :

إن البنوك أهم المؤسسات التي تساهم وتساعد في تنمية الاقتصاد الوطني وتطويره، ومن خلال ذلك سنسلط الضوء على أفضل تقنية وهي الاعتماد المستندي بما يتمتع من ثقة وضمان، ولما يقدمه من فرص جديدة لتنمية النشاط الاقتصادي خلال تمويله للتجارة الخارجية، وسنعرض في هذا الفصل إلى دراسة بنك الجزائر الخارجي (BEA) وكالة سعيدة ، نبين أهم ما تعرضنا إليه أثناء دراستنا التي قمنا بها، من خلال تحليل إستبيان حول موضوع الدراسة ولذلك سوف نتطرق في إطار هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي :

❖ المبحث الأول : لمحة عن بنك الجزائر الخارجي BEA وكالة سعيدة

❖ المبحث الثاني : الإطار المنهجي للدراسة

❖ المبحث الثالث : نتائج وتحليل الإستبيان

المبحث الأول : لمحة عن بنك الجزائر الخارجى BEA وكالة سعىة

ىعتبر البنك الخارجى الجزائرى من بىن البنوك التجارىة ،وینصب نشاطه على تسهیل العلاقات الإقتصادیة الجزائریة مع باقى دول العالم،ویختص بضمان وتنفید العملیات الإقتصادیة الخاصة بالتجارة الخارجیة وله عدة فروع فى الوطن منها وكالة سعىة التى خصصنا دراستنا حولها.

المطلب الأول : نشأة والهیکل التنظيمى للبنك

1- نشأة بنك الجزائر الخارجى .

أنشأ البنك الخارجى الجزائرى بموجب أمر 67-204 المؤرخ فى 11/10/1967 وتأسس فى أول أكتوبر 1967 والمشهر فى الجریدة الرسمىة للجمهورية الجزائریة الدیمقراطية الشعبیة برقم 82، تحول إلى شركة ذات أسهم بموجب عقد بتاريخ 05/02/1989 وبالسجل التجارى رقم 77/76 بالمقر المركزى للجزائر العاصمة .

أما بالنسبة للبنك الخارجى الجزائرى فرع سعىة فقد فتح فى سنة 1980 بهذا فهو ثالث وآخر بنك تجارى تم تأسيسه تبعا لقرارات تأمیم القطاع البنكى قد تم إنشاؤه على أنقاض خمسة بنوك أجنبیة .

ویقدر رأس مال البنك الخارجى الجزائرى فرع سعىة 760.000.000.00 دج .

2- الهیکل التنظيمى للبنك الخارجى الجزائرى :

یتكون المجلس الإدارى للبنك الخارجى الجزائرى كما یلى :

رئیس المدییر العام :

یشغل رئیس المدییر العام مهمتىن داخل البنك ،الأولى كرئیس مجلس الإدارة والثانیة كمدییر عام حیث أن مهامه مسجلة فى قانون البنك المؤرخ فى 05/02/1989 . یساعد فى مهامه أمین عام وثلاث مدراء عامون مكلفون بتنسیق العمل فیما بینهم ومع رئیس المدییر العام .

الأمانة العامة :

الأمانة العامة للبنك مشكلة من أربع مدیریات مركزیة هی :

1- مدیریة الموارد البشریة والتكوين .

2- مدیریة الإدارة العامة .

3- مفرفة الدراسات القانونفة .

4- المفرفة العامة لنائب المالف والتنمية .

المفرفة العامة للنائب الدولى :

هف مسؤولة على النشاطات الدولفة والمكلفة بتنسق الهفاكل التالف :

1- مفرفة العلاقات الدولفة .

2- مفرفة التجارة الخارجفة .

إن المفرفة العامة لنائب الدولى تنشط تحت سلطتها القطاع الإدارى المكلف بكل الالتزامات الموحدة (بروتوكول، دراسة البرفد ..)

مفرفة نائب الالتزامات : تخص المهام التجارية والالتزامات وهف مكلفة أفضا بالتنسق مع الهفاكل التالف :

1- مفرفة الالتزامات للشركات الكبرى .

2- مفرفة الالتزامات للشركات المتوسطة والصغرى .

3- المفرفة المركزية للشبكة وهف من الإدارة والوكالات .

4- مفرفة النزاعات .

المفرفة العامة لنائب المالف والتنمية :

تتمحور حول مهامفن :

أ/- مهمة التنمية : تعمل من طرف :

- خلفة استراتففة .

- خلفة التنظيم .

- مفرفة الإعلام الآلى .

ب/- مهمة المالف : تعمل من طرف :

- خلفة تسفر المفرزاففة .

- مفرفة الخزافة .

- مديرية الحسابات .

- مديرية الرقابة والتسيير .

ب- مصلحة العمليات الخارجية :

تقوم بفتح الحسابات بالعملة الصعبة والتوظيف وفتح الاعتماد الخ .

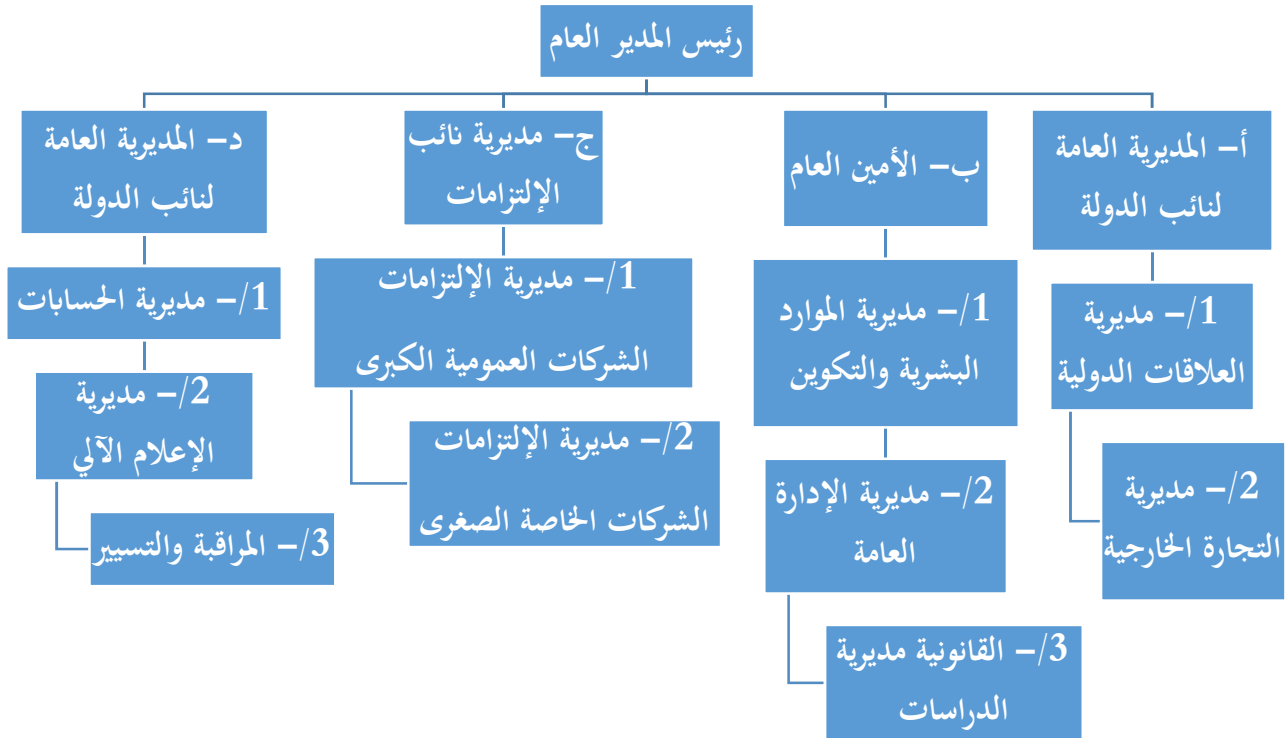
ج/- مصلحة الاستغلال والالتزامات :

تقوم بفتح الحسابات الجارية، دراسة ملفات البنوك، متابعة القرض، مطالبة الضمانات لتغطية القرض، الإحصائيات ... الخ .

الشكل (07) : يوضح الهيكل التنظيمي للبنك .

الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري

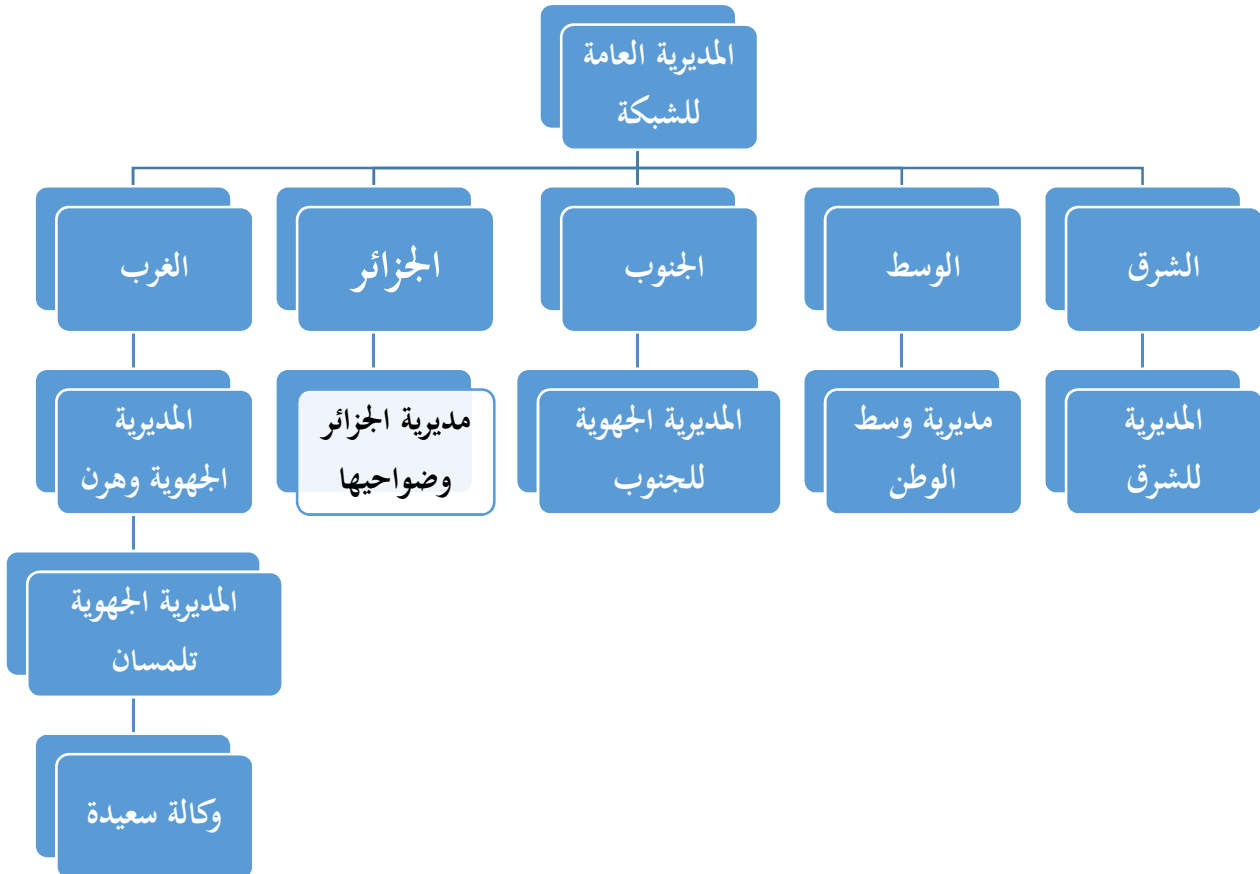
المجلس الإداري



المصدر : من وثائق البنك

الشكل (08) : يوضح هيكل المديرية العامة .

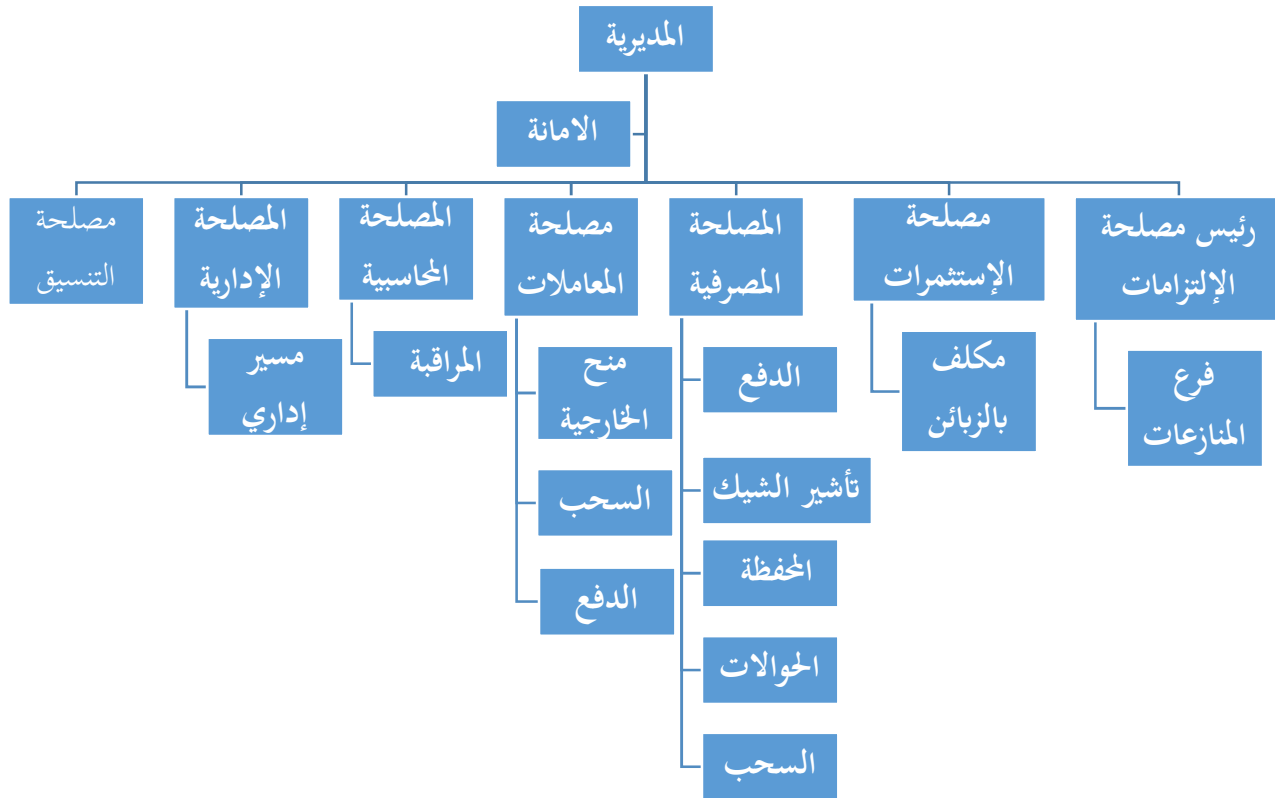
هيكل المديرية العامة



المصدر : من وثائق البنك

الشكل (09) : يوضح نشاطات الهيكل التنظيمي .

نشاطات الهيكل التنظيمي



المصدر : من وثائق البنك

المطلب الثاني : نشاطات البنك الخارجي الجزائري :

يمارس البنك الخارجي الجزائري كل مهامه ونشاطاته : جمع الودائع التجارية ، تمويل عمليات التجارة الخارجية . فهو يمنح القروض للاستيراد من أجل تأمين الدعم المالي لها ومن أهم النشاطات التي يقوم بها البنك :

الحساب البنكي :

كل شخص طبيعي أو معنوي راغب في فتح حساب على مستوى البنك عليه أن يتقدم لهذا الأخير بالوثائق المطلوبة .

لكل حساب رقم خاص وبطاقة خاصة يسجل عليها حركات الإيداع والسحب ، وصاحب الحساب يطلع على رصيده بعد كل عملية حسابية .

عمليات السحب والإيداع تتم هذه العمليات إما مباشرة من قبل الشخص نفسه لحسابه الشخصي أو لفائدة شخص آخر حيث يقوم بتحويل مبلغ مالي معين من حسابه لما يقوم البنك من مفرده، وبعد موافقة صاحب الحساب بعملتي السحب أو الإيداع مثلا: القيام بالسحب من حساب الزبون دوريا، لفائدة شركة الكهرباء والغاز

الحوالة المصرفية :

تفرض هذه العملية وجود طرفين : المحول والمحول إليه والبنك يلعب دور الوسيط حيث يقوم بعملية توصيل المبلغ المالي الذي أودعه المحول على مستوى البنك، عملية التحويل هذه تكون داخل الوطن أو خارجه وأمر التحويل يكون عن طريق البريد العادي أو برقيا .

عندما تكون الحوالة بين شخصين في دولتين مختلفتين فهذا معناه أن هناك تحويل خارجي وعادة يتبعها تحويل في نوع العملية وهذا يعني أن العملية تخضع لقوانين التحويل الخارجي ورقابة البنك المركزي .

الودائع :

يملكها البنك ويتصرف بها مع العلم أنها تبقى ملك للزبون الذي يتحصل على قيمتها عند الطلب وفائدتها السنوية ويمكن تصنيف الودائع إلى نوعين : ودايع عند الطلب، ودايع الآجال .

أ/- ودايع عند الطلب : هذا النوع من الودائع يسلم في موعده فور طلبهم لها : حيث أن البنك يكون مجرد خزانة لأموالهم والحفاظ عليها من الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها .

ب/- وءاءع الآجال : هو نوع من الاءار ىتم ءمءه لءة زمنية على مسءوى البنك ولا ىمكن الموءع سعبه قبل الءارىء المءفق علیه ومن هذا النوع نءكر : (حساب الأموال، خطط الاءار ...) .

الاءار :

ىتم بواسطة العملة الوطنية أو الأعبفة ، ىءصل صاءب الءفر الاءار على فاءة سنوفة ءحسب ءبعا للمبلع الموجود فى الءفر .

المطلب الءالء : أنوع الحساباء والقروض الخاصة بالبنك الجزائرى

أولا : أنوع الحساباء الخاصة بالبنك الجزائرى

- حساب جارى بنكى : ccb (ءءار، مؤسساء عمومفة وخاصة) .
- حساب ءشغفل الشباب : ccbje خاص بأفرء أو المؤسساء الءفن اسءفاءوا من قروض فى اطار ءشغفل الشباب .
- حساب الءفع : حساب خاص بالأشءاص الأءراء .
- حساب ءفر ءوففر : خاص بالاءفاء .
- حساب المسءقبلى : خاص بالأشءاص الءفن لا ءءاوز سنهم 18 سنة .
- حساب العملة الصعبة .

ءانفا : أنوع القروض الممنوحة من طرف البنك الجزائرى :

- القروض الاسءهلاءفة .
- قروض السكن .
- قروض ءشغفل الشباب .
- قروض الإسءءمار .

المبحث الثاني : الإطار المنهجي للدراسة

بغرض تقييم مدى فعالية الإعتماد المستندي ودوره في تقليل مخاطر التجارة الخارجية ، و قصد معرفة مواقف و سلوكات العمال إتجاه البنوك ، قمنا بإجراء إستقصاء لعمال بنك الجزائر الخارجي (BEA) وكالة سعيدة ، وكان الهدف منه دراسة معرفة درجة إستجابة عمال البنك للدور الذي يلعبه الإعتماد المستندي في تقليل مخاطر التجارة الخارجية ، و هذا بغية إستنتاج دور الاعتماد المستندي في تقليل مخاطر التجارة الخارجية في البنك الخارجي الجزائري .

المطلب الأول : مجتمع الدراسة وإختبار العينة

يتكون مجتمع الدراسة من عمال بنك الجزائر الخارجي فرع سعيدة ، حيث تشكلت العينة الدراسة من 60 عامل من مختلف عملاء البنك ، تم إختيارهم بالطريقة العشوائية .ولكن واجهتنا صعوبات جمة في عملية الإستقصاء بسبب عدم مساهمة مسيري بنك الجزائر الخارجي BEA سعيدة في إمساك الإستيبيان وملءه بحجة عمل مكثف يقومون به وليس لديهم الوقت لذلك، لأنه كان هدفنا جمع أكبر عدد ممكن من المجتمع المدروس لأننا نعلم أنه كلما كبر حجم العينة كلما كانت نتائجه مرضية و لها حلول ، إلا أننا بذلنا قصارى جهدنا و إستعملنا معارفنا الشخصية حتى نجمع أكبر عدد ممكن من الإستيبيانات سواء تعلق الأمر بالأفراد اللذين تمت مقابلتهم في الوكالة البنكية أو في أماكن عملهم ، أو عن طريق أشخاص مقربين منهم.

وقد وضع 60 إستبيان لغرض جمع المعلومات وتوزيعها على عمال بنك الجزائر الخارجي (BEA) وكالة سعيدة ، وبعد التأكد من صدق و سلامة الإستيبيان بمساعدة وتوجيه الأستاذ المشرف ، عرضنا الإستيبيان على بعض الأساتذة جامعين على مستوى جامعة سعيدة ، بالإضافة إلى إستشارة بعض المتخصصين في مجال التجارة الدولية على مستوى البنك الخارجي الجزائري (BEA) وكالة سعيدة تم توزيعها على العينة المدروسة، وتم فقد 12 إستبيان لعدم إمكانية إسترجاعه ، وإستبعاد 09 إستبيان فارغة لم يتم إدراجها في الإستيبيانات الخاصة للدراسة ، وبذلك تكون نسبة الإستيبيانات % 65 الخاصة للتحليل أي 39 إستبيان كامل قد تم إعتمادها في تحليل النتائج

المطلب الثاني : أداة الدراسة وأساليب الإحصائية المستخدمة

1- أداة الدراسة :

لقد تم إعداد الإستبيان حول موضوع الإعتماد المستندي ودوره في تقليل مخاطر التجارة الخارجية ، حيث يعتبر هذا الإستبيان كأداة لجمع البيانات و المعلومات المتعلقة بالدراسة ، بالإضافة إلى المعلومات المتحصل عليها من خلال ملاحظة و مقابلة مسيرين وموظفين البنك. ويتكون الإستبيان الدراسة من قسمين رئيسيين وهما:

القسم الأول : ويتمثل بأسئلة تخص السمات الشخصية للفئة المبحوثة وتتمثل في العوامل الديمغرافية وهي:

- الجنس : والهدف منه هو الإطلاع من أن عمال البنك يشمل على الجنسين ، أم انه يركز على جنس دون الآخر.

- العمر : وكان الهدف منه معرفة هل البنك يتعامل مع مختلف فئات الأعمار.

- المؤهل العلمي : وذلك للإطلاع على المستوى العلمي الذي يتمتع به العمال.

- الخبرة : وذلك من اجل معرفة الخبرة التي يتمتع بها العمال في البنك.

القسم الثاني : وهو عبارة عن محاور الدراسة حيث إشملت على 13 عبارة موزعة على ثلاث محاور وهما:

المحور الأول " :العلاقة بين التقيد باللوائح والأعراف الدولية للإعتمادات المستندية (UCP) وتقليل مخاطر التجارة الخارجية (درجة الموافقة على هذه العلاقة بالنسبة للعمال اتجاه البنك) ويتكون هذا المحور من 04 عبارات ، وسنقوم بتوضيح هذه العبارات فيمايلي :

- الإعتماد المستندي من أهم أدوات الدفع في التجارة الخارجية .
- الفهم الصحيح للقواعد والأعراف الدولية الموحدة للإعتمادات المستندية يقلل من مخاطر التجارة الخارجية
- الإلتزام بتطبيق القواعد والأعراف الموحدة للإعتمادات المستندية يساهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية .
- تبسيط القواعد والاجراءات والتدابير الصادرة من البنك المركزي للمصرفيين والمصدرين والمستوردين تساهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية.

المحور الثاني " : وفاء أطراف الإعتماد المستندي لإلتزاماتهم يساهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية (لدى بنك BEA) ويتكون هذا المحور من 05 عبارات ، وسنقوم بتوضيح هذه العبارات فيمايلي :

- تعدد الأطراف في الإعتماد المستندي يتطلب قيام كل طرف بمهامه على الوجه الأكمل.

- زيادة الوعي المصرفي للمتعاملين في التجارة الخارجية والإلمام باستراتيجيات الدول المنافسة والمؤسسية كلها تساهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية.
- تطور البنك من حيث الأدوات المستخدمة وتدريب العاملين وتوسيع شبكات المراسلين يساهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية.
- بتدخل البنك تنتقل مسؤولية الخطورة من المستورد والمصدر الفعليين إلى بنوكهم وهي التي تتحمل المسؤولية والمخاطرة بالنيابة عنهم خلال فترة صلاحية ومدة الإعتماد المستندي.
- تنتهي مسؤولية البنوك المرتبطة في الإعتماد المستندي بانتهاء فترة صلاحية الإعتماد أو بعد تاريخ تسليم (المستورد) مستندات الشحن الأصلية وسداد قيمة الإعتماد.

المحور الثالث : العلاقة بين الدقة في تحديد المستندات المطلوبة وفحصها ومخاطر التجارة الخارجية، ويكون هذا المحور من 04 عبارات ، وسنقوم بتوضيح هذه العبارة فيمايلي :

- الإختيار الصحيح للمستندات في الإعتماد المستندي يقلل من مخاطر اختلاف البضائع.
- مبدأ التعامل بالمستندات وحدها (المطابقة الظاهرية) أوعدم التعامل مع البضائع يقدم في أهلية المستندات بالإيفاء.
- شهادة الفحص وادراجها ضمن المستندات المطلوبة يمكن أن تحل مشكلة عدم تطابق المستندات مع البضائع.
- في نظرك أنماط العقود في الإعتمادات المستندية (أساسها الثقة وليس العلائق القانونية) قد يؤثر في مخاطر الإعتماد ومقدرتها على الوفاء.

وقد تم إستخدام مقياس ليكارات الخماسي لقياس إجابات المبحوثين لفقرات الإستبيات ، ويعتبر هذا المقياس أكثر شيوعا حيث يطلب فيه من المبحوث أن يحدد درجة موافقته أو عدم موافقته على الخيارات محددة ، وهذا المقياس مكون من خمسة خيارات متدرجة يشير المبحوث إلى إختيار واحد منها على النحو التالي:

الجدول رقم (02) : درجة مقياس سلم ليكارت

الإستجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	01	02	03	04	05

وحتى نتمكن من قياس الإتجاهات فإننا نقوم بإعطاء نقاط أو درجات إلى هذه الإختبارات تندرج من 1 إلى 5 بحيث تعطي الدرجة 5 إلى الإجابة موافق بشدة في حالة العبارات المواتية للإتجاه الموضوع الدراسة ، وتعطى الدرجة 1 إلى إجابة لا أوافق على الإطلاق في حالة العبارات المواتية كذلك .¹

2- الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث :

بعد جمع الإستبيان الموزعة قمنا بتفريغها و تحليلها من خلال البرنامج الإحصائي المعروف بإسم Statistical Package For Social Science (SPSS) الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية الذي يستعمل بكثرة في إجراء التحليلات الإحصائية بكافة أشكالها كالأحصاءات الوصفية والإرتباط والانحدار مما يساعد في فهم و تحليل المعلومات اللازمة لأجل إتخاذ القرارات الرشيدة.

وقد تم إستخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- النسب المئوية و التكررات و الإنحرافات المعيارية و المتوسط الحسابي :ويستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغيرما ويفيدنا في وصف عينة الدراسة.
- ألفا كرونباخ Alpha Cronbach's لمعرفة ثبات فقرات الإستبيان .
- معامل الإرتباط Pirson لقياس درجة الإرتباط بين المحاور.
- الإشار Sign Test لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الإستجابة قد وصلت لدرجة الحياد أم لا
- إختبار ONE_WAY ANOVA

المطلب الثالث : صدق وثبات الإستبيان

أولا : صدق الإستبيان

نقصد بصدق الإستبيان بأن نقيس أسئلة إستبيان ما ، فبعد صياغة الإستبيان بمساعدة وتوجيه الأستاذ المشرف ، عرضنا الإستبيان لدراسة مدى دقة صياغة العبارات ودرجة ملاءمتها لأهداف الدراسة . وفي ضوء التعديلات المقترحة ، تم إعادة النظر في بعض العبارات من الحذف وتعديل إلى أن خرج الإستبيان في صورته النهائية للتوزيع كما هو موجود في الملاحق رقم (1) .

¹ محفوظ جودة ، التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام spss ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2008 ، ص 23.

ثانيا : ثبات الإستبيان

يقصد بثبات الإستبيان أن يعطي نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف و الشروط ، أو بعبارة أخرى أن ثبات الإستبيان يعني الإستقرار في النتائج وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وقد تم التحقيق من ثبات الإستبيان الموجه للدراسة من خلال طريقة معامل ألفا كر ونباخ وذلك كمايلي:

• معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient

أستخدمت طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبيان ، وكانت النتيجة كما هي مبينة في الجدول التالي :

الجدول رقم (03): يوضح نتيجة إختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبيان ومعامل صدق الإستبيان.

الرقم	المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	معامل صدق
TOTAL	جميع عبارات الإستبيان	13	0.79	0.88

واضح من النتائج الموضحة في الجدول أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة وكانت قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع العبارات الإستبيان 0.79 ، وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع ، ويكون الإستبيان في صورته النهائية كما هو الملحق رقم (1) قابل للتوزيع.

وبذلك نكون قد تأكدنا من صدق وثبات الإستبيان الموجه للدراسة ، مما يجعلنا على ثقة تامة بصحة الإستبيان و صلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة وإختبار فرضياتها.

المبحث الثالث : نتائج وتحليل الاستبيان

المطلب الأول : الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص و السمات الشخصية

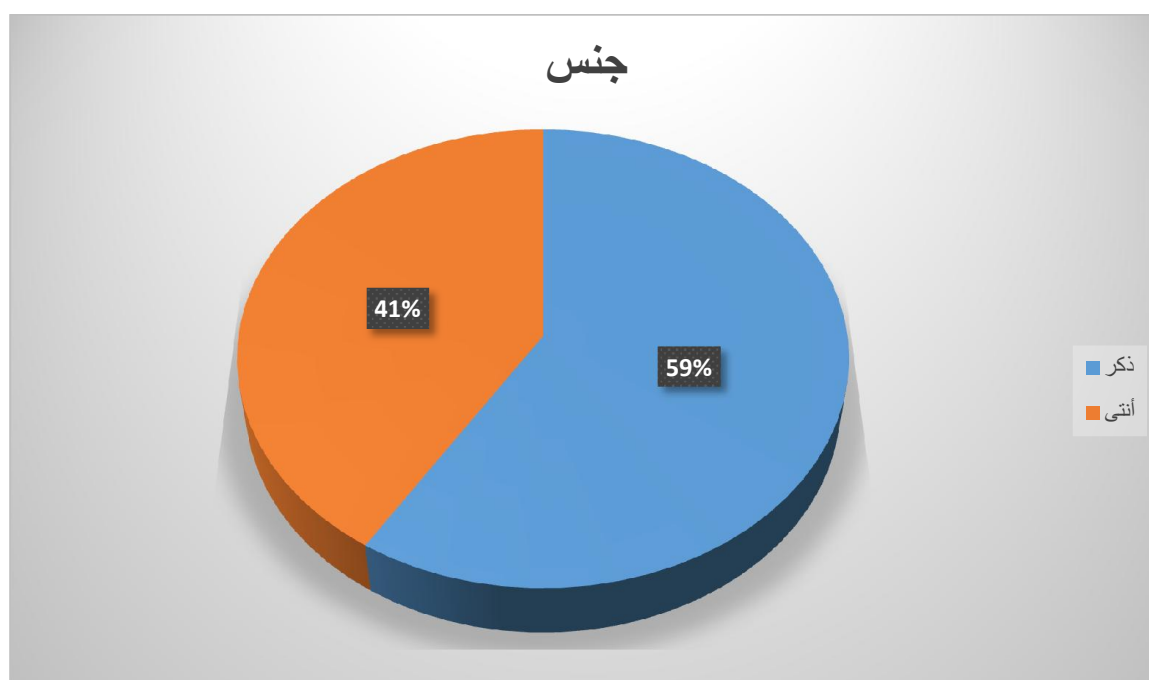
- توزيع أفراد العينة حسب الجنس

جدول رقم (04) : يوضح توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الرقم	الجنس	التكرار	النسبة المئوية
01	ذكر	23	59 %
02	أنثى	16	41 %
	المجموع	39	100%

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات spss

الشكل رقم (10) : مخطط دائرة نسبية يوضح جنس أفراد العينة



يوضح الجدول أعلاه إختلاف النسبة المئوية بين تنوع الجنس للفئة المبحوثة ، وكانت أعلى نسبة هي من العمال المستجوبين هي من فئة الذكور بنسبة 59 % في المرتبة الأولى ، وجاءت نسبة الإناث في المرتبة الثانية بنسبة 41 % .

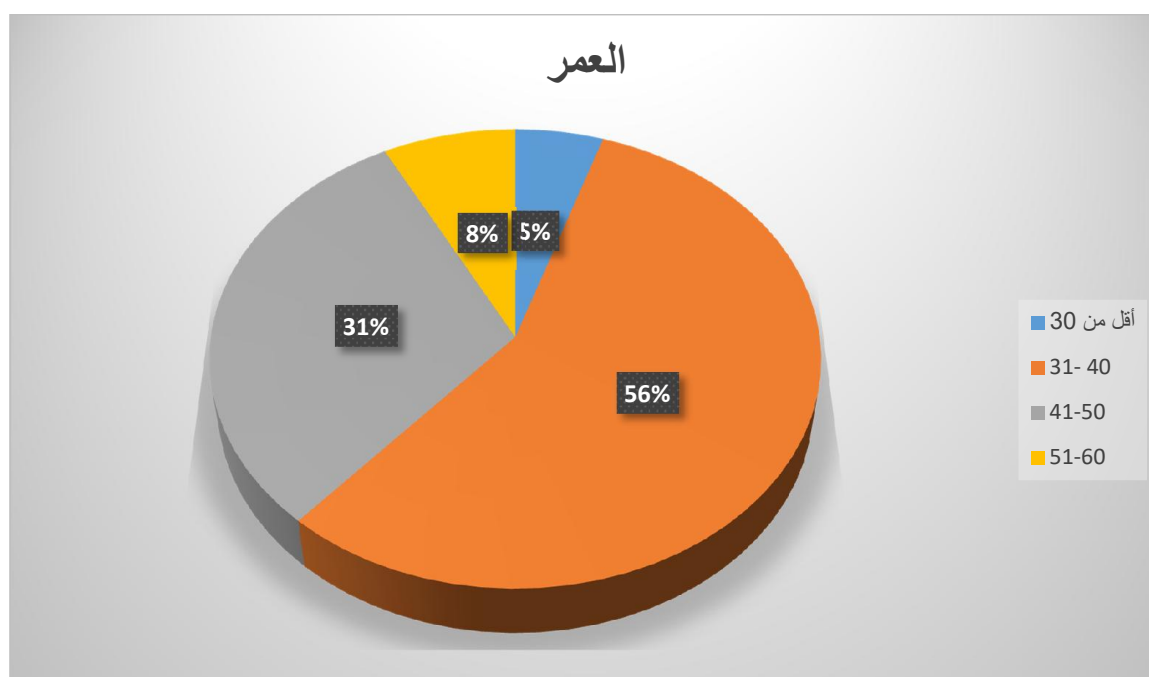
• توزيع أفراد العينة حسب العمر

جدول رقم (05) : يوضح توزيع أفراد العينة حسب العمر

الرقم	العمر	التكرار	النسبة المئوية
01	أقل من 30 سنة	02	05.1
02	من 31 إلى 40 سنة	22	56.4
03	من 41 إلى 50 سنة	12	30.8
04	من 51 إلى 60 سنة	03	07.7
05	أكثر من 60 سنة	00	00
	المجموع	39	100%

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات spss

الشكل رقم (11) : مخطط دائرة نسببة يوضح توزيع لأفراد العينة حسب العمر



يوضح الجدول أعلاه إختلاف النسب المئوية بين الأعمار للفئة المبحوثة .وبناء على الجدول والمدرج أعلاه نلاحظ أن الفئة الأكثر من عمال البنك هي فئة من 31-40 سنة بنسبة 56.4 بالمئة ،فيما الفئة الثانية هي من 41 إلى 50 سنة بنسبة 30.8 % أما بقية الفئات 07.7 % من 51-60 و 05.1 % لفئة أقل من 30 سنة .

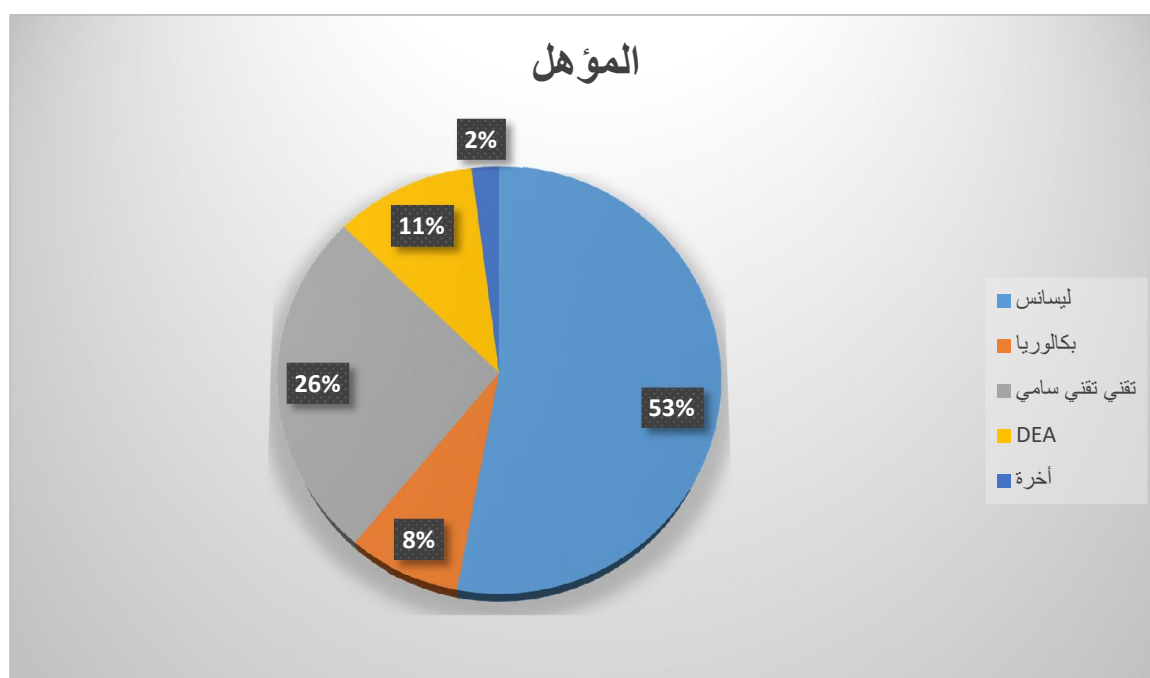
• توزيع أفراد العينة حسب المستوى

جدول رقم (06) : يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل

الرقم	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
01	بكالوريا	03	07.7%
02	ليسانس	20	51.3%
03	تقني / تقني سامي	10	25.6%
04	DEA	04	10.3%
05	ماستر	00	00
06	ماجستير / دكتوراه	00	00
07	أخرى	02	5.1%
	المجموع	39	100%

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات spss

الشكل رقم (12) : مخطط دائرة نسبية يوضح لأفراد العينة حسب المؤهل



من خلال الجدول و الدائرة النسبية أعلاه نلاحظ أن نسبة 51.3 % من المستقصين ذوي تكوين جامعي ليسانس ، ، أما نسبة المستقصين ذوي التقني والتقني سامي فقدرت ب 25.6 % ، ونسبة العمال ذوي

دراسات DEA فتقدر ب 10.3 % ، معنى ذلك أن حوالي 87.2 % من العمال المستقسين يتراوح مستواهم بين التكوين العالي و والتقني سامي وهي نسبة مهمة وفي صالح البنك BEA من أجل تثقيفهم على الخدمات المصرفية المتقدمة ، وفي المراتب الأخيرة نجد ذوي المستوى البكالوريا والمؤهلات الأخرى بنسبة 07.7 % ، و 05.1 % على التوالي .

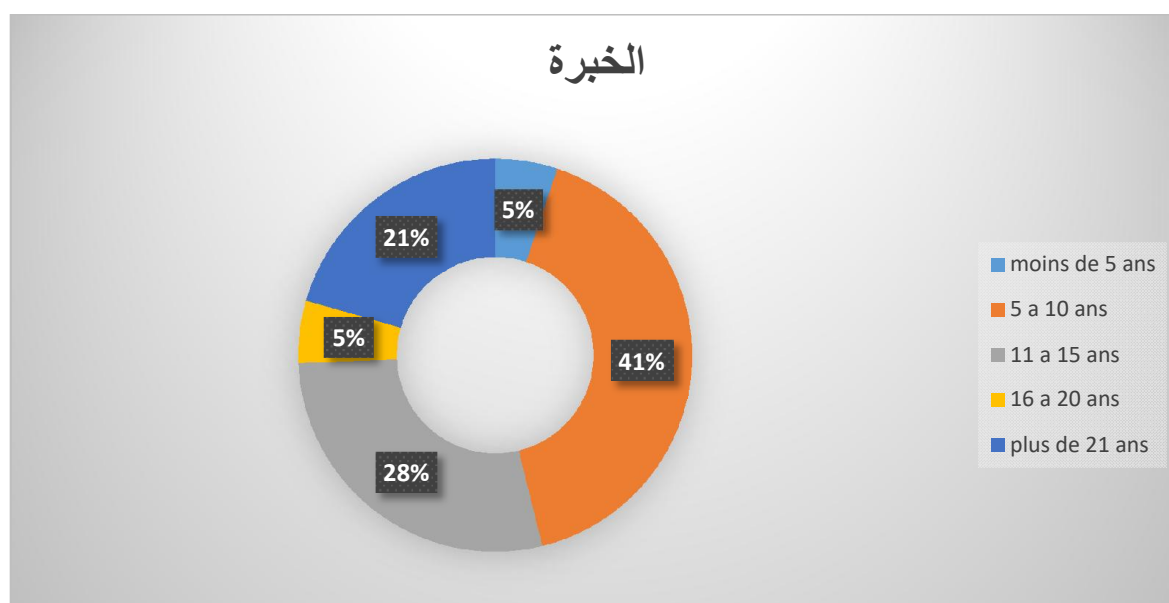
• توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

جدول رقم (07) : يوضح توزيع أفراد العينة حسب الخبرة

الرقم	الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
01	5 سنوات فأقل	02	5.1%
02	5 – 10 سنوات	16	41%
03	11 – 15 سنة	11	28.2%
04	16 – 20 سنة	02	5.1%
05	21 سنة فأكثر	08	20.5%
	المجموع	39	100%

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات spss

الشكل رقم (13) : يوضح مخطط دائرة نسبية لأفراد العينة حسب الخبرة



من خلال الجدول والدائرة النسبية أعلاه نلاحظ أن سنوات الخبرة من 5-10 سنوات تحتل أعلى نسبة بـ 41 % أما نسبة المستقصين ذوي الخبرة من 11-15 فقدرت بـ 28.2 %، ونسبة العمال ذوي الخبرة أكثر من 21 سنة فتقدر بـ 20.5 %، معنى ذلك أن حوالي 89.7 % من العمال المستقصين تتراوح خبرتهم بين 5 و 21 سنة وهي نسبة مهمة وفي صالح البنك BEA من أجل اكتساب خبرات أكثر ، وفي المراتب الأخيرة نجد ذوي الخبرة اقل من 05 سنوات وبين 16-20 سنة ي بنسبة 5.1% و 05.1 % على التوالي .

المطلب الثاني : قياس وتحليل معامل الارتباط بيرسون لمحاور الدراسة

قياس إرتباطات المحاور

جدول رقم (08) : معامل الارتباط بيرسون بين محاور الدراسة

Corrélations

		المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث
المحور الأول : " العلاقة بين التقيد باللوائح والأعراف الدولية " وتقليل مخاطر التجارة الخارجية (UCP) للإعتمادات المستندية .	Corrélation de Pearson	1	,609**	,431**
	Sig. (bilatérale)		,000	,006
	N	39	39	39
المحور الثاني : " وفاء أطراف الإعتماد المستندي لالتزامهم يسهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية .	Corrélation de Pearson	,609**	1	,479**
	Sig. (bilatérale)	,000		,002
	N	39	39	39
المحور الثالث : " العلاقة بين الدقة في تحديد المستندات المطلوبة وفحصها ومخاطر التجارة الخارجية .	Corrélation de Pearson	,431**	,479**	1
	Sig. (bilatérale)	,006	,002	
	N	39	39	39

** . La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات SPSS

العلاقة بين المحور 1 و 2 :

H0 : لا توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المحور الأول " :العلاقة بين التقيد باللوائح والأعراف الدولية للإ اعتمادات المستندية (UCP) وتقليل مخاطر التجارة الخارجية و المحور الثاني " : وفاء أطراف الإ اعتماد المستندي للإ التزاماتهم يساهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية (لدى بنك BEA) .

H1 : توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المحور الأول " :العلاقة بين التقيد باللوائح والأعراف الدولية للإ اعتمادات المستندية (UCP) وتقليل مخاطر التجارة الخارجية (درجة الموافقة على هذه العلاقة بالنسبة للعمال اتجاه البنك) و المحور الثاني " : وفاء أطراف الإ اعتماد المستندي للإ التزاماتهم يساهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية (لدى بنك BEA) .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ علاقة إرتباط 60 % بين المحور الأول والثاني ولدينا $\text{sig} = 0.000$ يعني نرفض الفرضية **H0** ونقبل **H1** .

العلاقة بين المحور 1 و 3 :

H0 : لا توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المحور الأول " :العلاقة بين التقيد باللوائح والأعراف الدولية للإ اعتمادات المستندية (UCP) وتقليل مخاطر التجارة الخارجية (درجة الموافقة على هذه العلاقة بالنسبة للعمال اتجاه البنك) و المحور الثالث " : العلاقة بين الدقة في تحديد المستندات المطلوبة وفحصها ومخاطر التجارة الخارجية .

H1 : توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المحور الأول " :العلاقة بين التقيد باللوائح والأعراف الدولية للإ اعتمادات المستندية (UCP) وتقليل مخاطر التجارة الخارجية (درجة الموافقة على هذه العلاقة بالنسبة للعمال اتجاه البنك) و المحور الثالث " : العلاقة بين الدقة في تحديد المستندات المطلوبة وفحصها ومخاطر التجارة الخارجية .

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ علاقة إرتباط 40 % بين المحور الأول والثالث ولدينا $\text{sig} = 0.005$ يعني نرفض الفرضية **H0** ونقبل **H1** .

العلاقة بين المحور 2 و 3 :

H0 : لا توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المحور الثاني " : وفاء أطراف الإعتماد المستندي لإلتزاماتهم يساهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية (لدى بنك BEA). والمحور الثالث " : العلاقة بين الدقة في تحديد المستندات المطلوبة وفحصها ومخاطر التجارة الخارجية .

H1 : توجد علاقة ذات دالة إحصائية بين المحور الثاني " : وفاء أطراف الإعتماد المستندي لإلتزاماتهم يساهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية (لدى بنك BEA). والمحور الثالث " : العلاقة بين الدقة في تحديد المستندات المطلوبة وفحصها ومخاطر التجارة الخارجية .

من خلال الجدول نلاحظ علاقة ارتباط 47 % بين المحور الثاني والثالث ولدينا $\text{sig} = 0.002$ يعني نرفض الفرضية **H0** ونقبل **H1** .

المطلب الثالث : تحليل وتفسير محاور الدراسة

"المحور الأول " : العلاقة بين التقيد باللوائح والأعراف الدولية للإعتمادات المستندية (UCP) وتقليل مخاطر التجارة الخارجية .

جدول رقم(09) : يوضح إجابة المستجوبين على العبارات 1 - 2 - 3 - 4 المتعلقة بالمحور الأول .

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الفرضية الأولى
			العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	
			%	%	%	%	%	
موافق بشدة	0.61	4.31	15	21	03	0	0	يعتبر الاعتماد المستندي من أهم أدوات الدفع في التجارة الخارجية
			38.5	53.8	7.7	0	0	
موافق	0.65	4.13	10	25	3	1	0	الفهم الصحيح للقواعد والأعراف الدولية الموحدة للإعتمادات المستندية يقلل من مخاطر التجارة الخارجية
			25.6	64.1	2.7	2.6	0	
موافق	0.58	3.77	2	27	9	1	0	الالتزام بتطبيق القواعد والأعراف الموحدة للإعتمادات المستندية يساهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية
			05.1	69.2	23.1	2.6	0	
موافق	0.89	3.67	5	21	9	3	1	تبسيط القواعد والإجراءات والتدابير الصادرة من البنك المركزي للمصرفيين والمصدرين والمستوردين تساهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية
			12.8	53.8	23.1	7.7	2.7	
موافق	0.47	3.96						الاتجاه العام للمحور

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا :

✓ في العبارة رقم (01) : نلاحظ 21 و 15 فرد من أفراد العينة من أصل 39 صرحوا بدرجة موافق، موافق بشدة على التوالي بأن البنك يعتبر الإعتماد المستندي من أهم أدوات الدفع في التجارة الخارجية وهذا ما يؤكد متوسط الحسابي للمستقصين 04.31 وهو في اتجاه موافق بشدة .

✓ في العبارة رقم (02) : نلاحظ 25 و 10 فرد من أفراد العينة من أصل 39 صرحوا بدرجة موافق وموافق بشدة على التوالي بأن الفهم الصحيح للقواعد والأعراف الدولية الموحدة للإعتمادات المستندية يقلل من مخاطر التجارة الخارجية وهذا ما يؤكد المتوسط الحسابي للمستقصين 04.13 وهو في اتجاه موافق .

✓ في العبارة رقم (03) : نلاحظ 09 و 27 و 02 فرد من أفراد العينة من أصل 39 ، صرحوا بدرجة محايد ، موافق، موافق بشدة على التوالي ، بأن الالتزام بتطبيق القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية يساهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية وهذا ما يؤكد المتوسط الحسابي للمستقصين 03.77 وهو في اتجاه موافق .

✓ في العبارة رقم (04) : نلاحظ 09، 21، 05 فرد من أفراد العينة من أصل 39 صرحوا بدرجة محايد ، موافق، موافق بشدة على التوالي بأن تبسيط القواعد والإجراءات والتدابير الصادرة من البنك المركزي للمصرفيين والمستوردين تساهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية وهذا ما يؤكد المتوسط الحسابي للمستقصين 03.67 وهو في اتجاه موافق .

ومن خلال نتائج مجمل المحور الأول " العلاقة بين التقيد باللوائح والأعراف الدولية للإعتمادات المستندية (UCP) وتقليل مخاطر التجارة الخارجية : نلاحظ أن المتوسط الحسابي للمستقصين بلغ 3.96 و هو في اتجاه موافق مما يؤكد العلاقة بين التقيد باللوائح والأعراف الدولية للإعتمادات المستندية (UCP) وتقليل مخاطر التجارة الخارجية

المحور الثاني " : وفاء أطراف الإعتماد المستندي لالتزامهم يسهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية .

جدول رقم (10) : يوضح إجابة المستجوبين على العبارات 1 - 2 - 3 - 4 - 5 المتعلقة بالمحور الثاني .

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الفرضية الثانية
			العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	
			%	%	%	%	%	
موافق	0.64	3.90	6	23	10	0	0	تعدد الأطراف في الاعتماد المستندي يتطلب قيام كل طرف بمهامه على الوجه الأكمل
			15.4	59	25.6	0	0	
موافق	0.61	3.79	3	26	9	1	0	زيادة الوعي المصرفي للمتعاملين في التجارة الخارجية والإلمام باستراتيجيات الدول المنافسة والمؤسسية كلها تساهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية
			07.7	66.7	23.1	2.6	0	
موافق	0.78	3.74	4	25	6	4	0	تطور البنوك من حيث الأدوات المستخدمة وتدريب العاملين وتوسيع شبكات المراسلين يساهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية
			10.3	64.1	15.4	10.3	0	
موافق	0.82	3.54	3	20	11	5	0	بتدخل البنوك تنتقل مسؤولية الخطورة من المستورد والمصدر الفعليين إلى بنوكهم وهي التي تتحمل المسؤولية والمخاطرة بالنيابة عنهم خلال فترة صلاحية ومدة الاعتماد المستندي
			57.7	51.3	28.2	12.8	0	
موافق	0.69	3.79	5	22	11	1	0	تنتهي مسؤولية البنوك المرتبطة في الاعتماد المستندي بانتهاء فترة صلاحية الاعتماد أو بعد تاريخ تسليم (المستورد) مستندات الشحن الأصلية وسداد قيمة الاعتماد
			12.8	56.4	28.2	2.6	0	
موافق	0.50	3.75						الاتجاه العام للمحور

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا :

✓ في العبارة رقم (01) : نلاحظ 10، 23، 06 فرد من أفراد العينة من أصل 39 صرحوا بدرجة محايد، موافق ، موافق بشدة على التوالي بأن تعدد الأطراف في الإعتماد المستندي يتطلب كل طرف بمهامه على الوجه الأكمل وهذا ما يؤكد المتوسط الحسابي للمستقصين 03.90 وهو في اتجاه موافق .

✓ في العبارة رقم (02) : نلاحظ 09 ، 26 ، 03 فرد من أفراد العينة من أصل 39 صرحوا بدرجة محايد، موافق ، موافق بشدة على التوالي بأن زيادة الوعي المصرفي للمتعاملين في التجارة الخارجية والإلمام باستراتيجيات الدول المنافسة والمؤسسية كلها تساهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية وهذا ما يؤكد المتوسط الحسابي للمستقصين 03.79 وهو في اتجاه موافق .

✓ في العبارة رقم (03) : نلاحظ 06، 25، 04 فرد من أفراد العينة من أصل 39 صرحوا بدرجة محايد، موافق ، موافق بشدة على التوالي بأن تطور البنوك من حيث الأدوات المستخدمة وتدريب العاملين وتوسيع شبكات المراسلين يساهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية وهذا ما يؤكد المتوسط الحسابي للمستقصين 03.74 وهو في اتجاه موافق .

✓ في العبارة رقم (04) : نلاحظ 11، 20، 03 فرد من أفراد العينة من أصل 39 صرحوا بدرجة محايد، موافق ، موافق بشدة على التوالي بأن بتدخل البنوك تنتقل مسؤولية الخطورة من المستورد والمصدر الفعليين إلى بنوكهم وهي التي تتحمل المسؤولية والمخاطرة بالنيابة عنهم خلال فترة صلاحية ومدة الإعتماد المستندي وهذا ما يؤكد المتوسط الحسابي للمستقصين 03.54 وهو في اتجاه موافق .

✓ في العبارة رقم (05) : نلاحظ 11، 22، 05 فرد من أفراد العينة من أصل 39 صرحوا بدرجة محايد، موافق ، موافق بشدة على التوالي بأنه تنتهي مسؤولية البنوك المرتبطة في الإعتماد المستندي بانتهاء فترة صلاحية الاعتماد أو بعد تاريخ تسليم (المستورد) لمستندات الشحن الأصلية وسداد قيمة الإعتماد وهذا ما يتأكد من خلال المتوسط الحسابي للمستقصين 03.79 وهو في اتجاه موافق .

ومن خلال نتائج مجمل المحور الثاني " وفاء أطراف الإعتماد المستندي لالتزامهم يساهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية : نلاحظ أن المتوسط الحسابي للمستقصين بلغ 3.75 % وهو في اتجاه موافق مما يؤكد وفاء أطراف الإعتماد المستندي لالتزامهم يساهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية .

"المحور الثالث" : العلاقة بين الدقة في تحديد المستندات المطلوبة وفحصها ومخاطر التجارة الخارجية .

جدول رقم(11) : يوضح إجابة المستجوبين على العبارات 1 - 2 - 3 - 4 المتعلقة بالمحور الثالث .

الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الفرضية الثالثة
			العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	
			%	%	%	%	%	
موافق	0.81	3.64	4	21	10	4	0	يعتبر الاعتماد المستندي من أهم أدوات الدفع في التجارة الخارجية
			10.3	53.8	25.6	10.3	0	
موافق	0.67	3.41	1	17	18	3	0	الفهم الصحيح للقواعد والأعراف الدولية الموحدة للاعتمادات المستندية يقلل من مخاطر التجارة الخارجية
			2.6	43.6	46.2	7.7	0	
موافق	0.74	3.62	4	18	15	2	0	الالتزام بتطبيق القواعد والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية يساهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية
			10.3	46.2	38.5	5.1	0	
محايد	0.74	3.38	2	15	18	4	0	تبسيط القواعد والإجراءات والتدابير الصادرة من البنك المركزي للمصرفيين والمصدرين والمستوردين تساهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية
			5.1	38.5	46.2	10.3	0	
موافق	0.41	3.51						الإتجاه العام للمحور

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا :

✓ في العبارة رقم (01) : نلاحظ 10، 21، 04 فرد من أفراد العينة من أصل 39 صرحوا بدرجة محيد، موافق، موافق بشدة على التوالي بأن الاختيار الصحيح للمستندات في الإعتماد المستندي يقلل من مخاطر اختلاف البضائع وهذا ما يتأكد من خلال المتوسط الحسابي للمستقصين 03.64 وهو في اتجاه موافق .

✓ في العبارة رقم (02) : نلاحظ 18، 17، 01 فرد من أفراد العينة من أصل 39 صرحوا بدرجة محايد، موافق، موافق بشدة على التوالي بأن مبدأ التعامل بالمستندات وحدها (المطابقة الظاهرية) أو عدم التعامل مع البضائع يقدح في أهلية المستندات مع البضائع وهذا ما يؤكد المتوسط الحسابي للمستقصين 03.41 وهو في اتجاه موافق .

✓ في العبارة رقم (03) : نلاحظ 15، 18، 04 فرد من أفراد العينة من أصل 39 صرحوا بدرجة محايد، موافق، موافق بشدة على التوالي أن شهادة الفحص وادراجها ضمن المستندات المطلوبة يمكن ان تحل مشكلة عدم تطابق المستندات مع البضائع وهذا ما يؤكد المتوسط الحسابي للمستقصين 03.62 وهو في اتجاه موافق .

✓ في العبارة رقم (04) : نلاحظ 18، 15، 02 فرد من أفراد العينة من أصل 39 صرحوا بدرجة محايد، موافق، موافق بشدة على التوالي بأن أنماط العقود في الاعتمادات المستندية (أساسها الثقة وليس العلائق القانونية) مما يؤثر في مخاطر الاعتماد ومقدرتها على الوفاء وهذا ما يتبين من خلال المتوسط الحسابي للمستقصين 0.38 وهو في اتجاه محايد .

ومن خلال نتائج مجمل المحور الثالث " العلاقة بين الدقة في تحديد المستندات المطلوبة وفحصها ومخاطر التجارة الخارجية : نلاحظ أن المتوسط الحسابي للمستقصين بلغ 3.51 % وهو في اتجاه موافق وهذا ما يؤكد العلاقة بين الدقة في تحديد المستندات المطلوبة وفحصها ومخاطر التجارة الخارجية .

المطلب الرابع : اختبار الفرضيات

أولا : الفرضية الرئيسية

H 0 : لا توجد علاقة للإعتماد المستندي في تقليل مخاطر التجارة الخارجية .

H 1 : توجد علاقة للإعتماد المستندي في تقليل مخاطر التجارة الخارجية .

تقوم الفرضية الرئيسية على دراسة الوسط الحسابي للإجابات المتعلقة بجميع المحاور التي تنص على دور الإعتماد المستندي في تقليل مخاطر التجارة الخارجية .

الجدول رقم (12) : نتائج اختبار (T) الأحادي العينة لدرجات إجابة العمال عن علاقة الإعتماد المستندي في تقليل مخاطر التجارة الخارجية .

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية SIG
Total	03.74	0.38	12.22	0.62	38	0.000

** عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 .

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات SPSS

وبإجراء اختبار (T) لأحادي العينة **Teste-t pour échantillon unique** فقد تبين من خلال المخرجات الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لإجابات المحاور الثلاثة قد بلغت 03.74 وانحراف معياري قدره 0.38 حيث أن قيمة T المحسوبة 12.22 وهي أعلى من قيمتها الجدولية 0.62 وبالتالي يمكن رفض الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد علاقة للإعتماد المستندي في تقليل مخاطر التجارة الخارجية وقبول الفرضية H_{01} : توجد علاقة للإعتماد المستندي في تقليل مخاطر التجارة الخارجية وما يؤكد هذا القرار أن مستوى الدلالة المحسوب $SIG= 0.000$ وكان أقل من 0.05 وهو المستوى المعتمد .

ثانيا : الفرضيات الفرعية

• الفرضية الأولى:

H 0 : لا توجد علاقة بين التقيد باللوائح والأعراف الدولية للإ اعتمادات المستندية (UCP) وتقليل مخاطر التجارة الخارجية .

H 1 : توجد علاقة بين التقيد باللوائح والأعراف الدولية للإ اعتمادات المستندية (UCP) وتقليل مخاطر التجارة الخارجية .

تقوم الفرضية الأولى على دراسة الوسط الحسابي للإجابات المتعلقة بالمحور الأول الذي ينص على توجد علاقة بين التقيد باللوائح والأعراف الدولية للإ اعتمادات المستندية (UCP) وتقليل مخاطر التجارة الخارجية .

الجدول رقم (15) : نتائج اختبار (T) الأحادي العينة لدرجات إجابة العمال عن علاقة بين التقيد باللوائح والأعراف الدولية للإ اعتمادات المستندية (UCP) وتقليل مخاطر التجارة الخارجية .

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية SIG
AXE 01	03.96	0.47	12.76	0.81	38	0.000

** عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 .

المصدر : من إعداد الطالبين بالإ اعتماد على مخرجات SPSS

وبإجراء اختبار (T) لأحادي العينة **Teste-t pour échantillon unique** فقد تبين من خلال المخرجات الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لإجابات العبارات المكونة للمحور الأول قد بلغت 03.96 وبانحراف معياري قدره 0.47 حيث أن قيمة T المحسوبة 12.76 وهي أعلى من قيمتها الجدولية 0.81 وبالتالي يمكن رفض الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد علاقة بين التقيد باللوائح والأعراف الدولية للإ اعتمادات المستندية (UCP) وتقليل مخاطر التجارة الخارجية وقبول الفرضية H_{01} : توجد علاقة بين التقيد باللوائح والأعراف الدولية للإ اعتمادات المستندية (UCP) وتقليل مخاطر التجارة الخارجية وما يؤكد هذا القرار أن مستوى الدلالة المحسوب $SIG= 0.000$ وكان أقل من 0.05 وهو المستوى المعتمد .

• الفرضية الثانية :

H 0 : عدم وفاء أطراف الاعتماد المستندي لالتزامهم يسهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية

H 1 : وفاء أطراف الاعتماد المستندي لالتزامهم يسهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية

تقوم الفرضية الثانية على دراسة الوسط الحسابي للإجابات المتعلقة بالمحور الثاني الذي ينص وفاء أطراف الاعتماد المستندي لالتزامهم يسهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية .

الجدول رقم (16) : نتائج اختبار (T) الأحادي العينة لدرجات إجابة العمال عن وفاء أطراف الاعتماد المستندي لالتزامهم يسهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية .

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية SIG
AXE 02	03.75	0.50	09.38	0.59	38	0.000

** عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 .

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

وبإجراء اختبار (T) لأحادي العينة **Teste-t pour échantillon unique** فقد تبين من خلال المخرجات الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لإجابات العبارات المكونة للمحور الثاني قد بلغت 03.75 وبانحراف معياري قدره 0.50 حيث أن قيمة T المحسوبة 09.38 وهي أعلى من قيمتها الجدولية 0.59 وبالتالي يمكن رفض الفرضية الصفريّة H0 : عدم وفاء أطراف الاعتماد المستندي لالتزامهم يسهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية وقبول الفرضية H01 وفاء أطراف الاعتماد المستندي لالتزامهم يسهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية . وما يؤكد هذا القرار أن مستوى الدلالة المحسوب SIG= 0.000 وكان أقل من 0.05 وهو المستوى المعتمد .

• الفرضية الثالثة :

H 0 : لا توجد علاقة بين الدقة في تحديد المستندات المطلوبة وفحصها ومخاطر التجارة الخارجية .

H 1 : توجد علاقة بين الدقة في تحديد المستندات المطلوبة وفحصها ومخاطر التجارة الخارجية .

تقوم الفرضية الثالثة على دراسة الوسط الحسابي للإجابات المتعلقة بالمحور الثالث الذي ينص العلاقة بين الدقة في تحديد المستندات المطلوبة وفحصها ومخاطر التجارة الخارجية .

الجدول رقم (17) : نتائج إختبار (T) الأحادي العينة لدرجات إجابة العمال عن العلاقة بين الدقة في تحديد المستندات المطلوبة وفحصها ومخاطر التجارة الخارجية .

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية SIG
AXE 03	03.51	0.41	07.74	0.37	38	0.000

** عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 .

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات SPSS

وبإجراء إختبار (T) لأحادي العينة **Teste-t pour échantillon unique** فقد تبين من خلال المخرجات الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لإجابات العبارات المكونة للمحور الثالث قد بلغت 03.51 وبانحراف معياري قدره 0.41 حيث أن قيمة T المحسوبة 07.74 وهي أعلى من قيمتها الجدولية 0.37 وبالتالي يمكن رفض الفرضية الصفرية **H0** : لا توجد علاقة بين الدقة في تحديد المستندات المطلوبة وفحصها ومخاطر التجارة الخارجية . وقبول الفرضية **H1** : توجد علاقة بين الدقة في تحديد المستندات المطلوبة وفحصها ومخاطر التجارة الخارجية . وما يؤكد هذا القرار أن مستوى الدلالة المحسوب SIG= 0.000 وكان أقل من 0.05 وهو المستوى المعتمد .

المطلب الخامس : دراسة العلاقة بين دور الإعتماد المستندي في تقليل التجارة الخارجية وعامل الخبرة عن

طريق إختيار تحليل التباين الأحادي ONE_WAY ANOVA

- إختبار ONE_WAY ANOVA

H 0 : لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية للإعتماد المستندي في تقليل مخاطر التجارة الخارجية يعزى لعامل الخبرة.

H 1 : يوجد فروق ذات دلالة إحصائية للإعتماد المستندي في تقليل مخاطر التجارة الخارجية يعزى لعامل الخبرة.

للقيام باختبار ONE_WAY ANOVA يشترط على العينة أن تتبع التوزيع الطبيعي وذلك ما سوف ندرسه في الآتي:

H0 : عينات تتبع التوزيع الطبيعي

H1 : عينات لا تتبع التوزيع الطبيعي

جدول رقم (13) : إختبار التوزيع الطبيعي لسنوات الخبرة

		Tests de normalité ^a					
		Kolmogorov-Smirnov ^b			Shapiro-Wilk		
الخبرة		Statistiques	Ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
Total	سنوات 5-10	,093	16	,200*	,977	16	,933
	سنة 11 - 15	,135	11	,200*	,954	11	,696
	سنة 16 - 20	,260	2	.			
	فأكثر سنة 20	,195	8	,200*	,886	8	,215

*. Il s'agit de la borne inférieure de la vraie signification.

a. total est une constante lorsque الخبرة = 5 سنة. Elle a été omise.

b. Correction de signification de Lilliefors

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة **sig** لجميع سنوات الخبرة أكبر من **0.05** أي نقبل الفرضية **H0** التي تنص على أن العينة تتبع التوزيع الطبيعي حسب متغير الخبرة.

جدول رقم (14) : يوضح إختبار **ONE_WAY ANOVA** لمتغير الخبرة

ANOVA					
total					
	Somme des carrés	Ddl	Carré moyen	F	Sig.
Inter-groupes	,401	4	,100	,668	,619
Intragroupes	5,100	34	,150		
Total	5,501	38			

المصدر : من إعداد الطالبين بالإعتماد على مخرجات **SPSS**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة **sig = 0.61** وهي أكبر من الدرجة المعنوية **0.05** يعني نقبل الفرضية **H0** : لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية للإعتماد المستندي في تقليل مخاطر التجارة الخارجية يعزى لعامل الخبرة، ونرفض الفرضية **H1** : وجد فروق ذات دلالة إحصائية للإعتماد المستندي في تقليل مخاطر التجارة الخارجية يعزى لعامل الخبرة توجد علاقة بين الخبرة ودور الإعتماد المستندي في تقليل مخاطر التجارة الخارجية وهذا راجع إلى التكوين وكفاءة العاملين لدى البنك الخارجي الجزائري (**BEA**) في ما يخص تقنية الإعتماد المستندي كآلية لتمويل التجارة الخارجية.

خلاصة الفصل :

من خلال الدراسة التطبىقى التى أجرىناها فى بنك الجزائر الخارجى وكالة سعىة ، والتى تطرقنا من خلالها إلى تحليل إستىبان حول آراء عمال البنك الخارجى الجزائرى (BEA) وتمكننا من معرفة وجهة نظر عمال البنك حول أهمية الأصول والأعراف الدولية للإعتمادات المستندىة والفهم الصحىح لها يقلل من مخاطر التجارة الخارجىة ، كما ببقى الإعتماد المستندى فى التجارة الخارجىة هو المتداول والشائع ، وذلك لما يوفره من أمان وتسهىل لعملىة سداد مبلغ الصفقة وبذلك معرفتنا والوصول للدور الذى يلعبه الإعتماد المستندى فى تقلىل مخاطر التجارة الخارجىة وتمكننا الخروج بالتقاط التالىة أن الإعتماد المستندى أنجح تقنىات تمويل التجارة الخارجىة والأكثر إستعمالا فى البنك الخارجى الجزائرى ، كما أن زىادة الوعى المصرفى للمتعاملىن فى الاعتمادات المستندىة من المصرفىن وغير المصرفىن و التقىد باللوائح والأعراف الدولية للإعتمادات المستندىة (UCP) تقلل من مخاطر التجارة الخارجىة .





إن التجارة الدولية قد لعبت دورا هاما في تطوير أنماط الدفع ، وهذا ما دفع بالبنوك إلى مساهمة التطور وذلك بالتحكم في هذه الوسائل والميكانيزمات وعلى وجه الخصوص تقنية الإعتماد المستندي والتي تعد لب مذكرتنا والتي ابتكرها المجتمع الدولي كوسيلة لتقليل مخاطر عدم التنفيذ أو سوء تنفيذ عقود البيع الدولية ، فهي تعد وسيلة وفاء للإلتزامات كل من التسهيل الائتماني للعملاء ، ونظرا للأهمية القصوى التي تتمتع بها الإعتمادات المستندية لذا أصبحت محل إهتمام دولي من قبل المنظمات المتخصصة كغرفة التجارة الدولية ومع توسع ونجاح عملية الإعتماد المستندي وأعراف التجارة الدولية تطورت هاته العملية تطورا هائلا منذ بداية القرن العشرين (20) .

حيث نستخلص من هذه الدراسة أن الإعتماد المستندي من أبرز الوسائل لضمان حقوق المتعاملين التجاريين الذين يتعرضون إلى مخاطر التجارة الخارجية عن طريق البنوك الجزائية التي لها دور أساسي في تقديم كل الضمانات والتسيير الأفضل لهذه العملية بإتباعه وتطبيقه لجميع القواعد والأعراف المتعامل بها عالميا، وعليه فإن الإعتماد المستندي هو التقنية الأفضل والمستعملة بكثرة في تسوية المبادلات التجارية الدولية والتي تضمن إلى حد بعيد استمرار العلاقة بين المصدر والمستورد وضمان حقوق الطرفين ومصالحهما . ولقد حوى هذا البحث على جملة من التساؤلات حاولنا الإجابة عليها من خلال الفصل النظري فقد أشرنا إلى أهمية أساليب تمويل التجارة الخارجية ، والذي كان الهدف منها جميعا توفير وسائل التمويل الضرورية التي تسمح بتسهيل وتطوير التجارة الخارجية .

وفي ذات الفصل أشرنا إلى تقنية الإعتماد المستندي وأهم مراحل سيره ، نظرا لإعتباره إحدى الأدوات الهامة المستعملة في تمويل التجارة الخارجية من استيراد وتصدير وحيث أنه يجري عن طريق البنوك، فإن ذلك يضغى عليه الضمان والاستقرار والثقة للمستورد والمصدر بواسطة البنوك في تنفيذ هذه الإعتمادات المستندية.

وأیضا في ذات الفصل تطرقنا إلى معرفة الأصول والأعراف الدولية للإعتمادات المستندية (UCP) من خلال الأهمية والمزايا التي يتمتع بها ، نظرا لوضوحها بحيث تقلل الاجتهادات والتفسيرات عند تطبيق الاعتمادات حيث أن هذه الأعراف والأصول الأساس في حل النزاعات والاحتكام إليها فيما يتعلق بالاعتمادات المستندية واعتبار التحكيم في مثل هكذا نزاعات يستند أساساً على النظام القضائي المعتمد لدى غرفة التجارة الدولية.

وأیضا التطرق إلى مخاطر التي تواجه التجارة الخارجية كما أنها مختلفة و متعددة قد تنجم عن عمليات الاستيراد و التصدير فالمخاطر التي تتعرض لها تزيد عن درجة وحجم المخاطر التي تتعرض لها في



المشروعات التجارية الأخرى، وبالتالي فإن الاعتماد المستندي له دور كبير في تقليل مخاطر التجارة الخارجية لأنه يوفر الكثير من أوجه الحماية إلا أنه مع ذلك لا يوفر ضمان أكيد ونهائي لحماية حقوق ومصالح المستوردين والمصدرين.

أما الجانب التطبيقي فقد كان أكثر تعمقا نحو موضوع البحث وذلك من خلال التطرق إلى معرفة الدور الذي يلعبه الاعتماد المستندي في تقليل من مخاطر التجارة الخارجية . وأجرينا دراسة ميدانية لحالة بنك الجزائر الخارجي (BEA) وكالة سعيدة وذلك بغية إسقاط أو إحداث نوع من التقارب بين ما تمت دراسته نظريا في الجانب النظري وما يجري فعلا داخل البنوك الجزائرية، وقد تمت الدراسة بإستعمال إستبيان موجه لعمال بنك الجزائر الخارجي كان الهدف من وراءه محاولة التعرف على الدور الذي يلعبه الاعتماد المستندي في التقليل من مخاطر التجارة الخارجية في البنك الجزائري الخارجي (BEA) وكالة سعيدة . وكذا معرفة آراء عمال بنك الجزائر الخارجي حول الاعتماد المستندي ودوره في تقليل مخاطر التجارة الخارجية . وقد تم الاعتماد في التحليل المعطيات على برنامج (SPSS) لاستخراج المؤشرات الإحصائية الضرورية.

إن تطبيق الاعتماد المستندي قلل من مخاطر التجارة الخارجية من وجهة نظر البنوك الجزائرية نظرا لما يوفره الاعتماد المستندي من أوجه الحماية إلا أنه مع ذلك لا يوفر ضمان أكيد لحماية المستوردين والمصدرين ، لذا فإن الحماية الحقيقية لمصاح المستورد مرتبطة بكل ما تقدم من أدوار هذا (شركات النقل، شركات التأمين، شركات تفتيش)وبناء على ما سبق فإن الاعتماد المستندي ساهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية نظرا لتوفيره الحماية والثقة اللازمة ، كما أن وفاء جميع الأطراف للاعتماد المستندي ساهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية من وجهة البنوك الجزائرية وذلك من خلال قيام المستفيد (المصدر) باحترام شروط العقد المبرم مع المستورد وقيامه باحترام شروط الاعتماد المستندي ، كما أن الدقة في تحديد المستندات المطلوبة وفحصها قلل من مخاطر التجارة الخارجية من وجهة البنوك الجزائرية وذلك راجع إلى الدقة وسلامة أداء البنك الذي أسند إليه مهمة تلقي المستندات من المستفيد وفحصها ، كما يجب على المستورد إدراك أن البنوك لا تتعامل إلا في المستندات فقط ولا شأن لها في البضائع أو العقود .



نتائج الدراسة :

- ❖ الإعتماد المستندي هو أهم وسيلة وأحسن طريقة للتعاون على المستوى الدولي .
- ❖ الاعتماد المستندي تقنية يحكم سيرها الأصول و الأعراف الموحدة للإعتمادات المستندية، من خلال النشرة رقم 600 الصادرة عن غرفة التجارة الدولية، و التي أصبحت سارية المفعول بدءا من جانفي 2007 و هذه القواعد تستخدم بحسب اتفاق الأطراف و ليس لها صفة الإلزام وبالتالي تقلل من مخاطر التجارة الخارجية .
- ❖ تتعامل البنوك التجارية من خلال تقنية الاعتماد المستندي بالمستندات كمبدأ أساسي بالإضافة إلى مبدأ الاستقلالية كما أنها تلعب دور الوسيط بين المستورد و المصدر.
- ❖ تتوفر تقنية الإعتماد المستندي على عدة أنواع، وهو ما يمنحها مرونة في التعامل على اعتبار ان كل نوع يتماشى مع معطيات معينة تناسب الوضعية المالية أو التجارية للمتعاملين وهو ما ساعد على اتساع نطاق استخدام هذه التقنية على الصعيد الدولي.
- ❖ في البنك الجزائري الخارجي المتعاملون فيه يعتمدون على الإعتماد المستندي الغير قابل للإلغاء والمؤكد لأنه أكثر ضمانا للمتعاملين .
- ❖ يعتبر الإعتماد المستندي أنجح تقنيات تمويل التجارة الخارجية والأكثر إستعمالا في البنك الجزائري الجزائري
- ❖ التقيد باللوائح والأعراف الدولية للإعتمادات المستندية (UCP) تقلل من مخاطر التجارة الخارجية .
- ❖ زيادة الوعي المصرفي للمتعاملين في الاعتمادات المستندية من للمصرفين وغير المصرفين يساهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية .
- ❖ عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي يزيد من مخاطر التجارة الخارجية خاصة الالتزامات طويلة الأجل .
- ❖ اغلب تعاملات الاعتمادات المستندية في الجزائر أساسها الثقة وليس العلاقات القانونية مما يوقعها في كثير من المشاكل في حالات نشوء النزاعات.



قائمة المصادر

والمراجع



أولاً: الكتب باللغة العربية

1. إبراهيم محمد مهدي، التأمين ورياضياته (الخطر والتأمين)، ط1، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر 2010.
2. أحمد السريتي، محمد، إقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة رؤية للنشر والتوزيع، ط 01، الإسكندرية، 2008.
3. احمد غنيم الاعتماد المستندي، والتحصيل المستندي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، ط7، مصر، 2003.
4. أحمد غنيم، الاعتماد المستندي و التحصيل المستندي - أعضاء على الجوانب النظرية و النواحي التطبيقية - ، المكتبات الكبرى، مصر، الطبعة السادسة، 1998.
5. احمد غنيم، دور الاعتمادات المستندية في عمليات الاستيراد والتصدير، ط1، مصر، 2000.
6. جمال يوسف عبد النبي، الاعتمادات المستندية، ط1، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر، عمان، الأردن .
7. سمير حسون ، الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك ، ط2، المؤسسة الجامعية ، لبنان ، 2004.
8. شاهر القزويني: محاضرات في الاقتصاد البنوك، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.
9. صلاح الدين حسن السيسي، التسهيلات المصرفية للمؤسسات و الأفراد، دار الوسام للطباعة و النشر، لبنان 1998،
10. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، الجزائر، 2007.
11. طاهر لطرش: تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط6، الجزائر، 2001.
12. طلعت اسعد عبد الحميد ، الادارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة -مكتبة الشقري ، المدرسة العليا ، 1998 .
13. عبد الغني مازوت: الاعتماد المستندي والتجارة الإلكترونية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط 01، 2006 .
14. الظاهر أحمد، مشاكل الاعتمادات المستندية الصادرة من وجهة نظر المستوردين الأردنيين، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم السياسية والاجتماعية، المجلد 15، العدد الرابع، 91، 110، 1999 .
15. علي حسن سالم، خطابات الاعتماد المستندية، معهد الإدارة العامة، السعودية ، 1406هـ .
16. غنيم أحمد: الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، ط 07 مصر، 2003.



17. محفوظ جودة ، التحليل الإحصائي الأساسي بإستخدام **spss** ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 2008 .
18. محمد صالح الحناوي:مؤسسات البورصة والبنوك التجارية,الدار الجامعية,الإسكندرية,2001.
19. محمود الكيلاني ، الموسوعة التجارية والمصرفية (عمليات البنوك) ، ط1 ، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، 2008.

ثانيا : المراجع باللغة الفرنسية

1. M. Benamar, Technique du commerce international. Edition techniple Paris 1996 .
2. JAQUES S., 2009, -Uniform Customs and Practice for Documentary Credits 2007 Revision, ICC Publication No. 600 , July
3. La chambre de commerce internationale, guide CCI des opération de crédit documentaire pour les RUU 50..
4. La chambre de commerce internationale, guideCCI des opération de crédit documentaire pour les RUU 500.
5. Loc bornent –Rollande,La banque et les enterprises,GAULINO,paris ,1995 20
- 6 .Valérie borond et autres,technque et management des opérations,commerce international,bréal ,paris,2001,p197.

ثالثا المذكرات :

1. بوسليماني صليحة،تغطية مخاطر تمويل التجارة الخارجية عن طريق الوساطة المالية دراسة حالة ^{BADR}،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر، 2012-2013 .
2. السعيد، سماح، العلاقة التعاقدية بين أطراف الاعتماد المستندي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، 2007.
3. صليحة بن طلحة، تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر في اطار التحولات الاقتصادية (حالة سونلغاز)1990-2006،رسالة دكتوراه(غير منشورة)،جامعة الجزائر، 2007-2008.
4. فراش فاطمة الزهراء:أثر قانون المالية التكميلي لسنة 2009 على تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، دفعة 2010 2011.



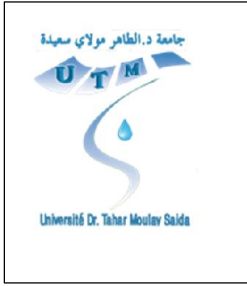
رابعاً : الملتقيات

1. كتوش ، عاشور ، مداخلة بعنوان دور الإعتماد المستندي في تمويل التجارة الخارجية ، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات النامية ، جامعة بسكرة ، 2006.

خامساً : القوانين والمراسيم

- المادة رقم (02)، الأصول و الأعراف الموحدة للإعتمادات المستندية، منشور رقم 600.
- المواد رقم (17) (29) (30)، الأصول و الأعراف الموحدة للإعتمادات المستندية، منشور رقم 600.

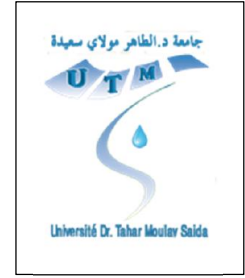




الملحق رقم (01) : الإستبيان

جامعة الدكتور الطاهر مولاي - سعيدة *

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
قسم العلوم الاقتصادية



الموضوع: استبانة

في اطار تحضير مذكرة الماستر في الاقتصاد ومالية دولية الموسومة بعنوان دور الإعتمادات المستتدية في تقليل مخاطر التجارة الخارجية، وذلك بالتطبيق على بنك الجزائر الخارجي **BEA** ، نرجو من سيادتكم المساهمة في اثراء موضوع بحثنا من خلال تكرمكم بالإجابة كما نشير لأهمية المعلومات التي سوف تدلون بها، ونؤكد لكم أن هذه المعلومات سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي، وسوف تعامل بسرية تامة.

ولكم الشكر الجزيل

الباحثان : * بن ويس مهدي

* بهري هشام

الملحق رقم (01) : الإستبيان

الملحق رقم (01) : الإستبيان

ثانياً : عبارات الاستبانة:

الرجاء وضع علامة (✓) أمام الإجابة المناسبة:

العلاقة بين التقيد باللوائح والأعراف الدولية للإعتمادات المستندية (UCP) وتقليل
مخاطر التجارة الخارجية (درجة الموافقة على هذه العلاقة بالنسبة اليك)

العبرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. يعتبر الإعتماد المستندي من أهم أدوات الدفع في التجارة الخارجية.					
2. الفهم الصحيح للقواعد والأعراف الدولية الموحدة للإعتمادات المستندية يقلل من مخاطر التجارة الخارجية.					
3. الالتزام بتطبيق القواعد والأعراف الموحدة للإعتمادات المستندية يساهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية					
4. تبسيط القواعد والاجراءات والتدابير الصادرة من البنك المركزي للمصرفيين والمصدرين والمستوردين تساهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية.					

الملحق رقم (01) : الإستبيان

وفاء أطراف الإعتماد المستندي لإلتزاماتهم يساهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية. (لدى بنك BEA)

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. تعدد الأطراف في الإعتماد المستندي يتطلب قيام كل طرف بمهامه على الوجه الأكمل.					
2. زيادة الوعي المصرفي للمتعاملين في التجارة الخارجية والإلمام باستراتيجيات الدول المنافسة والمؤسسية كلها تساهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية.					
3. تطور البنك من حيث الأدوات المستخدمة وتدريب العاملين وتوسيع شبكات المراسلين يساهم في تقليل مخاطر التجارة الخارجية.					
4. بتدخل البنك تنتقل مسؤولية الخطورة من المستورد والمصدر الفعليين إلى بنوكهم وهي التي تتحمل المسؤولية والمخاطرة بالنيابة عنهم خلال فترة صلاحية ومدة الإعتماد المستندي.					
5. تنتهي مسؤولية البنوك المرتبطة في الإعتماد المستندي بانتهاء فترة صلاحية الإعتماد أو بعد تاريخ تسليم (المستورد) مستندات الشحن الأصلية وسداد قيمة الإعتماد.					

الملحق رقم (01) : الإستبيان

العلاقة بين الدقة في تحديد المستندات المطلوبة وفحصها ومخاطر التجارة الخارجية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1. الإختيار الصحيح للمستندات في الإعتماد المستندي يقلل من مخاطر اختلاف البضائع.					
2. مبدأ التعامل بالمستندات وحدها (المطابقة الظاهرية) أوعدم التعامل مع البضائع يقدم في أهلية المستندات بالإيفاء .					
3. شهادة الفحص وإدراجها ضمن المستندات المطلوبة يمكن أن تحل مشكلة عدم تطابق المستندات مع البضائع.					
4. في نظرك أنماط العقود في الإعتمادات المستندية (أساسها الثقة وليس العلائق القانونية) قد يؤثر في مخاطر الإعتماد ومقدرتها على الوفاء .					

الملحق رقم (01) : الإستبانة

أولا : البيانات الشخصية :

1- الجنس : ذكر أنثى

2- العمر :

30 سنة فأقل 31 - 40 سنة 41 - 50 سنة

51 - 60 سنة أكثر من 60 سنة

3- المؤهلات : (آخر مؤهل)

بكالوريا ليسانس تقني / تقني سامي

DEA ماستر (ماجستير / دكتوراه) أخرى

4- الخبرة :

5 سنة فأقل 5 - 10 سنوات 11 - 15 سنة

16 - 20 سنة 21 سنة فأكثر

الملحق رقم (02) : سند المراقبة

FICHE DE CONTRÔLE (1)

Modèle F. DIP

Instruction
Annexe

DATES

1° Date d'ouverture

2° Date de vérification du maintien de la validité du titre (8 mois après la date de péremption du titre)

3° Date de réexamen du dossier (10 mois après la date de péremption du titre)

4° Date d'établissement du "bi" (10 mois après la date de péremption du titre)

5° Date de décision de la bar (10 mois après la date de péremption du titre)

Intermédiaire Agréé

BANQUE EXTERIEURE D'ALGERIE

AGENCE :

Número de guichet domiciliataire

Numéro du dossier : (précédé de la lettre indicative de l'année)

Dossier de domiciliation DIP Importation à délai spécial

Nom et adresse de l'importateur

Références diverses concernant l'importateur

PIECES JUSTIFICATIVES PRESENTES POUR L'OUVERTURE DU DOSSIER

CONTRAT COMMERCIAL

DATE du contrat	REFERENCE (pays d'origine des marchandises nature du contrat commercial)	MONTANT VU		NATURE DE LA MARCHAN
		En devises	En D.A. (2)	

AUTORISATION DE TRANSFERT PREALABLES

(Rayer la mention inutile)

AUTORISATION PREALABLE

DATE de délivrance	MONTANT	MONTANT AUTORISE		DATE DE LA PEREMPTION du titre
		En devises	En D.A. (2)	

OBSERVATIONS GENERALES

الملحق رقم (03) : سند الحصص الأساسية

PRINCIPAUX RATIOS				
RATIOS	FORMULES	1ère ANNEE	2ème ANNEE	3ème ANNEE
EQUILIBRE FINANCIER	$\frac{\text{CAPITAUX PERMANENT}}{\text{ACTIF IMMOBILISE}}$	1,33	1,31	1,28
LIQUIDITE GENERALE	$\frac{\text{Actif circulant} + \text{disponible}}{\text{Dettes à court terme}}$	2,44	2,22	
AUTONOMIE FINANCIERE	$\frac{\text{Dettes à long et moyen terme}}{\text{capitaux propres}}$			0,61
SOLVABILITE FINANCIERE	$\frac{\text{TOTAL DES DETTES}}{\text{CAPITAUX PROPRES}}$	0,19	0,02	0,06
Evolution du Fonds de roulement par rapport l'activité	$\frac{\text{FONDS DE ROULEMENT X 360}}{\text{CHIFFRE D'AFFAIRE H.T.}}$	193,00	121,00	67,00
Evolution du besoin en fonds de roulement par rapport à l'activité	$\frac{\text{B.F.R. X 360}}{\text{CHIFFRE D'AFFAIRE H.T.}}$	86	131	
RENTABILITE FINANCIERE	$\frac{\text{RESULTAT NET}}{\text{CAPITAUX PROPRES}}$	0,07	0,10	0,23
ROTATION DES STOCK (mp)	$\frac{\text{Matière premières X 360}}{\text{ACHATS H.T.}}$			
DELAIS CLIENTS	$\frac{\text{Clients + E.M.R. + ESCPT X 360}}{\text{VENTES T.T.C.}}$			
DELAIS FOURNISSEURS	$\frac{\text{Fournisseurs + a.a.p X 360}}{\text{ACHATS T.T.C.}}$			
	$\frac{\text{Capacité d'autofinancement}}{\text{CHIFFRE D'AFFAIRE H.T.}}$	0,32	0,28	0,26
	$\frac{\text{CAPITAUX PERMANENTS}}{\text{Dettes à long et moyen terme}}$	5,25	12,08	2,66

الملحق رقم (04) : جدول حسابات النتائج

مطبوعة مخصصة للمكلف بالتضريبة
IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

2661061288

جدول حسابات النتائج

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT		CREDIT	
REVENUS	DEBIT	(En Dinars)	
ACTIVITES DE REVENTE EN L'ETAT			
— Ventes de marchandises	52		
— Marchandises vendues			
MARGE BRUTE (51 - 52)			
ACTIVITES DE PRODUCTION ET DE PRESTATIONS DE SERVICES			
— Production vendue			
— Prestations fournies			
— Production de l'entreprise pour elle-même			
— Transfert de charges de production			
— Fluctuation de la production stockée	59		
— Matières et fournitures consommées	60		
— Sous-traitance	61		
— Commissions - courtages - rémunérations diverses	62		
— Frets et transports	63		
— Loyers et charges locatives	64		
— Entretien et réparations des biens meubles et immeubles	65		
— Frais de PTT, gaz, électricité, eau	66		
— Frais de réception	67		
— Publicité	68		
— Frais de déplacement	69		
— Autres services	70		
— VALEUR AJOUTEE (54 à 58 - 59 à 70)	72		
— Produits divers (y compris dividendes)			
— Transfert de charges d'exploitation	76		
— Frais de personnel	77		
— Taxe sur l'activité professionnelle	78		
— Versement forfaitaire	79		
— Autres impôts et taxes	80		
— Frais financiers	81		
— Frais divers (*)	82		
— Dotation aux amortissements	83		
— Dotation aux provisions			
— RESULTAT D'EXPLOITATION (53 et 73 à 75 - 72 et 76 à 83)	84		
— Produits hors exploitation	87		
— Charges hors exploitation	88		
— RESULTAT HORS EXPLOITATION (86 - 87)			
— RESULTAT COMPTABLE DE L'EXERCICE (85 et 89 - 84 et 88)	90		
A DEDUIRE : Part non imposable sur plus values de cession d'investissement	92		
— Report déficitaire (exercice)	93		
— Autres déductions (*)	94		
A REINTEGRER : Amortissements non déductibles			
— Provisions non déductibles ou laissées sans emploi pendant l'exercice			
— Autres charges non déductibles (*)			

الملحق رقم (05) : الميزانية الجبائية للسنة

مطبوعة موحدة للمكلف بالضريبة
IMPRIME DESTINE AU CONTRIBUABLE

EXERCICE ALLANT DU 01/01/2010 AU 31/12/2010

الميزانية الجبائية لسنة
BILAN FISCAL Année

Numéro d'Identification Statistique

DESIGNATION DE L'ENTREPRISE : SAIA

ACTIVITES : Exploitation carrières

ADRESSE : 4 lotissement Pandjeh

ARTICLE D'IMPOSITION : 200106123

CODE ACTIVITE : 07

FORME JURIDIQUE : SARL

A C T I F

الأصول

Série G, n° 2 (2004 - Imp. C)

LIBELLE des comptes	MONTANTS bruts	DOTATIONS provisions	COD	MONTANTS nets
				(En Dinars)
— Frais Préliminaires			1	
— Fonds de Commerce-autres Valeurs Incorporelles			2	
— Terrains			3	
— Bâtimens			4	
— Installations Complexes			5	
— Matériel et Outillage	14193.000		6	14193
— Matériel de Transport	4902564	7300993	7	14193
— Emballages Récupérables			8	
— Autres Equipements de Production et d'Exploitation	88.000	1466	9	
— Equipements Sociaux			10	
— Investissements en Cours			11	
— Stocks	782780		12	
— Créances d'Investissements	5000		13	
— Créances de Stocks			14	
— Créances sur Associés et Sociétés Apparentées			15	
— Clients			16	
— Autres Avances d'Exploitation	388739		17	
— Disponibilités	9065424		18	9065424
— Comptes Débiteurs du Passif			19	
TOTAL DES COMPTES DE L'ACTIF	29434507	732463	23	28702044
RESULTAT (Perte de l'exercice)			24	
TOTAL GENERAL DE L'ACTIF	29434507	732463	25	28702044

P A S S I F

الخصوم

				(En Dinars)
— Fonds Social			30	14193
— Réserve Légale			31	
— Réserve Obligatoire			32	
— Autres Réserves			33	
— Plus-Value de Cession à Réinvestir			34	
— Bénéfices à Réinvestir (Taux Réduit)			35	
— Plus-Value de Réévaluation			36	
— Résiduels en Instance d'Affectation			37	
— Provisions pour Pertes et Charges			38	
— Emprunts Bancaires			39	
— Autres Emprunts			40	
— Comptes Courants des Associés			41	800
— Fournisseurs			42	
— Impôts et Taxes d'Exploitation dus ou déduits pour Compte			43	
— Avances Bancaires			44	200
— Autres Dettes d'Exploitation			45	
— Comptes Créanciers de l'Actif			46	